الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلم

المركز الجامعي نور بشير البيض

معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر

من إعداد الطالبتين:

معمري شيماء

طيبي مروة عبير

تحت إشراف:

أ. د. بن علال بلقاسم

لجنة المناقشة يوم 2023/06/25

الأستاذ الدكتور	الجامعة	الصفة
فار عبد القادر	المركز الجامعي نور البشير البيض	رئيسا
بن علال بلقاسم	المركز الجامعي نور البشير البيض	مشرفا مقررا
صكوشي حاسين	المركز الجامعي نور البشير البيض	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023

شكر وتقدير

قال تعالى :**(وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ)** (سورة النحل114)، فالحمد والشكر لله الحليم الكريم الذي أعانني في هذا البحث، وأسأله –جل جلاله– أن يجعل ما قدمته من العلم الذي ينتفع به.

وامتثالا لهدي النبي محمد –صلى الله عليه وسلم–: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله عز وجل)، أتقدم بالشكر للدكتور بن علال بلقاسم الذي أكرمني بحسن اشرافه، وغمرني بتوجيهاته وكلماته المحفزة في رحلة البحث.

وأقدم جل شكري وعرفاني بالجميل لأولئك الذين حاطوني بالحب غير المشروط، والتشجيع الدائم، وأيقنوا بصدق طموحي في اكمال مسيرتي التعليمية، وكانوا بمنزلة الجسر الذي يربطني بأهدافي (عائلتي).

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

إهداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي أن تكون لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكني فعلتها.

اهدي تخرجي الى من أحمل اسمه بكل فخر الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم **أبي الغالي**.

بعد فضل الله، ما أنا فيه يعود الى أبي، الرجل الذي لم ينل ولو جزء بسيط مما حصلنا عليه، والرجل الذي سعى طوال حياته لكي نكون أفضل منه.

الى اليد الخفية التي أزالت عن طريقي الأشواك، ومن تحملت كل لحظة ألم مررت بها وساندتني عند ضعفي وهزلي، **أمي الحبيبة**.

لأخوتي ولرفاق السنين، ولكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق، ممتنة لكم جميعا، ما كنت لأصل لولا فضلكم من بعد الله.

ملخص الدراسة باللغة العربية

الملخص:

موضوع هذه الدراسة يتمثل في دراسة نظرية وتحليلية تم من خلالهما التطرق إلى موضوع استقلالية البنك المركزي وعلاقته بالسياسة النقدية، وتقييم طبيعة الأثر المحتمل لهذه الاستقلالية على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990–2022، وذلك عن طريق تحليل إحصائيات متعلقة بأدوات السياسة النقدية المعمول بها وتحليل تطور أهداف هذه السياسة، حيث سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى بناء قطاع مصرفي متطور يتولى قيادته بنك مركزي فعال يتميز بالاستقلالية التامة عن الحكومة من خلال إصدار قانون النقد والقرض 90–10 الذي يمنح درجة من الاستقلالية والحرية لبنك الجزائر لضمان مصداقية السياسة النقدية من خلال فعالية أدواتها لتحقيق أهدافها ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لدرجة استقلالية البنك الجزائري على أدوات السياسة النقدية في حين كان للاستقلالية أثر سلبي نوعا ما على أهداف السياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، السياسة النقدية، الاستقلالية، فعالية السياسة النقدية، بنك الجزائر.

ملخص الدراسة بالإنجليزية

Abstract:

The subject of this study is a theoretical and analytical study that tackled the issue of the independence of the central bank and its relation to monetary policy. It also evaluated the potential impact of this independence on the performance of monetary policy in Algeria during the period 1990-2022, through statistical analysis of monetary policy tools and an analysis of the evolution of the objectives of this policy. Algeria, like other countries, sought to build a developed banking sector led by an effective central bank that is characterized by complete independence from the government through the issuance of the Monetary and Credit Law 90-10, which grants a degree of independence and freedom to the Bank of Algeria to ensure the credibility of monetary policy through effective tools to achieve its objectives and address the economic problems facing the national economy.

This study found a positive impact of the degree of independence of the Bank of Algeria on monetary policy tools, while the degree of independence did not have a significant impact on the objectives of monetary policy.

Keywords: Central Bank, Monetary policy, Independence, Effectiveness of monetary policy, Bank of Algeria.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

شكر وتقدير III

إهداء IV

ملخص الدراسة باللغة العربية V

ملخص الدراسة بالإنجليزية..... VI

قائمة المحتويات..... VII

قائمة الجداول X

قائمة الأشكال..... XI

قائمة الملاحق XII

مقدمة عـامة..... أ

الفصل الأول:الأدبيات النظرية للدراسة.

مقدمة الفصل: 2

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية. 3

المطلب الأول: الإطار مفاهيمي للبنك المركزي واستقلاليته. 3

المطلب الثاني: مدخل عام للسياسة النقدية...... 17

المطلب الثالث: أثر استقلالية البنك المركزي على تطبيق السياسة النقدية. 27

المبحث الثاني: الدراسات السابقة..... 30

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية. 30

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة العربية...... 32

خلاصة الفصل:..... 36

الفصل الثاني:دراسة تحليلية لإنعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر1990-2022.

مقدمة الفصل:..... 38

المبحث الأول: الإصلاحات المصرفية واستقلالية بنك الجزائر خلال الفترة (2022-1990). 39

المطلب الاول: تطور التعديلات والإتجاه نحو الاستقلالية لبنك الجزائر خلال الفترة (2022-1990). 39

المطلب الثاني: استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض والأوامر المعدلة له خلال الفترة(2022-1990). 52

المبحث الثاني: أثر استقلالية بنك الجزائر على أداء السياسة النقدية خلال الفترة (2022-1990). 62

المطلب الأول: أثر استقلالية بنك الجزائر على أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (2022-1990). 63

المطلب الثاني: أثر استقلالية بنك الجزائر على أهداف السياسة النقدية. 80
خلاصة الفصل: 94
خاتمة عامة 96
قائمة المراجع 102
المـلاحـق 108
الفهرس.....113

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تواريخ انشاء بعض البنوك المركزية في العالم	4
02	الميزانية العمومية للبنك المركزي	11
03	درجة استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض ومختلف التعديلات التي طرأت عليه	61
04	درجة استقلالية البنوك المركزية لمجموعة من دول العالم	62
05	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)	64
06	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)	68
07	تطورات نسبة معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)	73
08	تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)	76
09	تطور معدلات استرجاع السيولة من قبل بنك الجزائر خلال الفترة (2000–2022)	78
10	تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)	82
11	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)	85
12	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)	88
13	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)	91

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط يوضح وظائف البنك المركزي	8
02	رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور	22
03	منحنى بياني يوضح تطور المعروض النقدي M1 وM2 في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)	67
04	منحنى بياني يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)	69
05	منحنى بياني يوضح تطورات نسبة معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)	74
06	منحنى بياني يوضح تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)	76
07	منحنى بياني لتطور معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة خلال الفترة (2000–2022)	79
08	منحنى بياني يوضح تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)	82
09	منحنى يمثل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)	86
10	منحنى بياني يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)	89
11	منحنى بياني يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)	92

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر	109
02	الاستقلالية القانونية للبنك المركزي وفقا لنموذج Cukierman neyapti et wedd	110

مقدمة عـامة

مقدمة:

شهد العالم تطور اقتصادي كبير انعكس على جميع دول العالم، وهذا نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية التي مست كل الميادين والقطاعات، بحيث أدى هذا التطور إلى توسع التجارة في أسواق السلع والخدمات وكذا الأسواق النقدية والمالية، مما جعل الدول أكثر انفتاحا على بعضها.

تأثر الاقتصاد العالمي بهذه التطورات والتغيرات، حيث تم استحداث أدوات جديدة سهلت عملية التعامل والتبادل بين الدول، وأصبحت حركة رؤوس الأموال أكثر توسعا، ولعل من أبرز القطاعات الرائدة في الاقتصادات الحديثة القطاع المصرفي.

يقوم القطاع المصرفي بجمع وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية، وتمويل الاستثمار الذي يعتبر عصب النشاط الاقتصادي، كما يمثل حلقة الاتصال مع العالم الخارجي ولهذا أصبح تطوره ومتانة أوضاعه أمرا ضروريا للحرص على سلامة اقتصاد البلد وقدرته على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية.

باعتبار القطاع المصرفي شريان النشاط الاقتصادي في أي دولة، فإن البنك المركزي هو المحور الرئيسي لهذا القطاع، والمسؤول عن سلامة النظام المصرفي من خلال قيامه بتوجيه وإدارة السياسة النقدية.

يصنف البنك المركزي في أعلى النظام المصرفي، ويعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أقطار العالم نظرا لأهمية نشاطه وتنفيذه للسياسة النقدية، كما يلعب دورا هاما في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة.

اختصر نشاط البنك المركزي في بداية نشأته على اصدار النقد، فغالبا ما نشأت كبنوك تجارية ثم تحولت الى بنوك عامة ملك للدولة حيث اعتبر البنك المركزي منشأ عامة لا تهدف الى تحقيق الربح، كما هو بنك للحكومة يعمل على تسيير حساباتها وممثلها في المنظمات والهيئات المالية في الخارج، وكذا يقوم بتقديم القروض لها، إضافة الى أنه بنك البنوك ولا يوجد في العالم دولة مستقلة تخلو من وجود هذا البنك لديها.

مما لا شك فيه ان توسع حركة رأس المال، أحدث اضطرابات على مستوى الأسواق النقدية الدولية، وظهور مشاكل اقتصادية تعترض مسار النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط المصرفي بصفة خاصة، كمشكلة التضخم، تراجع معدلات النمو، البطالة ...، مما أدى الى فشل السياسة النقدية في الكثير من الدول لمعالجة هذه المشاكل، وهذا راجع إلى حجم المسؤولية الملقاة على البنك المركزي، وكان نتيجة لذلك بداية التفكير بمنح استقلالية أوسع للبنك المركزي عن الحكومة حتى يتمكن من ضمان الاستقرار النقدي والمحافظة على سيرورة السياسة النقدية لتحقيق أهداف البنك المركزي.

يعتبر موضوع استقلالية البنوك المركزية من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية، وكان من أهم الأسباب التي أدت إلى المناداة بحرية البنوك المركزية في تسيير نفسها هي فشل السياسة النقدية وعدم كفاءتها وفعاليتها في تحقيق هدف الاستقرار المالي والنقدي، وهذا راجع لتدخل السلطة التنفيذية بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية، مما يتعارض في كثير من الأحيان مع قرارات البنك المركزي.

لقيت مسألة الاستقلالية للبنوك المركزية قبول وتأييد واسع من قبل العديد من الاقتصاديين، الذين يستندون على أن مصداقية السياسة النقدية وقدرتها في تحقيق الاستقرار النقدي ومعالجة المشاكل الاقتصادية يكون أفضل كلما تمتع البنك المركزي بدرجة استقلالية أكبر عن الحكومة، في حين أن البنك التابع للدولة لا يمكنه الالتزام بمصداقية تحقيق الاستقرار الاقتصادي عامة والاستقرار النقدي خاصة، وهذا ما يفقده الثقة في إمكانية التزامه بتحقيق هذا الاستقرار.

تمكنت العديد من الدول من تحقيق الحرية للبنوك المركزية وتقليص دور الحكومة في مجال تحديد السياسة النقدية، مما أدى الى زيادة دور البنك المركزي وهذا راجع الى تعديل قوانينه ومراجعتها، ومن بين هذه الدول نجد فرنسا، ألمانيا، نيوزيلندا، والولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول التي تخلصت من سيطرة الدولة على اقتصادها وبدأت في التحول الى اقتصاد السوق.

يمكن قياس درجة استقلالية البنوك المركزية من خلال مجموعة من المعايير العالمية، إلا أن درجة الاستقلالية وحدودها تتغير من دولة إلى أخرى لاختلاف الظروف الداخلية، وحتى في نفس الدولة في تشريعات مصرفية مختلفة، وتبقى نماذج الاستقلالية الأكثر نجاحا في الدول المتقدمة، أما الدول النامية فتسعى إلى وضع نماذج بما يتناسب مع اقتصاداتها ويحقق أهدافها.

والجزائر كغيرها من الدول سعت للحصول على بنك مركزي فعال يتميز بالاستقلالية في تنفيذ وأداء السياسة النقدية، للسير في طريق النمو والتطور والاندماج في الاقتصاد العالمي.

ولكن لمواكبة هذه الموجة من التحول الاقتصادين كان يقع على عاتق الجزائر القيام بخطوات كبيرة وإصلاحات اقتصادية، وكان ذلك من خلال إصدارها لقانون النقد والقرض 90-10 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990، الذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية، وعمل على إبعاد كل تدخل إداري من خلال فصل البنك عن الخزينة العمومية، وقام بمنح صلاحيات للبنك المركزي في تسيير وإدارة النقد من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية.

يعتبر اصدار قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض أول خطوة للإعلان عن منح بنك الجزائر استقلالية عن السلطة التنفيذية، إلا أن القانون طرأت عليه مجموعة من التعديلات أدت إلى تغير ملامح هذه الاستقلالية مما انعكس على درجة تنفيذ السياسة النقدية.

طرح الإشكالية:

بناءا على ما سبق يمكن حصر إشكالية الدراسة في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:

ما مدى تأثير درجة استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة (1990-2022)؟

أسئلة فرعية:

حتى يتسنى لنا الإجابة على التساؤل الرئيسي فلابد طرح مجموعة من التساؤلات تمثلت فيما يلي:

- ما المقصود باستقلالية البنك المركزي؟ وما سبب الجدال القائم بين التأييد والمعارضة؟
- ما مفهوم السياسة النقدية؟ وفيما تمثلت أدواتها وأهدافها؟
- ما علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية؟
- ما مدى استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض 90-10؟ وما أثر هذه الاستقلالية على أدوات السياسة النقدية وأهدافها خلال الفترة الممتدة (1990-2022)؟

فرضيات الدراسة:

من أجل اقتراح فرضيات تجيب بشكل مؤقت على إشكالية هذه الدراسة، تم وضع الفرضيات التالية:

- هناك أثر مباشر لدرجة استقلالية بنك الجزائر على أداء السياسة النقدية وأثر غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية خاصة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية من جهة، ومن جهة حسب الظروف الاقتصادية للبلد مما أدى إلى انعكاس غير مستقر لها.
- تعمل السياسة النقدية على تحقيق أهداف اقتصادية خاصة بها وأهداف عامة خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية وذلك من خلال مجموعة من الأدوات المعروفة في ظل استقلالية السلطة النقدية في تحديد وتحقيق أهدافها وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تمثلت أهمية الدراسة في معالجة مشكلة استقلالية البنك المركزي عن السلطة التنفيذية من خلال إبراز دوره الفعال في تنفيذ السياسة النقدية قصد تحقيق الاستقرار والتوازن الكلي للاقتصاد، وكذا التغلب على المشكلات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، انطلاقا من اختياره أدوات السياسة النقدية المناسبة لذلك واستعمالها تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية للدولة. وتأتي هذه الدراسة كإضافة لمجهودات سابقة في دراسة استقلالية البنك المركزي وأثره على أداء السياسة النقدية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة

خاصة، من خلال إبراز مختلف مراحل الإصلاحات النقدية في الجزائر ومدى انعكاسها على الاستقلالية وفعالية السياسة النقدية.

ويمكن تلخيص الأهمية في النقاط التالية:

- إبراز دور استقلالية البنك المركزي من أجل فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها.
- قياس درجة استقلالية بنك الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10 الى يومنا هذا (الفترة ما بين 1990-2022).
- اظهار أثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية أدوات السياسة النقدية في الجزائر.
- تقييم انعكاس استقلالية بنك الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة تطور نشأة البنوك المركزية.
- ابراز مفهوم استقلالية البنك المركزي ومعايير قياسها.
- تحديد مفهوم السياسة النقدية.
- تحديد درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ومختلف التعديلات التي طرأت عليه.
- تحديد أثر استقلالية بنك الجزائر على أدوات السياسة النقدية.
- تسليط الضوء على مدى تحقيق أهداف السياسة النقدية حسب قانون النقد والقرض.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

السبب وراء اختيار هذا الموضوع راجع إلى:

- اقتراح الموضوع من طرف الأستاذ المشرف.
- بما يتلاءم مع مجال التخصص (اقتصاد نقدي وبنكي).
- الميول الشخصي لكل ما يتعلق بالبنوك والنقود.
- نظرا للقيمة العلمية للموضوع حيث يدرج ضمن قائمة المواضيع الأكثر طرحا على المستوى الوطني والدولي.

حدود الدراسة:

تمثلت الحدود المكانية لدراسة الموضوع في الجزائر بحيث تمت دراسة انعكاس استقلالية بنك الجزائر على أداء السياسة النقدية.

أما بالنسبة للحدود الزمنية حددت فترة الدراسة لسنة 1990 إلى غاية سنة 2022 باعتبار سنة 1990 نقطة التغيير للجزائر والتحول نحو اقتصاد السوق، كما يتوافق مع اصدار قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي يمنح الاستقلالية لبنك الجزائر.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي اعترضت موضوع الدراسة ما يلي:

- محاولة ربط التحليلات النظرية وواقعها في بلد الدراسة الجزائر من جهة، واسقاط ذلك بواسطة الأدوات الإحصائية المتاحة من جهة أخرى.
- تضارب واختلاف الاحصائيات بين مختلف المصادر.
- صعوبة الوصول إلى بعض الاحصائيات.

منهجية الدراسة:

من أجل دراسة موضوع استقلالية البنك المركزي وانعكاسه على أداء السياسة النقدية، للإجابة على الأسئلة المطروحة لإثبات أو نفي الفرضيات، تم إتباع منهج تاريخي وصفي تحليلي باعتباره الأمثل لتوضيح المفاهيم الأساسية حيث استخدم المنهج الوصفي من خلال عرض تطور البنوك المركزية في العالم وتطور السياسة النقدية وكذا تاريخ البنك المركزي الجزائري، وفيما يخص المنهج التحليلي استخدم لتقييم بيانات وإحصائيات بنك الجزائر وكذا قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وأثره على أدوات السياسة النقدية وصولا لتحقيق أهدافها. ولإنجاز هذا البحث تم الاعتماد على مجموعة من المراجع من كتب ومذكرات، جرائد ومجلات، بالإضافة إلى القوانين والأوامر وكذا الدراسات العلمية المتعلقة بهذا المجال.

هيكلة الدراسة:

بهدف معالجة وإنجاز موضوع البحث تم تقسيم الدراسة إلى فصلين سبقتهما مقدمة وتلاتهما خاتمة.

الفصل الأول: ستناول بشكل نظري تحت عنوان الأدبيات النظرية للدراسة، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تضمن الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية، وعلاقة بينهما ،أما المبحث الثاني خصص لعرض الدراسات السابقة للموضوع.

الفصل الثاني: سيتضمن دراسة تحليلية تحت عنوان دراسة تحليلية لانعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2022)، وتم تقسيمه الى مبحثين، المبحث الأول يتضمن الاصلاحات المصرفية واستقلالية بنك الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، أما المبحث الثاني قام بدراسة أثر استقلالية بنك الجزائر على اداء السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2022).

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للدراسة

مقدمة الفصل:

إن البنوك المركزية بمثابة العمود الفقري للقطاع المصرفي، بحيث تحتل مركز الصدارة وبمثابة الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي، وذلك نتيجة للوظائف التي تمارسها.

لقد أحدث موضوع استقلالية البنك المركزي عن السلطة الحكومية جدلا واسعا بين مؤيد ومعارض، بحيث يرى التيار الأول ضرورة ربط البنك المركزي بالحكومة لتحقيق الاستقرار النقدي وضمان عمل الائتمان المصرفي، أما التيار الثاني ينادي بحتمية استقلالية البنك المركزي مع الدولة والانفصال التام عن السلطة الحكومية.

تعتبر السياسة النقدية من أبرز الاليات والوظائف التي تستخدمها البنوك المركزية من أجل توجيه النشاط المصرفي وتعتبر المسؤولة على تحقيق الاستقرار النقدي، مما يجعلها حقلا خصبا لكثير من الدراسات والبحوث.

بناءا مما سبق يحق القول إن البنك المركزي بمثابة المفوض الوحيد المكلف بإدارة السياسة النقدية بمختلف أدواتها وإجراءاتها، وذلك بغية تحقيق أهدافها، وعليه فإن موضوع استقلاليته يمس حتميا أداء السياسة النقدية ويؤثر على فعالية هذه الاخيرة وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل مع التركيز على تبيان العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وأداء السياسة النقدية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية.

يعد البنك المركزي المتمثل في السلطة النقدية من أهم مؤسسات الدولة التي تؤثر في المجال الاقتصادي بوجه عام وفي المجال النقدي والمصرفي بوجه خاص، ويعتبر في الاقتصاد المعاصر السلطة النقدية المسؤولة عن إدارة وتنفيذ السياسة النقدية بأهدافها المختلفة.

المطلب الأول: الإطار مفاهيمي للبنك المركزي واستقلاليته.

في القرن السابع عشر ميلادي ظهرت البنوك المركزية، وقد كانت وظيفتها الأساسية محصورة على الإصدار النقدي، ولكن مع التطور الاقتصادي أصبح للبنوك المركزية مكانة هامة في بناء مؤسسات الدولة فهي تحتل المرتبة الاولى في هرم النظام البنكي وهي المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية للدول بالإضافة إلى العديد من الوظائف الأخرى.

الفرع الأول: ماهية البنك المركزي.

1. خلفية تاريخية لنشأة البنك المركزي:

قبل القرن العشرين، لم يكن هناك مفهوم محدد للصيرفة المركزية بل تطور هذا المفهوم تدريجيا، إذ أن البنوك المركزية بدأت في أول الأمر كمصارف تجارية، ثم تطورت في الوظائف التي قامت بها حتى شملت وظائف البنك المركزي الحديث.

سنة 1668 تأسس أقدم بنك مركزي في السويد "RIKS BANK" من الناحية التاريخية[1]، ثم يليه تأسيس بنك انجلترا سنة 1694[2]، الذي كان أول بنك إصدار يطبق مبادئ و أساسيات الصيرفة المركزية.

استمرت عملية إنشاء البنوك المركزية في دول عديدة، ففرنسا فقد تأسس بنكها المركزي سنة 1800، ثم تلاها البنك المركزي الهولندي 1814، البنك المركزي النمساوي ومصرف النرويج 1817، المصرف الدانماركي 1818، المصرف الوطني البلجيكي 1850، مصرف اسبانيا 1856، وبنك روسيا 1860، ثم بنك الرايخ الالماني 1875 وبنك اليابان 1882، مصرف ايطاليا 1893. أما الولايات المتحدة الامريكية تأخرت في إنشاء بنكها المركزي الى سنة 1914 تحت اسم " نظام الاحتياطي الفدرالي " .[3]

[1] سلمان بوذياب، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة جامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة اللأولى، بيروت، لبنان، 1996، ص84.

[2] سلمان بوذياب، مرجع نفسه، ص84.

[3] ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص338.

قام المؤتمر المالي الدولي الذي عقد في بروكسل سنة 1920[1] بإصدار توصية مفادها أنه على كل البلدان التي لم تؤسس مصرفا مركزيا بعد، أن تبدأ في إنشائه بالسرعة الممكنة، ليس فقط من أجل تسهيل إعادة الاستقرار لعمالتها ونظامها المصرفي، وإنما أيضا من أجل مصلحة التعاون الدولي ومنذ ذلك الوقت ،توالى تأسيس البنوك المركزية ابتدأ من بنك الاحتياط لجنوب افريقيا عام 1921، ليصبح في الأخير وجود اكثر من 140 بنك مركزي في العالم تم تأسيسها بعد 1940.

وبالتالي نشطت حركة الانشاء وأصبح لكل دولة بنكها المركزي باعتباره جزء لا يتجزأ من مظاهر الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلاد.

الجدول رقم (01): تواريخ انشاء بعض البنوك المركزية في العالم

العام	البنك المركزي
	القرن السابع عشر
1668 **1694**	بنك السويد المركزي بنك انجلترا
	القرن التاسع عشر
1800 **1814** **1893**	بنك فرنسا بنك هولندا بنك إيطاليا
	القرن العشرين
1907 **1914** **1920** **1928** **1935** **1958** **1962** **1980**	بنك سويسرا الوطني البنك الاحتياطي الفيديرالي الأمريكي البنك الاحتياطي لجنوب افريقيا البنك المركزي الصيني بنك كندا البنك المركزي التونسي البنك المركزي الجزائري البنك المركزي لدولة الامارات العربية

المصدر: أحمد شعبان محمد علي، انعكاس التغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص122.

[1] مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص25.

2. تعريف البنك المركزي:

يعتبر المصرف المركزي في معظم اقتصاديات العالم مؤسسة عامة تهدف إلى خدمة المصلحة العامة وتنظيم النقود والائتمان، ومرتبط بحاجة المعاملات والسياسات النقدية. ونظرا للتطورات التي عرفها هذا الجهاز أصبح من الصعب إعطاء تعريف ثابت

قدم بعض الاقتصاديين تعاريف مختلفة للمصارف المركزية، ترتبط تلك التعاريف مع الوظائف التي تقوم بها، ومن أهم التعريفات الشائعة للبنوك المركزية هي[1]:

- عرفت فيرا سميث" Vera Smith " البنوك المركزية بأنها: هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد.
- و يرى " Shaw " ان الشـــيء الحقيقي وفي نفس الوقت الكافي جدا هو وظيفة البنك المركزي في مراقبة الائتمان
- أما تعريف سـايرز "Sayers " فهو عضـو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة، وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة.
- ونرى أن " Jauncy" قد عرف البنوك المركزية أنها البنك الذي يعتبر المقاصـة هي العملية الرئيسـية له.
- إن البنك المركزي يحتل مركز الصـــدارة في الجهاز المصـــرفي ولديه القدرة على تحويل الأصـــول الحقيقة إلى أصـول نقدية، والأصـول النقدية إلى أصـول حقيقة، وهو المحتكر الأول والأخير لعملية إصدار النقد في الدولة[2]. وبالتالي فهو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد ويقف على قمة النظام المصرفي. وعليه فالبنك المركزي هو شخصية اعتبارية عامة مستقلة تقف على قمة النظام المصرفي.

يمكن استخلاص كتعريف شامل يضمن أهم ما ركزت عليه التعاريف السابقة أن: البنك المركزي يعد من أهم المؤسسات النقدية في الاقتصاد ويأتي على رأس النظام المصرفي، وتعتبر نشاطاته غاية في الأهمية، كما أن وجوده ضروري لتنفيذ السياسة النقدية للحكومة بل يؤدي دورا مهما في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة، فضلا عن تمتعه بالسيادة والاستقلال من مبدأ تحقيق سلامة واستقرار النظام النقدي والمصرفي في الدولة، وتطبيق السياسات النقدية والمصرفية التي تدعم نمو الناتج القومي والعمالة، والحد

[1] يسري مهدي السامرائي، زكريا مطلك الواري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1999، ص28.

[2] انس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص89.

من التضخم ومن ثم تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، لا تحقيق الربح كما هو في البنوك التجارية.

البنك المركزي الجزائري:

عرف الأمر 03 -11 الصـــادر في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، بنك الجزائر (كبنك مركزي) بأنه مؤسـسـة وطنية تتمتع بالشـخصـية المعنوية والاسـتقلال المالي، ويدعى البنك المركزي في علاقاته مع الغير ببنك الجزائر، و يعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير، وهو يخضـــع لأحكام القوانين التي ترعى التجارة بقدر ما تنص الآجال القانونية الخاصة به على خلاف ذلك، إلا أنه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، كما لا يخضـع للأحكام القانونية التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العمومية ولمراقبي مجلس المحاســـبة، بل يتبع القواعد المادية التي تطبق في المحاســـبة التجارية ويتواجد المقر للبنك بالجزائر العاصمة ، وله الحق في فتح وكالات أو وحدات في كل مكان من التراب الوطني حسب رغباته وحاجاته، كما بإمكانه تعيين مراسلين وممثلين في أي مكان حسب الضرورة. وحل البنك المركزي لا يتم إلا بموجب قانون يحدد كيفيات تصـــفيته.[1] تأســـس بنك الجزائر بموجب القانون رقم 62-144 بتاريخ 13/ 12/ 1962، بدأ نشاطه في 1963/01/01 ليحل محل بنك الجزائر الذي أنشأته فرنسا عام 1851 وهو على شكل هيئة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية[2] رأسماله ملك للدولة يتم تعيين كل من المحافظ والمدير العام، وكذا مجلس الإدارة بمرســـوم من رئيس الجمهورية، وهذا البنك لا يتعامل مع الأفراد ولا مع المنشآت بل مع المصارف والدولة ممثلة بالخزينة العامة.

فـي بدايـة الثمانيـات، تـم إجـراء تعـديلات وإصـلاحات فـي النظـام المـالي وكـل مـا يتعلـق بالبنك المركزي، سواء في طريقة إدارته أو في خصائصه.

يمثل القانون رقم 86- 12 المؤرخ في 19 أوت 1986 الخاص بالنظام المصرفي بداية الإصلاح الشامل للنظام المصرفي بالجزائر، وبذلك يستعيد البنك المركزي صلاحياته من حيث تحديد وتطبيق السياسة النقدية والقرض، في نفس الوقت الذي تمت فيه مراجعة علاقاته مع الخزينة العمومية، ومع ذلك ثبت أن هذه التطورات لم تتكيف بشكل جيد مع السياق الاجتماعي والاقتصادي الجديد الذي يتسم بإصلاحات عميقة.

أعـاد القـانون رقـم 90-10 المـؤرخ فـي 14 أبريـل 1990 المعـدل والمكمـل الخـاص بالنقـد والقرض، تعريف النظام المصرفي الجزائري تعريفا كاملا.

---

[1] المادة 12 من الامر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27أوت 2003، ص05.

[2] المادة 09 من الامر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع نفسه، ص04.

جاء الأمر رقم 03-10 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض ليلغي القانون رقم 90-10 وكذلك الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمكمل للأمر رقم 03-11 وهكذا يمنح القانون استقلالية واسعة ووظيفية للبنك المركزي الجزائري الذي يسمى الان " بنك الجزائر".[1]

3. خصائص البنك المركزي:

إن البنك المركزي كمؤسسة نقدية يتمتع بجملة من الخصائص تميزه عن غيره من المصارف، نوجز منها ما يلي:[2]

- مبدأ الوحدة: البنك المركزي مؤسسة وحيدة في النظام المصرفي على مستوى الدولة وتتواجد له فروع داخل تراب الوطن، باستثناء الولايات المتحدة الامريكية حيث يوجد فيها حوالي 12 مؤسسة للإصدار النقدي، الا أن هذا لا يعارض مبدأ الوحدة ومبرر ذلك هو الخدمة اللامركزية وتقسيم العمل.
- مؤسسة غير ربحية: مؤسسة لا تستهدف الربح، أي أنه يعمل بالدرجة الأولى لتحقيق المصلحة العامة مثل النمو الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية، وليس لتحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل نفقة.
- إدارة السياسة النقدية: يتولى شؤون النقد والاعتماد وله القدرة على خلق النقود القانونية كما يتمتع بسلطة رقابية على البنوك يستطيع من خلالها إلزام جميع البنوك للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.
- ملكية البنك المركزي: يشرف البنك المركزي على تنظيم النشاط البنكي ويعتبر مؤسسة نقدية ذات ملكية عامة تشرف عليها الحكومة نظرا لأهمية وخطورة الوظائف التي يقوم بها.
- قمة النظام المصرفي: يحتل البنك المركزي مركز الصدارة في هيكل المؤسسات المالية والنقدية مما يخول له إمكانية التأثير على البنوك التجارية من حيث فرض سياسة التوسع والانكماش لخلق ودائعها، كما يترأس السلطة الرقابية العليا كونه بنك الدرجة الأولى.

4. وظائف البنك المركزي:

البنوك المركزية مؤسسات خدمية تهدف بالدرجة الاولى الى خدمة الاقتصاد الوطني والمساعدة على انجاح السياسة الاقتصادية للدولة، ولا تسعى لتحقيق ربح مادي.

تقوم البنوك المركزية في معظم دول العالم بوظائف متشابهة ولكن تطبيقها يختلف حسب البيئة الاقتصادية، ومن أهم الوظائف ما يلي:

---

[1] موقع الالكتروني الرسمي لبنك الجزائر www.bankofalgeria.dz

[2] صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، الأردن، 1983، ص140.

الشكل رقم (01): مخطط يوضح وظائف البنك المركزي

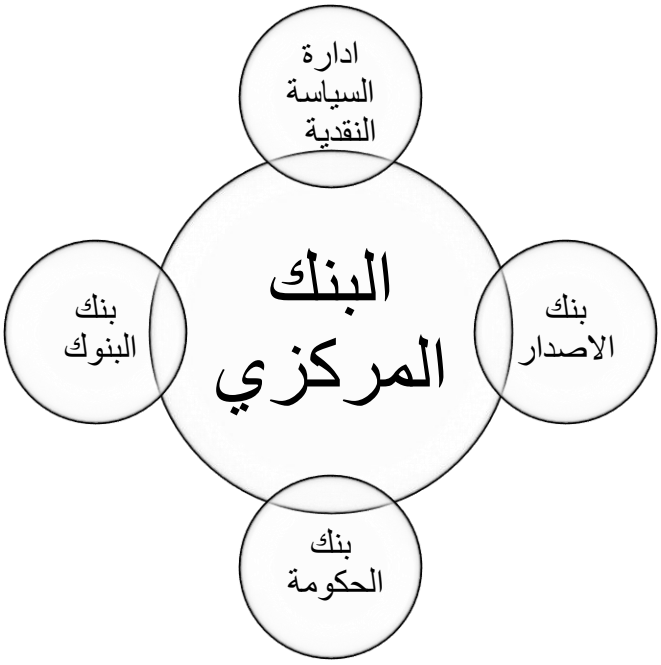

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وظائف البنك المركزي

البنك المركزي بنك الإصدار:

باعتبار المصـرف المركزي مؤسـسـة بنكية حكومية يشـرف على مهمة الإصـدار النقدي، بحيث لا يقوم أي بنك آخر بعملية احتكار اصدار الاوراق النقدية بموجب القانون.

واستنادا الى هذه الوظيفة زادت مكانته وخاصة عندما أصبحت الأوراق النقدية عملة قانونية ذات قوة إبرام غير محدودة وعندما استخدمتها البنوك كاحتياطي مقابل ودائعها.[1]

امتياز اصدار الاوراق النقدية في كل مكان محصور بالدولة، وكانت الأسباب الرئيسية لتركيز الإصدار النقدي كالتالي:

- لقد أصبح من الضروري اصدار الاوراق النقدية في جميع دول العالم يتمتع بدعم من الدولة من خلال اعتبار الاوراق النقدية تمثل الشكل الرئيسي للعملة المتداولة، وبالتالي وقع على عاتق البنوك المركزية كمصرف وحيد التكفل بعملية تركيز اصدار الاوراق النقدية وأنواع النقود مما يعطيه سلطة واسعة في الهيمنة والسيطرة على حجم الائتمان.[2]

[1] صبحي تادرس قريصة، مرجع سبق ذكره، ص145.

[2] ام ج دي كوك، ترجمة عبد الواحد المخزومي، الصيرفة المركزية، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1987، ص24.

- على الرغم من قدرة الحكومة على القيام بوظيفة توحيد العملة ومراقبة الائتمان بطريقة مباشرة، إلا أن الواقع أثبت تدني قيمة الأوراق الحكومية، مما دفع إلى حصر وظيفة الإصدار النقدي، توحيد التداول ومنع تعدد العملات، والرقابة على الائتمان في البنك المركزي.
- تعتبر عملية اصدار الأوراق النقدية مصدر ربح عظيم، مما أدى إلى تركيز الحكومة للإصدار النقدي في مصرف وحيد ومشاركة أرباحه.

- **البنك المركزي بنك الحكومة:**

يعتبر البنك المركزي عضو وجزء من الدولة ومستشارها المالي المكلف بإدارة عملياتها المالية، ومن خلال هذه الخاصية يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية مما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للبلد.

تتولى الصيرفة المركزية عدة خدمات تمكنها بانتهاز شخصية وكيل الحكومة، تتلخص فيما يلي: [1]

- الاحتفاظ برصيد الحكومة من الاحتياطي الذهبي والنقدي من العملات الاجنبية ويمد الدولة ما يلزمها لمواجهة المدفوعات الخارجية من جهة، والمحافظة على قيمة العملة الوطنية من جهة اخرى.
- اقراض الحكومة عند الحاجة عن طريق اصدار عملات ورقية جديدة مضمونة بالسندات.
- نائب الحكومة في تعاملاتها على المستوى الدولي بعقد اتفاقيات مع البنوك المركزية الاخرى والسلطات النقدية والهيئات الأجنبية والدولية في سبيل تحقيق الاستقرار النقدي.
- تقييم الاستثمارات المالية والنقدية للحكومة.
- اصدار ودفع الفوائد وتسديد القرض نيابة عن الدولة.
- يتولى البنك المركزي محاسبة الحكومات والمؤسسات العمومية، من خلال الرقابة على الخزينة العمومية وبعض المؤسسات الاخرى.[2]

إن عمل البنك المركزي كمصرف للحكومة وتسخيره لكل الامكانيات لخدمة السلطة التنفيذية، لا يعني أن يكون أداة سهلة في يد الحكومة، بحيث ما زالت العلاقة بين البنك المركزي والدولة محل خلاف يسعى من خلاله البنك المركزي في المحافظة على استقلاليته في اتخاذ القرار لإدارة السياسة النقدية وتحاول الحكومة توجيه لخدمت مصالحها.

- **البنك المركزي بنك البنوك:**

يعرف البنك المركزي ب " بنك البنوك" باعتباره المسير الوحيد للجهاز المصرفي والائتماني من خلال

[1] عبد الرحمن يسري احمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص66.

[2] بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسيات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص175.

تقديمه للقروض والتسهيلات المصرفية، واعتماد الحكومة وبقية المصارف عليه في الاحتفاظ بأرصدتها واحتياطاتها النقدية لديه، وتكليفه بتسوية الحسابات بين المصارف.

يقوم البنك المركزي بضمان الاستقرار المصرفي من خلال وظائفه المتمثلة في:

- **الاحتفاظ بجزء من الاحتياطات النقدية للبنوك:** لكل البنوك حسابات جارية لدى البنك المركزي، ولها بالتالي ودائع محفوظة لديها وزيادة على ذلك قد يجبر القانون البنكي البنوك بأن تودع بالبنك المركزي احتياطات إلزامية في مستوى معين من مجموع مواردها، وهذا ما يضمن للبنك المركزي إمكانية مراقبة سيولة البنوك التجارية وكذلك توجيه سياستها الائتمانية.[1]
- **البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض:** يقدم البنك المركزي الائتمان للبنوك التجارية في أوقات الأزمات المالية، فقد يحدث في السوق النقدية والمالية حالة مفاجئة في زيادة على الطلب النقدي فيقوم المودعين في البنوك التجارية بسحب ودائعهم نقدا في حين لا يوجد ما يكفي لمواجهة هذه الطلبات، الأمر الذي يجبرها على الإفلاس وهكذا ينهار نظام الائتمان والاقتصاد القومي بأكمله وفي هذه الحالات يتم اللجوء إلى البنك المركزي لتقرض منه نقودا حاضرة لتغطية متطلبات السحب.[2]
- **إعادة خصم الأوراق التجارية:** يقوم البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة التي سبق للبنوك التجارية خصمها للأفراد والمشروعات قبل حلول أجلها، وهي تقدمها في حالة حاجتها للسيولة قبل آجال استحقاقها، ويحصل السعر للبنك المركزي بالتأثير على الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية من خلال رفعه أو تخفيضه. [3]
- **القيام بأعمال المقاصة:** يعمل البنك المركزي على تسوية الحسابات المدينة والدائنة بين البنوك عن طريق غرفة المقاصة، من خلال الأرصدة التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي، حيث تتم يوميا تصفية المراكز من خلال تحويل الشيكات بين البنوك بدلا من قيام كل بنك بتحصيل ودفع ما عليه للبنوك الاخرى.[4]

- **إدارة السياسة النقدية:**

باعتبار البنك المركزي منشئ للنقود القانونية، بحيث يتحكم في حجم وسائل الدفع أو عرض النقود، ويؤثر في قدرة البنوك التجارية على إنشاء نقود الودائع لذا عندما يحدد البنك المركزي حجم وسائل الدفع فهو يسعى لتنفيذ سياسة نقدية معينة قصد تحقيق أهداف اقتصادية.

[1] خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي-البنوك الالكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص140.

[2] محمد حسين الوادي، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص171.

[3] محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1998، ص210.

[4] اسماعيل هاشم محمد، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005، ص92.

وينفذ البنك المركزي سياسته النقدية وفق ثلاث حالات: [1]

- سياسة توسعية: وهي الإجراءات التي تتبعها الدولة وينجم عنها زيادة كمية النقود المعروضة، وتؤدي أساسا الى زيادة الائتمان.
- سياسة انكماشية: في حالة التضخم تطبق الدولة سياسة انكماشية وذلك من أجل كبح التضخم، ويكون ذلك بالحد من الائتمان للحد من الطلب على العمل.

يسعى البنك المركزي لتحقيق أهدافه وأداء دوره في النشاط الاقتصادي من خلال تطبيق مجموعة من الوظائف، إلا أن درجة تطبيق هذه الوظائف تختلف من بيئة اقتصادية لأخرى.

5. ميزانية البنك المركزي:

إن البنوك المركزية كمؤسسة مصرفية لها ميزانية خاصة بها تتألف من جانب الأصول وجانب الخصوم، بحيث توفر الميزانية العمومية للبنك المركزي نظرة ثاقبة للإجراءات الواجب اتباعها.

تتيح لنا ميزانية البنك المركزي معلومات عديدة حول طبيعة ووظائف البنك، وكذا مكونات أصول وخصوم المصرف المركزي، يمكن تلخيص في البنود التالية:

- **جانب الموجودات أو الأصول** ويضم حقوق البنك المركزي على العالم الخارجي والقطاع الحكومي والمؤسسات المصرفية.
- **جانب المطلوبات أو الخصوم** ويحتوي على حقوق الدائنين تجاه موجودات البنك المركزي وتمثل المطلوبات مصادر أموال البنك.

الجدول رقم (02): الميزانية العمومية للبنك المركزي.

الأصول	الخصوم
- الذهب والموجودات بالعملة الأجنبية - اوراق مالية حكومية - قروض الى الحكومة - حقوق على المؤسسات المالية الأخرى - موجودات ثابتة وأخرى	- العملة في التداول - الاحتياطيات المصرفية الكلية - الودائع الحكومية -حسابات رأس المال (صافي الاستحقاق) - مطلوبات أخرى وحقوق الملكية

المصدر: عبد المنعم السيد علي، نضال سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص131.

[1] سيد طه بدوي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص111-112.

تحليل الميزانية:

تعكس الميزانية العمومية استخدامات البنك المركزي، وتكون التالي:

جانب الأصول:

- الذهب والموجودات بالعملة الأجنبية: يحتفظ بها البنك المركزي لتغطية المدفوعات الخارجية والمحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية.
- أوراق مالية حكومية: وتشمل سندات وأذونات خزينة أجنبية وكذلك سندات وأذونات خزينة محلية.
- قروض إلى الحكومة: تلجأ الحكومة ممثلة في الخزانة العامة للاقتراض من البنك المركزي لتمويل انفاقها، وذلك وفقا للقوانين المعمول بها.
- حقوق على المؤسسات المالية الاخرى: قروض يمنحها البنك المركزي باعتباره مصدر السيولة إلى المصارف التجارية والمؤسسات المالية الاخرى، وتكون مقابل اوراق مالية قابلة للخصم لدى البنك المركزي.
- موجودات ثابتة وأخرى: وتشمل الودائع والسندات المضمونة بالعملات الأجنبية وكذلك الأجهزة والتجهيزات المكتبية والأثاث والمباني كأصول ثابتة يمتلكها البنك المركزي. [1]

جانب الخصوم:

- العملة في التداول: عبارة عن أوراق نقدية ومسكوكات معدنية من العملة المحلية المتداولة لدى الجمهور (خارج الجهاز المصرفي)، وتعتبر دين على البنك.
- الاحتياطيات المصرفية الكلية: عبارة عن ودائع المصارف (حسابات جارية) لدى البنك المركزي، والعملة التي تحتفظ بها المصارف التجارية لأغراض التعامل النقدي وكاحتياطات نقدية لمواجهة اية سحوبات عليه.
- الودائع الحكومية: هي من المكونات المهمة في ميزانيات البنوك المركزية، تتمثل في ودائع الحكومة لدى البنك بوصفه بنك الدولة ومستشارها المالي، ووكيلها في الدفع والاستلام بحيث يتولى تنظيم حساباتها.
- حسابات رأس المال (صافي الاستحقاق): تتمثل في راس المال المدفوع والاحتياطات.
- مطلوبات أخرى وحقوق الملكية: ودائع الالتزامات الخارجية تتمثل في ودائع وحسابات لبنوك مركزية أخرى من أجل تسهيل عملية المدفوعات الدولية بين البلد والعالم الخارجي والتجارة الدولية.

البنك المركزي مؤسسة مهمة في الجهاز المصرفي كونه يشرف على شؤون النقد والائتمان من خلال الوظائف التي يقوم بها، وكونه يمثل السلطة النقدية في الدولة بحيث يسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة.

[1].عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص257.

إلا أنه بالرغم من أهميته يواجه العديد من المشاكل والقيود التي صعبت عليه تحقيق هذه الأهداف، ولعل أهم هذه العراقيل تدخل الحكومة في صلاحيات البنك والتحكم في قراراته لذلك أصبح من الضروري منح البنك المركزي الاستقلالية التامة في اتخاذ قراراته ووضع سياسته، والتي يجب أن تكون قائمة على أسس اقتصادية بحتة، لضمان فعاليته وتحقيق الأهداف المسطرة.

الفرع الثاني: استقلالية البنك المركزي.

1. لمحة تاريخية عن استقلالية البنك المركزي:

لم تكن استقلالية البنوك المركزية حديثة الولادة، وانما تعود جذورها إلى بداية القرن التاسع عشر، بحيث صرح الاقتصادي الإنجليزي " دافيد ريكاردو " سنة 1824 بأنه لا يمكن ترك السيطرة على اصدار النقود الورقية في أيدي الحكومات، لأن هذا يؤدي الى الإفراط في استخدامها، وقام باقتراح وضع احتكار الاصدار النقدي في أيدي نواب يتم تفويضهم عن طريق مجلس النواب، ومنذ نشأت البنوك المركزية إلى الوقت الحاضر شهدت علاقتها بالحكومات عدة تطورات بسبب التطور الاقتصادي الذي عرفه العالم وما صاحبه من تطور في وظائف تلك البنوك، حيث ظهرت الآراء الداعية إلى استقلالية البنك المركزي بعدما تعدت مهمة البنك إصدار النقود واتسعت لتشمل تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي والمحافظة على استقرار العملة، وأصبحت هناك رغبة في دعم استقلالية البنوك المركزية سياسيا وعدم تدخل الحكومات في أعمال تلك البنوك.[1]

بعد حدوث أزمة الكساد العالمي الكبير (1933–1929) حيث لجأت الكثير من الدول إلى زيادة اقتراضها من بنوكها المركزية لتلبية احتياجاتها في سبيل الحرب العالمية الثانية وثم إصلاح ما دمرته الحرب (زيادة معدلات البطالة، وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانهيار العديد من المصارف وأسعار الأسهم في البورصات، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف). وقد أدت هذه الظروف إلى اتخاذ قرار تحويل ملكية هذه البنوك إلى ملكية الدولة بدلا من ملكيتها للقطاع الخاص، وبذلك فقدت معظم البنوك المركزية استقلاليتها، ومن بين البنوك التي تم تأميمها بنك "كوبنهاجن" الدانمارك سنة 1936، وبنك الاحتياطي النيوزلندي، وبنك كندا، إلا أن بعض البنوك لم يتم تحويل ملكيتها وبقيت تابعة

[1] خلف محمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الاشارة الى التجربة العراقية في ضوء قانون النقد والقرض العراقي رقم54 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة العراق، المجلد 7، العدد 23، العراق، 2011، ص73–74.

للقطاع الخاص، ولكن قامت حكومات هذه الدول بالتدخل في أعمال مصـارفها المركزية سـواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[1]

بنك انجلترا الذي كان يعتبر من أكثر البنوك المركزية استقلالية وافق سنة 1936 على تنفيذ تعليمات الحكومة وأصبح بذلك أداة لتنفيذ السياسة النقدية، ونتج عن هذا زيادة الضغط على البنوك المركزية وخاصة بسبب لجوء الحكومات إلى الاقتراض منه خاصة بعد التدهور الذي عانت منه الدول بسبب أزمة الكساد المالي بالإضافة الى تخلي الدول عن العمل بقاعدة الذهب.

أقدمت الكثير من الدول إلى اعتماد برامج لإصـلاح هياكلها الاقتصـادية وخصـوصـا المالية منها وما يتعلق منها بالبنك المركزي إلى الأخذ بمبدأ الاسـتقلالية كضـرورة حتمية لتحقيق سـياسـة نقدية واقتصـادية متوازنة وهذا ما نصـت عليه معاهدة ماسـتر خيت سـنة 1992 حيث اكدت ضـرورة اسـتقلالية البنوك المركزية عن الحكومات للدول الاعضـاء، وعن أي تدخلات تعرقل تحقيق الاسـتقرار في المسـتوى العام للأسـعار، وعن تقديم أي تسـهيلات مالية لمصـلحة الدولة أو أي سـلطة عامة أخرى وأن يكون هناك مدققون خارجيون مستقلون لمراقبة حسابات تلك البنوك. [2]

2. مفهوم استقلالية البنك المركزي:

إن موضـوع إعطـاء الاسـتقلالية للبنـك المركـزي مـن الأمـور الجـديرة بالاهتمـام فـي السـاحة المصـرفية، حيـث إن فصـل الحكومـة عـن السـلطة النقديـة أصـبح ضـرورة خاصـة بعـد التطـورات الاقتصادية التي شهدها العالم.

تعددت التعاريف الخاصة باستقلالية البنك المركزي ومن أهم ما يمكن التطرق إليه ما يلي:

- يقصد بالاستقلالية تحرر متخذو القرارات النقدية من النفوذ السياسي والحكومي المباشر على مزاولتهم السياسة النقدية وعدم ارتباط البنك المركزي بالسلطة التنفيذية بحيث يصبح مؤسسة قائمة بذاتها تعمل بموجب القانون.[3]
- عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي وذلك من خلال تعيين مجموعة من القواعد السياسية النقدية يتحتم اتباعها، فالواقع أن وجود القواعد وان كانت تحد من حرية البنك في التصرف فب سياسته النقدية ،إلا أنه يضمن عدم وجود أي تدخل أومن قبل السلطة السياسية.

[1] يسرى مهدي السامرائي، زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، دار اليازوني، العملية للنشر والتوزيع، طرابلس، 2006، ص162.

[2] خلف محمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص74-75.

[3] بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر مؤسسة الرقابة الاولى بين قانون النقد والقرض 90/10 والامر 03/11، كلية العلوم الاقتصادية-التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، غرداية، الجزائر، 2012، ص93.

- استقلالية البنك المركزي تعني أن يكون مفوضا وحده بالعمل على حماية قيمة العملة وتحقيق استقرار للأسعار، وأن يتمتع المسؤولون عن البنوك المركزية باستقلالية فيما يتعلق بتعيينهم والاستغناء عن خدماتهم قبل انتهاء الفترة المحددة لهم وفق القانون.[1]
- تكون استقلالية البنك المركزي إذا كان يتميز بالوحدة العضوية مميزة عن الحكومة ومن جهة ثانية يستطيع رسم وتطبيق السياسة النقدية حسب قرارات أعضاء البنك المركزي وذلك بدون تأثير مباشر أو مضاد من قبل الحكومة.[2]
- أعطى Schesinger رئيس"Bank Bands" الالماني 1993 تعريف يضم مختلف جوانب استقلالية البنك المركزي:[3]

- استقلالية مؤسسية (استقلالية عن الحكومة والبرلمان).
- استقلالية الأدوات (الحرية التامة في استخدام ادوات السياسة النقدية).
- استقلالية شخصية (صناع القرار من الاعضاء المستقلين في آرائهم عن اي راي خارج البنك المركزي).

- عرف الاقتصادي الأمريكي" ستانلي فيشر" استقلالية البنوك المركزية إلى[4] :

- الاستقلالية الإدارية: وهي قدرة البنك المركزي على وضع أدوات السياسة النقدية.
- استقلالية الهدف: وهي قابلية البنك المركزي على وضع أهداف السياسة النقدية.

من خلال هذه التعاريف يتضح أن استقلالية البنك المركزي تكمن في حجم حريته في رسم وتنفيذ السياسة النقدية دون خضوعه لأية تدخلات حكومية، من وضع الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف المسطرة وذلك حسب ما يتوافق مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

3. الاستقلالية بين المؤيدين والمعارضين:

على الرغم من تمتع البنوك المركزية للعديد من الدول بدرجة استقلالية عالية، إلا أن موضوع الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة كانت محل اختلاف بين المفكرين الاقتصاديين، فمنهم من يرى أن الاستقلالية ضرورة حتمية، ومنهم من عارض ذلك مستندين لمجموعة من المبررات، تمثلت هذه الحجج كالتالي:

[1] مارتا كاستيلو، مارك سوينبورن، استقلالية البنك المركزي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 1، المجلد 29، مارس 1992، ص20.

[2] عمر عبد الحليم سليمان، استقلالية البنك المركزي وادارة السياسة النقدية، جامعة حلوان، مصر، 2003، ص 06.

[3] علي حافظ منصوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية، 1998، ص 424-425.

[4].محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص177.

- **تيار المؤيدين لاستقلالية البنك المركزي:**

- استقلالية البنك المركزي تؤدي إلى زيادة مصداقية السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق استقرار طويل الأجل للأسعار ومع الحد الأدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية، سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية وتنفيذها في أيدي مسؤولُين بعيدين عن المجال السياسي.
- أبعاد الشؤون المتعلقة بالنقد عن النفوذ السياسيين والبرلمان، لأنهم يعطون الاولوية لإرضاء ناخبيهم، حيث يعتمدون سياسات تتفق مع مصالحهم السياسية والانتخابية وهذه السياسات تضر بقيمة العملة وتزيد من معدل التضخم، لذا ينبغي إسناد أمر هذه السياسات إلى بنك مركزي مستقل عن التناقضات والصراعات السياسية.
- أكدت العديد من الدراسات التطبيقية أن السياسة النقدية قادرة على تحقيق استقرار في الأسعار وتخفيض معدلات التضخم، من بين هذه الدراسات الدراسة التي أجراها" parkin et pade" واستخدام المؤلفان بيانات حول 12 دولة لكشف العلاقة بين درجة الاستقلالية ومعدلات التضخم في الفترة مابعد1994 وأثبتت الدراسة أن هناك علاقة وطيدة وعكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم، واتضح من هذه الدراسة أنه في كل من ألمانيا وسويسرا اللتين يتمتع بنكاهما المركزيان بأعلى درجة من الاستقلالية كانت معدلات التضخم أصغر المعدلات. وتوصلت نتائج بعض الدراسات الأخرى إلى أن معدلات التضخم تكون منخفضة أكثر في الدول التي تتمتع بنوكها المركزية باستقلالية أكبر عن الحكومة.
- توصلت نتائج دراسة قام بها كل من " summers et dedong" في الدول الصناعية خلال الفترة 1955و1990 إلى أن هناك علاقة موجبة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل الناتج المحلي الإجمالي وإذا ازدادت درجة استقلالية البنك المركزي درجة واحدة ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة0.4%سنويا.[1]

- **تيار المعارضين لاستقلالية البنك المركزي:**

- في ظل اقتصاد السوق الذي يدعم الحرية الاقتصادية وتحويل الاقتصاد الدولي إلى سوق موحد فإن استقلالية البنوك المركزية تؤدي إلى تقليص دور الدولة والقضاء على دورها الذي يعرقل من حركة رأس المال الدولي والسيطرة على المجتمع العالمي.
- لتحقيق الانسجام بين السياسة النقدية والسياسة المالية يتطلب ضرورة إشراف الحكومة على السياسة النقدية والمالية لتجنب التعارض بين السياستين.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص76.

- إن فكرة قيام مسؤولي البنوك المركزي غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة النقدية تنافي مبادئ الديمقراطية، متجاهلين في ذلك عددا من القنوات الرسمية وغير الرسمية التي تستطيع الحكومة من خلالها التأثير في السياسة النقدية.

4. دوافع الاتجاه نحو الاستقلالية:

يسعى البنك المركزي للمحافظة على النظام المصرفي، من خلال رسم وتنفيذ السياسة النقدية، إلا أن هذا يكون تحت ضغوطات حكومية تعرقل عمله، لذلك كان من الضروري اتخاذ قرار استقلالية البنك المركزي، ومن أهم الدوافع التي أدت لذلك ما يلي:

- فشل الحكومة في إدارة السياسة النقدية.
- انهيار نظام" بروتن وودز" وظهور التضخم في كل الدول الرأسمالية.
- عدم كفاءة السياسة النقدية في مجال محاربة التضخم نتيجة للتدخل الحكومي.
- سعي الحكومة إلى السيطرة على السياسة النقدية لما يخدم مصالحها المالية، من خلال تطبيق بعض السياسات التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة كالإصدار النقدي بدون مقابل.
- تأثر السياسة النقدية بالاقتصاد السياسي، من خلال تأثير الانتخابات على الوضع الاقتصادي للبلد، والهدف منه إحداث رواج اقتصادي قبل الانتخابات قصير المدى لحين نجاحهم في الانتخابات (الدورة السياسية للنشاط الاقتصادي).
- استقلالية البنك المركزي يعني عدم الخضوع للحكومة في حالة طلبها للإصدار النقدي الفائض لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والزيادة في التضخم داخل الدولة.

المطلب الثاني: مدخل عام للسياسة النقدية.

تلعب السياسة النقدية دورا مهما في الحياة الاقتصادية كونها تمثل جزء رئيسي من مكونات السياسة الاقتصادية التي تهدف لتحقيق الاستقرار في مختلف المؤشرات الاقتصادية وهذا ما يجعلها موضوع هام لكثير من البحوث والدراسات وتشغل فكر مختلف الاقتصاديين محاولين الإضافة والتطوير في مفهومها.

الفرع الأول: ماهية السياسة النقدية.

1. مفهوم السياسة النقدية وتطورها:

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة من التدابير والإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي، واستقرار المستوى العام للأسعار ومنها زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وقد عرفت السياسة النقدية عدة تعاريف من قبل الكثير من الاقتصاديين نذكر منها ما يلي:

- حسب الاقتصادي EINZIG فأن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي، أما **براثر** فيرى أن السياسة النقدية هي" تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي أو الخزينة.[1]
- عرفها kent بأنها " مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف الوصول إلى هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل". ويتضمن هذا المعنى التوسع والانكماش بحجم النقد المتداول بقصد بلوغ أهداف محدودة.[2]
- وذكر Shaw على أنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير على كلفة الحصول عليه.[3]
- من خلال مختلف التعاريف السابقة يصح القول بأن السياسة النقدية هي تلك الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (البنك المركزي)، لضمان السير الحسن للمعروض النقدي المتداول في الاقتصاد، وتحقيق مستوى أمثل للرفاهية الاقتصادية للبلد، وذلك من خلال استعمال مجموعة من الأدوات والوسائل تضمن نقل أثر السياسة النقدية لكافة القطاعات الاقتصادية.

2. ركائز السياسة النقدية:

للسياسة النقدية ركائز أساسية يتم الاعتماد عليها للتحكم في مسار المستوى العام للأسعار وهي:

- استهداف سعر الصرف.
- استهداف المجملات النقدية.
- استهداف التضخم. [4]

يتم من خلال استهداف سعر الصرف الثابت ربط قيمة العملة المحلية بعملة دولة أخرى، ففي هذه الحالة تفقد السياسة النقدية استقلاليتها، وتصبح تابعة للسياسة النقدية السائدة في دولة عملة الربط، وهذا ما يظهر سلبا في حالة اختلاف دورات الأعمال في الدولتين وحاجة الدولة إلى تبني اتجاهات لسعر فائدة مخالفة لاتجاهات سعر فائدة عملة الربط. وعليه فإن العديد من الدول بدأت في التحول تجاه تبني أسعار صرف مرنة، وذلك ما دفعها إلى الاعتماد على مرتكز آخر للسياسة النقدية وهو استهداف المجملات النقدية كوسيلة للتحكم في المستوى العام للأسعار من الناحية الاقتصادية، ويكون هذا المنهج ناجحا إذا كان البنك المركزي قادر على التحكم في المعروض النقدي جيدا وإذا كانت دالة الطلب على النقود تتسم بالاستقرار ويمكن التنبؤ بها.

---

[1] كمال امين الوصال ومحمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر 2004، ص 311.

[2] أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص183.

[3] أكرم حداد، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[4] محمد ادريس، السياسة النقدية، سلسلة كتابية تعريفية، العدد 17، الامارات، 2021، ص 13.

عمليا، فقد ظهرت بعض التحديات في استهداف البنوك المركزية للمجملات النقدية وذلك نتيجة لعدة عوامل من بينها التغيرات التي شهدتها دالة الطلب على النقود التي أصبحت غير مستقرة بسبب الابتكارات في الأسواق المالية وأدوات الدفع، ولذلك فإن البلدان التي تتبنى نظم أسعار صرف مرنة بدأت في التحول نحو استهداف التضخم بشكل مباشر استنادا إلى الفهم الأدق لروابط وآليات انتقال أثر أدوات السياسة النقدية وعلى رأسها أسعار الفائدة إلى المستوى العام للأسعار. بناءا على ذلك، توصل الاقتصاديون إلى إطار جديد للسياسة النقدية وهو ما يعرف باستراتيجية استهداف التضخم، واعتقدوا أنه أفضل بكثير من المرتكزات السابقة.

يتمثل إطار استهداف التضخم في التزام البنك المركزي بالوفاء بمعدل تضخم محدد، أو التزامه بتحرك معدل التضخم في حدود معينة خلال فترة زمنية محددة، والإعلان الدوري عن مستهدفات التضخم للجمهور، ووجود ترتيبات مؤسسية لضمان مسائلة البنك المركزي عن تحقيق هذا الهدف.

3. أهداف السياسة النقدية:

للسياسة النقدية أهداف خاصة تميزها عن باقي السياسات، فهي تعتبر أهداف عامة لا يمكن تحقيقها إلا بإصابة الأهداف الأولية التي بدورها تؤثر على الأهداف الوسيطة والتي تغير في الأهداف النهائية.

- **الأهداف الأولية:**

إن الأهداف الأولية للسياسة النقدية تمثل متغيرات يسعى البنك المركزي للتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فتعد بذلك حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، وتتكون من مجموعتين من المتغيرات:

مجاميع الاحتياطات النقدية:

القاعدة القانونية = النقود المتداولة لدى الجمهور + الاحتياطات المصرفية

الاحتياطات المصرفية = الاحتياطات الاجبارية + الاحتياطات الإضافية + النقود الجاهزة في خزائن البنوك

احتياطات الودائع الخاصة = الاحتياطات الكلية – الاحتياطات الاجبارية

ظروف سوق النقد:

فهي تمثل المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تتكون من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، ومنه فإن ظروف سوق النقد

تتمثل في قدرة المقترضين وموافقتهم في معدل نمو الائتمان، ومدى انخفاض أو ارتفاع أسعار الفائدة وشروط الاقتراض الأخرى.[1]

الاحتياطات الحرة = الاحتياطات الفائضة لدى البنك المركزي – الاحتياطات المقترضة من البنك المركزي

- **الأهداف الوسيطة:**

هي عبارة عن متغيرات تسمح للسلطات النقدية أن تمارس عليها تأثيرها بواسطة أدواتها بشكل سريع ومباشر حتى تتمكن من الوصول إلى الأهداف النهائية، وتتمثل فيما يلي:

قابلية القياس: إن الهدف الوسيط يمثل إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها، لذا فمن الضروري القياس الدقيق والسريع لمتغير الأهداف الوسيطة.

القدرة على السيطرة: على البنك المركزي أن يكون مسيطر على المتغير إذا استخدم كهدف وسيط، فالسياسة النقدية تصبح خارج المسار المطلوب إذا لم يسيطر البنك المركزي على الهدف الوسيط.

القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: تمارس السلطة النقدية أهداف وسيطة من بينها:

مجاميع الكتلة النقدية:

يقصد بمجاميع الكتلة النقدية عرض النقود رمزها M وتتمثل في عدة أنواع: [2]

M1: وهي النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب.

M2: M1 + الودائع الادخارية وجميع الودائع الأخرى.

M3 : M1 + M2 + الودائع الجارية + الودائع الغير جارية.

ترتبط M1، M2، M3 بالقاعدة القانونية عن طريق مضاعف النقود، فقد أصبح الهدف الأساسي للسلطات النقدية هو متابعة المجاميع النقدية، فتم التوسع فيها بالانتقال من M1 الى M3.

- **سعر الصرف:** يشكل استقرار سعر الصرف ضمان لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، لذلك نجد بعض الدول تعمل على ربط عملتها بعملات قوية التي تكون قابلة للتحويل، والعمل على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، فرفع قيمة العملة يكون عاملا لتخفيض التضخم وهذا ما يتوافق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.
- **سعر الفائدة:** يجب على السلطات النقدية أن تراقب وتحافظ على الاستقرار في أسعار الفائدة، وأن تعمل على إبقاء تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبيا.

[1] جبار بشرى، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012-2013، ص7.

[2] جبار بشرى، مرجع سبق ذكره، ص8.

- **الأهداف النهائية:**

- **استقرار مستوى الأسعار:** يعتبر الهدف المركزي للسياسة النقدية هو استقرار مستوى الأسعار، وذلك من خلال مراقبة الائتمان المصرفي، لأن التغير في الأسعار ينتج عنه أضرار لفئة الدائنين، ولصالح المدنيين، فيؤدي إلى التوزيع السيء للثروة بين الطرفين.
- **استقرار سعر العملة:** تهدف مراقبة الائتمان المصرفي إلى العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية ،من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره السلبي على قيمة العملة، وفي نفس الوقت محافظة البنك المركزي على الحجم المناسب من الاحتياطات الدولية، وعدم التوسع المفرط في اقراض الحكومة وذلك لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية.
- **تحسين ميزان المدفوعات:** للسياسة النقدية دور مهم في تحسين ميزان المدفوعات من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد واتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فإن تخفيض سعر الصرف يحسن ميزان التجاري، إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته.
- **العمالة الكاملة (تحقيق مستوى عال من الاستخدام):** من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية تحقيق مستوى عال من التشغيل أو التوظيف الكامل، ومعنى ذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي أعلى مستوى ممكن من التشغيل للموارد البشرية والطبيعية، وعليها اتخاذ جميع الإجراءات لتجنب الاقتصاد البطالة وما معها من مظاهر انكماشية.[1]
- **التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية:** تمر عادة اقتصاديات الدول وخاصة التي تتبع النظام الاقتصادي الرأسمالي ما يسمى بدائرة التقلبات الاقتصادية، يشهد خلالها الاقتصاد فترات ركود ما تؤثر سلبا على أداءه ومعدلات التوظيف، فالسياسة الائتمانية هنا تلعب دورا مهما في تخفيف الأثار السلبية من خلال انتهاج سياسة ائتمانية تقييدية في حالة الرواج وأخرى توسعية في حالة الركود.
- **تشجيع النمو الاقتصادي:** تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وتكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعاني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الحقيقي للبلد، ويستطيع البنك المركزي احداث تغيرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها في خلق الائتمان والتأثير على حجم ائتمان المصرف، فالسياسة النقدية التوسعية الإبقاء على سعر فائدة منخفضة، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان، والاستثمار والنمو الاقتصادي. يتم التعبير عن الأهداف النهائية بالمربع السحري لكالدور **Kaldor** وهي كالتالي:

[1] العلواني عديلة، المسير في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية، الجزائر 2014، ص115.

الشكل رقم (02): رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور

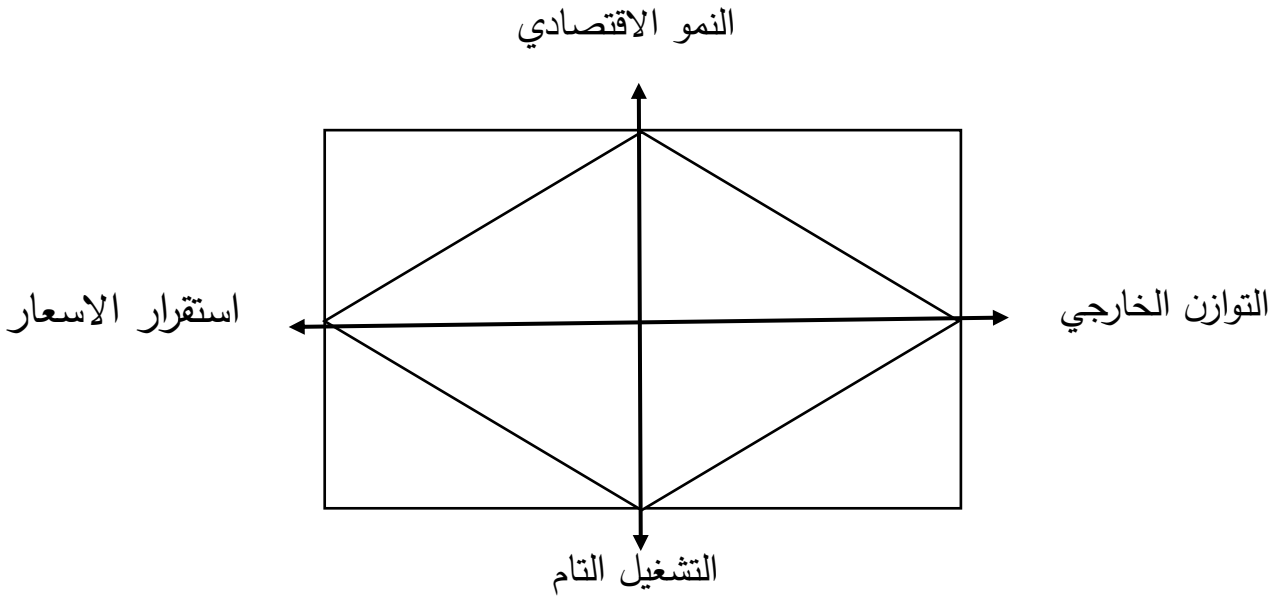

المصدر: عبد العزيز طيبة، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2004-2005، ص50.

4. أنواع السياسة النقدية:

تتمثل أنواع السياسة النقدية التي تتبعها البنوك المركزية في نوعين أساسيين هما:

السياسة النقدية التوسعية: في حالة انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي (الركود الاقتصادي) يقوم البنك المركزي بإتباع السياسة النقدية التوسعية وهي مجموعة من الإجراءات عن طريق زيادة المعروض من السيولة النقدية، وتقوم بما يلي: خفض نسبة الاحتياطي الالزامي وتخفيض سعر إعادة الخصم، دخول البنك المركزي بصفة مشتري للأوراق المتداولة في السوق المالية.[1]

السياسة النقدية الانكماشية: فهي سياسة يتبعها البنك المركزي في حالة ارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي (الرواج الاقتصادي) أو ظهور التضخم ويكون الهدف من هذه السياسة تحقيق حجم السيولة المتداولة في السوق عن طريق اتباع إحدى أدوات السياسة النقدية، فتلجأ الدولة إلى أحد الإجراءات التالية:[2]

- دخول البنك المركزي بائعا للسوق المفتوحة ومنه السوق يقوم بالزيادة من الأوراق التجارية مقابل الإنقاص من حجم السيولة المتداولة في السوق.

[1] دواخي محمد الأمين، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر 1990-2013، مذكرة لنيل شهادة الماستر، مالية وبنوك 2016-2017 جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص11.

[2] دواخي، نفس المرجع، ص11.

- رفع نسبة الاحتياطي الالزامي فإذا قام البنك المركزي برفع سعر الاحتياطي الالزامي سيقل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، ومنه تقل مقدرتها على الإقراض.
- قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم، ومنه سوف يقل إقبال البنوك التجارية على إعادة خصم الأوراق التجارية، وعليه سوف تقوم برفع سعر الخصم ما يؤدي الى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم الأوراق التجارية، فهذا الاجراء يؤدي الى تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.

5. شروط وعوامل نجاح السياسة النقدية:

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي يتوقف على مجموعة من الشروط والعوامل التي تتمثل فيما يلي:[1]

- مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة، فكلما تحقق ذلك كلما أمكن السياسة النقدية العمل باستقلالية، وهذا ما يجعلها تحقق فعاليتها.
- تحديد الأهداف بدقة، فكلما اتضح الهدف زادت فعالية السياسة النقدية.
- نظام سعر الصرف، فتحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت.
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها.
- حالة نشاط السوق الموازي، فكلما قل نشاط السوق كلما أمكن ذلك من التحكم في الاقتصاد، ومنه تفعيل السياسة النقدية.
- سياسة الاستثمار: مناخ الاستثمار، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، تدفق رؤوس الأموال.
- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع الخاص والعام، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية ، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية.
- توفير نظام معلوماتي فعال.

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية.

يتولى البنك المركزي مهمة تنظيم السياسة النقدية بصفته المسؤول عن تسيير الكتلة النقدية من خلال مجموعة من الأدوات، من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وتنقسم هذه الأدوات إلى:

- **الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكمية):**

تعتبر مجموعة من الأساليب التي يستعملها البنك المركزي للتأثير على حجم السيولة لدى البنوك التجارية وقدرتها على فتح الائتمان وهي كالتالي:

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2، 2006، ص133.

- **سياسة سعر إعادة الخصم:** تعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التقليدية يلجأ إليها البنك المركزي لتأثير على السيولة والائتمان، استعملت لأول مرة سنة 1939.

تعرف سياسة إعادة الخصم على أنها السعر او الفائدة التي يقوم بها البنك المركزي بخصم الأوراق التجارية التي سبق أن خصمها البنك التجاري من أجل الحصول على موارد مالية جديدة، ويعبر عن الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض، خصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة في المدة القصيرة.[1]

- **سياسة السوق المفتوحة:** وهي من أكثر الأدوات فعالية في دول الأسواق المالية المتطورة، وتعبر عن دخول البنك المركزي إلى الأسواق المالية مشتريا أو بائعا للأوراق المالية، وإلى الأسواق النقدية مشتريا أو بائعا لأذونات الخزينة، وذلك بهدف التأثير على حجم الائتمان ببيع السندات في فترات التضخم الاقتصادي قصد تخفيض كمية وسائل الدفع ثم التقليل من حجم الانفاق النقدي ويتدخل البنك كمشتري أثناء فترات الكساد الاقتصادي بهدف زيادة قدرة المصارف على منح الاتمان ثم زيادة حجم الانفاق النقدي.[2]
- **سياسة الاحتياطي القانوني:** تعرف بالنسبة التي يحددها البنك المركزي من إجمالي الودائع المصرفية التي يلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها لديه، تم استخدامها لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة1933، ثم طبقت في فرنسا سنة 1967، وتم تطبيقها في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 1990. وتعبر أيضا على التزام البنوك التجارية من قبل البنك المركزي بالاحتفاظ بنسبة أو جزء معين من ودائعها وأصولها النقدية كرصيد نقدي في حساب دائن لدى البنك المركزي، وتغيير هذه السياسة بالارتفاع في حالة الرغبة في الحد من قدرة البنوك على الإقراض، أو بالنقص في حالة الرغبة في تشجيع البنوك على منح الائتمان.[3]

- **الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (أدوات نوعية):**

يستخدم البنك مجموعة من الوسائل التي من خلالها يستطيع التأثير على نوع الائتمان والكيفية التي يستخدمها من خلال التمييز بين أنواع القروض من حيث سهولة الحصول عليها وسعر الفائدة وتتمثل فيما يلي:

- **الإقناع الادبي:** أداة يقوم من خلالها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية من خلال مجموعة من الإرشادات والتوجيهات أدبيا لاتباع سياسة معينة في مجال الائتمان دون اللجوء الى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، ويعتمد نجاح وفعالية هذه الأداة على مكانة البنك المركزي بين البنوك التجارية ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها فيه.

[1] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، 1985، ص378.

[2] سهبل مطر ذيب شوش، النقود والبنوك، دار الطباعة والنشر،1995-1996، ص264.

[3] د/سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، ص129.

- **تأطير القروض:** تعتبر وسيلة مباشرة بامتياز تسمح بالتدخل المباشر للبنك المركزي لتحديد سقف معين لحجم القروض التي تمنح للزبائن من طرف البنوك التجارية مما يجعلها ملتزمة باحترامه، ويكون الهدف منه هو افساح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية لجلب المودعين والمقترضين، فتحديد حجم الائتمان تصبح عملية خلق النقد بطيئة إلى درجة قد يصبح فيها القسم السوقي ثابتا ومحدودا الذي يكونه قطاع البنوك التجارية.[1]
- **التنظيم الانتقائي للقروض (الإجراءات الانتقائية):** إن الهدف من هذه السياسة تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض، أحيانا تأخذ هذه القروض شكل سقوف تخصيص لأهداف معينة، فيجب على المقترضين أن تكون لهم مشاركة نسبية من أموالهم الخاصة في التمويل. فيكون وراء هذه السقوف هدف أساسي هو التأثير على اتجاه القروض الى المجالات المراد تشجيعها وتحفيزها، فهذه السياسة وضعت لدول كانت تفضل التجارة الخارجية أو العقارية على حساب الصناعة المحلية والزراعية، ومن سلبيات هذه السياسة تدفع لزيادة المديونية، وارتفاع الأسعار في عدة قطاعات ومنه وجود حالة تضخمية.[2]
- **تنظيم معدلات الفائدة:** تهدف البنوك التجارية من خلال منحها للقروض إلى الحصول على فوائد، وتسعى أن تكون هذه الفوائد أكبر من التكلفة. وحتى تكون فائدة البنوك أكثر ربحا عليها أن تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفوائد المدينة التي تدفع من قبل الزبائن مقابل القروض التي تمنحها إليهم البنوك إضافة إلى أسعار الفوائد الدائنة التي تمنحها المصارف مقابل الودائع المودعة بها، وكذلك معدلات إعادة التمويل التي تفرضها مؤسسات الاصدار (إعادة الخصم) بحيث يجب أن تتعدى الفوائد المحصلة على الفوائد المدفوعة.

- **فعالية ادوات السياسة النقدية:**

باعتبار البنك المركزي هو المسؤول عن إدارة السياسة النقدية وتحديد أهدافها والوسائل الملائمة، فإنه يعمل جاهدا على ضمان فعالية أدوات السياسة النقدية.

- **فعالية الأدوات الكمية:**

فعالية سعر إعادة الخصم: تهدف سياسة سعر الخصم إلى التأثير على قدرة البنوك التجارية في التوسع أو التقليل من حجم القروض، وفعاليتها تستدعي تحقيق الشروط التالية:[3]

- أن يرتبط سعر إعادة الخصم بأسعار الفائدة ارتباطا وثيقا، بحيث تنعكس التغيرات في سعر إعادة الخصم فورا على أسعار الفائدة وحجم الائتمان.

[1] د/سنوسي علي، مرجع سبق ذكره، ص136.

[2] أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 141- 142.

[3] أسامة كامل، مرجع سبق ذكره، ص129-130.

- أن يكون هيكل الاقتصاد مرنا، بحيث تنتقل التغيرات في مستويات الائتمان المصرفي بسرعة إلى إحداث تغيرات في الأسعار والأجور والدخل والإنتاج والتوظيف.
- أن يكون حجم السوق كبير ومنظم للتعامل بالأوراق المالية.
- إن توقعات المستثمرين حول الوضع الاقتصادي يمكنها الحد من فعالية سياسة إعادة الخصم، ففي حالة الكساد يتوقع المستثمرين التراجع، بحيث خفض سعر الخصم يؤدي إلى انخفاض القبول على الاستثمار، أما في حالة الرواج زادت نسبة التفاؤل وعليه فإن الزيادة في سعر الخصم يزيد في الطلب على القروض مهما كان سعر الفائدة مرتفع.

فعالية سياسة الاحتياطي الإجباري:

– تعتبر هذه الأداة من أهم السياسات الناجحة خاصة في فترات التضخم، حيث تقوم البنوك التجارية بخفض القروض والاستثمارات وخفض حجم الودائع من أجل امتصاص الفائض في المعروض النقدي، أما في فترات الكساد فإن انخفاض نسبة الاحتياطي لا يكون له فعالية كبيرة للتشجيع على طلب القروض، ويعود ذلك إلى أن قدرة البنوك على خلق الائتمان ورفع حجم القروض لا يقابله الطلب على هذه القروض بين المستثمرين نظرا لانتشار التشاؤم، وعليه يجب العمل بإجراءات أخرى للتشجيع على طلب الائتمان.

– تعتبر وسيلة غير مرنة لأنها تعامل البنوك الكبيرة والصغيرة على حد سواء، ولا تميز بين البنوك التي لديها احتياطات.

– التغيرات المتكررة في حجم الاحتياطي القانوني تأثر على البنوك وقابلية منحها للقروض مما يجعل البنوك مرتبكة نتيجة لعدم التأكد في وجهة هذه التغيرات ودرجتها.

– تعمل هذه الأداة إلى الزيادة في أعباء الائتمان بحيث أن حجز الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي بدون فوائد يدفع البنوك التجارية للمطالبة بأسعار فائدة القروض لتعويض خسائر رصيدها العاطل.

– تفقد هذه الأداة فعاليتها عند حيازة المصارف التجارية لسيولة كبيرة، فتغير هذه النسبة لا يؤثر على عرض النقود، يمكن للمصارف التجارية إلغاء أثر الزيادة في نسبة الاحتياطي القانوني بطرحها سندات للبيع، لكن ذلك قد يعرضها لمخاطر انهيار الأسعار في سوق السندات.

فعالية السوق المفتوحة: تتحدد فعالية سياسة السوق المفتوحة من خلال قدرتها في تحقيق السيولة أو انعدامها في السوق النقدية ولتحقق فعالية هذه السياسة لا بد من توفر بعض الشروط: تغير سيولة المصارف مرتبط فقط بتغيرات عمليات السوق المفتوحة إلا أن هذا الأمر لا يحصل لأن التوسع أو التقليص في حجم القروض، يعتمد على الشعور العالي للمستثمرين بالتفاؤل حول المستقبل.

- التغير في الطلب على الائتمان مرهون بالتغير في أسعار الفائدة، وهذا غير متوفر في أغلب الأوقات لأن مشاريع المستثمرين قليلة، ونفس الشيء في حالة الرواج فارتفاع أسعار الفائدة لا تكبح رغباتهم القوية في الإنتاج.

لضمان فعالية الأدوات الكمية للسياسة النقدية، يقتضي ضرورة التنسيق بينها والجمع بين أداتين أو أكثر للتحكم في عرض النقود والائتمان، وخاصة التنسيق بين عمليات السوق المفتوحة وسياسة معدل إعادة الخصم.

- **فعالية الأدوات النوعية (الكيفية):**

تستعمل الأدوات الكيفية لتجنب التأثير الشامل الذي تخلفه الأدوات الكمية، فهي تعمل على وضح حدود على منح الائتمان لعمليات معينة ومنحها لقطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني، وبالتالي تكمن فعاليتها في التأثير على توزيع القروض بين مختلف الأنشطة، كما أنها تعتبر من الأدوات المكملة لأدوات الرقابة الكمية.

من إيجابيات سياسة تأطير القروض أنها تسمح بمراقبة مصدر خلق النقود، ولكن العيب في هذا المصدر أنه يراقب مصدر واحد فقط من مصادر عرض النقود، المتمثل في مصدر قروض الاقتصاد مع اهمال باقي الأجزاء الاخرى كذمم على الخارج والقروض الممنوحة للخزينة.

تكون هذه الأدوات أكثر فعالية في الدول ذات الاقتصاد الموجه، لأن القروض في هذه الحالة تكون موجهة لفائدة مشاريع ذات أولوية معروفة، وتكون عديمة الفعالية في الدول ذات النظام الرأسمالي الحر نظرا لاستخدام القروض في مجالات قد تكون غير مرغوب في تشجيعها من طرف الدولة.

المطلب الثالث: أثر استقلالية البنك المركزي على تطبيق السياسة النقدية.

إن البنك المركزي هو المسؤول الوحيد عن إدارة وتنفيذ السياسة النقدية، وإلغاء تبعيته للدولة واكتسابه الاستقلالية التامة من جميع التدخلات السياسية، يؤدي إلى التأثير على تطبيق البنك المركزي وممارسته للسياسة النقدية.

الفرع الأول: أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية.

إن مصداقية أداء السياسة النقدية على الوجه الأصح مرتبطة بمدى استقلالية البنك المركزي، هذا يعني أن صياغة السياسة النقدية تكون من طرف مسؤولين لا يمارسون السياسة، وأكثر جدارة عن غيرهم و قدرتهم على النظر إلى المدى البعيد لتحقيق الأهداف المرجوة، وأن كل تدخل يطرأ على رسم وتنفيذ السياسة النقدية يفقدها مشروعية مصداقيتها، كما أن استقلالية السلطة النقدية لها القدرة على توفير ونشر المعلومات المتعلقة بإجراءات السياسة النقدية، مما يساهم ذلك في تبيان مدى سعي البنك المركزي للإعلان عن تحقيق أهداف نقدية معينة كتحقيق استقرار في مستويات الأسعار وعليه تخفيض التضخم، وهذا ما أكدت عليه بعض الدراسات مثل دراسة **Bade & parking** على 12 دولة (الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا، ألمانيا، اليابان، فرنسا، ايطاليا، كندا، سويسرا، استراليا، بلجيكا، هولندا، السويد) حيث أن معدلات التضخم تكون منخفضة كلما زادت درجة استقلالية البنك المركزي، وهو ما ينطبق على ألمانيا

وسويسرا ، كما إن هذه الدراسات أظهرت وجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ونسبة العجز في الموازنة العامة، عن طريق الإصدار النقدي أو بيع المزيد من السندات الحكومية و أذونات الخزانة. [1]

كما أن شفافية رسم وتنفيذ السياسة النقدية من قبل السلطة النقدية لها أهمية كبيرة في ترسيخ فكرة الاعتماد على البنك المركزي من طرف المتعاملين الاقتصاديين، مما يكسب مساندة الرأي العام لسياسة البنك المركزي في أداء مهامه، وبالتالي يمكن الجمهور من تقييم أداء هذه السياسة بالنجاح أو الفشل.

وهذا ما أكد عليه العديد من المفكرين الاقتصاديين على أن فعالية السياسة النقدية ومصداقية أدائها مرهونة بمدى استقلالية البنك المركزي.[2]

الفرع الثاني: العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية.

قبل حصول البنوك المركزية على استقلاليتها كانت تتسم السياسة النقدية بقيام هذه البنوك بخلق النقود القانونية والتأثير على قدرة المصارف التجارية على خلق نقود الودائع، ولكن بعد تمتع البنوك المركزية باستقلاليتها وحريتها عن السلطات الحكومية أصبحت هي المسؤولة عن وضع السياسة النقدية ككل بمعزل الحكومة وأهدافها، ومن هذا يمكن استخلاص مجموعة من الآثار الناتجة عن العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية كالتالي:

- إلغاء تدخل الدولة وتأثيرها على رسم وتحديد السياسة النقدية.
- رفع كفاءة تنفيذ السياسة النقدية بسبب تحسن مصداقية السياسة النقدية وجعلها أكثر شفافية.
- التصدي لحالات التوسع في سياسة تمويل العجز.[3]
- ظهور علاقة سلبية بين استقلالية البنوك المركزية والسياسة النقدية من خلال الدراسة التي أقامها Mark and Marta Castello Branco، وهذا ما أثبتته كذلك دراسة Masiandro and Jabellini التي سعت للبحث عن العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم أضاف فيها الباحثين خمس دول أخرى (النمسا الدنمارك نيوزلندا البرتغال اليونان) للدول التي تم دراستها في دراسة Bade and Parkin.
- السياسة النقدية هي أهم الوظائف التي يقوم البنك المركزي بتنفيذها لتحقيق أهداف نقدية محددة، على رأسها الاستقرار النقدي والتوازن العام وتخفيف حدة التقلبات المالية، ومواجهة الأخطار التي تواجه القطاع المصرفي والمالي وبذلك تكون البنوك المركزية قد أخذت على عاتقها بشكل صريح، قسما من

[1] سمير يحياوي، ليلى معمري، مرجع سبق ذكره، ص63,

[2] قدي عبد المجيد، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 94.

[3] يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، الدار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 206

مسؤولية الحكومات على تأمين الرخاء العام من خلال إدارة ناجعة للنقد الذي يعد حجمه رقما متغيرا يسعى لتحقيق هدف استراتيجي يؤثر على مظاهر مهمة في النشاط الاقتصادي الوطني، لاسيما البطالة والفائدة والأسعار وميزان المدفوعات.[1]

- إن عدم فعالية السياسة النقدية في بعض الدول لمحاربة التضخم من بين أهم الأسباب التي نادت بحتمية استقلالية البنوك المركزية، مما نتج عنه تضارب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السلطة النقدية من جهة والدولة من جهة أخرى، بحيث أن زيادة النمو يؤدي الى ارتفاع في الأسعار بينما يصاحب الاستقرار في الأسعار ركود في النشاط الاقتصادي، وهذا قد يجعل البنك المركزي يركز على المحافظة على استقرار الأسعار في المدى الطويل الذي يعتبر الهدف الرئيسي لكل البنوك المركزية نظرا لعدم تمتعها بالاستقلالية الكافية عن السلطات المالية أو التنفيذية في متابعة أهدافها، ولهذا نجد العديد من الدول، خاصة التي عاشت تجربة التضخم المتسارع، تعطي أهمية أكبر وأولوية أسبق لاستقرار الأسعار مقارنة بهدف تحقيق النمو في الناتج، وبالتالي تمنح بنوكها المركزية درجة عالية من الاستقلالية عن الحكومة في إدارة السياسة النقدية لتكون أكبر فعالية في تحقيق هدفها الرئيسي والمتمثل في المحافظة على المستوى العام للأسعار وعليه مكافحة التضخم، ومن المسلم به وجود درجات متفاوتة لاستقلالية البنوك المركزية عبر العالم، حيث نجد بعضها يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية كما هو الحال في ألمانيا وسويسرا، فالبوندز بنك الألماني يعتبر أكثر البنوك استقلالية في العالم بعد البنك المركزي السويسري فهو ليس مطالب بالأخذ بسياسة الحكومة إذا ما كانت غير منسجمة مع دوره القانوني في الحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة، في حين يتمتع البنك المركزي الهولندي والنيوزلندي باستقلالية كبيرة في مجال السياسة النقدية وإمكانية فرض وجهة نظرها، بينما يعمل البنك المركزي في فرنسا وانجلترا بصفة المستشار ومنفذ بالسياسة النقدية وتقع على عاتق الحكومة مسؤولية القرارات الهامة المتعلقة بالسياسة النقدية أما الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية فهو في الواقع الجهاز الحكومي المسؤول عن إدارة السياسة النقدية (تنظيم سياسي)، إلا أنه مؤسسة مستقلة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والائتمانية والمصرفية منذ نشأته إلى يومنا هذا، مع أن هذه الاستقلالية يمكن اعتبارها قصيرة المدى بصفة عامة، حيث تعتمد العلاقة بين الحكومات وبنوكها المركزية في كثير من الدول على التشاور والتنسيق.[2]

[1] آيت وازوزاينة، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016، ص 182.

[2] موسى مبارك أحلام زوجة بوزيان، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ضل المعايير الدولية دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، الجزائر، 2005/2004، ص 12-13.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

حسب ما توصلنا له وفي حدود ما توفرت لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع الدراسة، فإن هناك العديد من الدراسات والبحوث تناولت موضوع استقلالية البنك المركزي ومدى انعكاسه على فعالية السياسة النقدية، التضخم ...

أما فيما يخص بحثنا هذا فقد حاولنا فيه تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي ومختلف أهدافه ووظائفه مع الإشارة إلى مفهوم مخاطر الائتمان ومختلف أنواعها، ليكون بحثنا حلقة مكملة للدراسات السابقة، ولبنة جديدة تستند اليها البحوث اللاحقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية.

- **دراسة Bade et Parkin(1985) :[1]**

Central bank Independence and Macroeconomic Performance

"**قياس استقلالية البنك المركزي، تداعيات السياسة واستقلال الاحتياطي الفيدرالي**"من أولى الدراسات التطبيقية التي حاولت دراسة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي واستقرار معدل التضخم، من خلال مقارنة معدلات التضخم في 12 دولة متقدمة، وقد قامت هذه الدراسة بقياس استقلالية البنك المركزي وفقا لما يلي:

- مدى تأثير الحكومة على مالية البنك المركزي
- مدى تأثير الحكومة على سياسات البنك المركزي

وقد انتهت هذه الدراسة إلى أن درجة استقلالية البنك المركزي ترتبط بعلاقة عكسية مع معدلات التضخم.

- **دراسة Grilli, Masciendaro et Tabellini (1991) :[2]**

Political and Monetary Institutions and Public Financial Policies in The Industrial Countries

اعتمدت هذه الدراسة على مؤشرين لدراسة استقلالية البنك المركزي، الاستقلالية السياسية، والاستقلالية الاقتصادية التي تم قياسها بمدى سلطة الحكومة في تحديد الشروط التي يمكن للحكومة أن تقترض بموجبها من البنك المركزي، ومدى سلطة الحكومة على الأدوات النقدية الموجودة تحت تصرف البنك المركزي ،وانتهت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنك المركزي ومعدلات التضخم.

[1] Bade and parkin, Central bank independence and macroeconomic performancce, 1985.

[2] Grilli, Masciendaro and Tabellini, Political and Monetary Institutions and Public Financial Policies in The Industrial Countries, 1991.

- **دراسة (1991) Alberto Alesina and Roberto Perotti:**[1]

The Political Economy of Growth (a critical survey of the recent literature)

الدراسة لها مؤشر سياسي ومؤشر اقتصادي لقياس استقلالية البنك المركزي من خلال مدى سلطة الحكومة في تحديد الشروط التي تمكنها من الاقتراض من البنك المركزي، وكذا تحديد الادوات النقدية المستخدمة في البنك المركزي.

- **دراسة (1992) Alex.Cukierman :**

تحت عنوان " **Central Bank Strategy, Credibility, and Independence** "

استخدمت الدراسة مقياس قانوني لقياس مدى استقلالية البنوك المركزية في تشريعاتها، قام الباحث بتحديد مؤشرات لقياس استقلالية البنك المركزي بمدى سلطة الحكومة على الأدوات النقدية الموجودة لدى البنك المركزي، توصل من خلالها الى استنتاج لوجود علاقة عكسية بين درجة الاستقلالية وبين معدل التضخم.

كما توصلت الدراسة الى استنتاج مفاده انه في الدول النامية تكون عملية الانتقال من الاستقلالية القانونية إلى الاستقلالية الفعلية أمر صعب ولكنه سهل بالنسبة للدول المتقدمة كما أن الاستقلالية الفعلية مرتبطة بمدى تأثير الحكومة على البنك المركزي.

- **دراسة (1993) Alesina et Sammers:** [2]

Central Bank Independence and Macroeconomic Performance

استخدمت الدراسة نفس شروط دراسة Parkin and Bade حيث ركزت على الاستقلالية السياسية للبنك المركزي إذ تعتمد على العلاقة المؤسسية للبنك المركزي والسلطة التنفيذية، اجراءات التعيين لمحافظ البنك المركزي، دور المسؤولين الحكوميين في مجلس ادارة البنك المركزي.

كانت فترة الدراسة بين 1960–1990 توصل الباحثون إلى وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم واستقلالية البنك المركزي.

- **دراسة Klomp, Jeroen and Haan, Jakob (2009):**[3]

Central Bank Independence and Financial Instability

هدفت الدراسة الى تحديد العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والإستقرار المالي لنحو 60 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة 1985–2005، وقد أوضح فيها الباحثين الى وجود علاقة عكسية بين السياسة النقدية والإستقرار المالي،إذ كلما تحقق الإستقرار المالي في عام معين نتج عنه انخفاض على مستوى

[1] Alberto Alesina and Roberto Perotti, The Political Economy of Growth (a critical survey of the recent literature), 1991.

[2] Alesina and Sammers, Central Bank Independence and Macroeconomic Performance, 1993.

[3] Klomp, Jeroen and Haan, Jakob, Central Bank Independence and Financial Instability, 2009.

معدلات التضخم في العام التالي. كما توصلت الدراسة إلى أنه مع استقلالية البنك المركزي تزداد القدرة للاستعداد لمنع أي اضطراب في النظام المالي.

- **دراسة Ismail Aalouch (2018):** [1]

Politique monétaire et politique de développement dans les pays de la zone MENA

تناولت الدراسة في أحد الفصول استقلالية البنوك المركزية من خلال التعريف وعلاقة استقلالية البنوك المركزية باستقرار الأسعار وإلى معايير قياس درجة استقلالية البنوك المركزية، وقياس درجة استقلالية البنوك المركزية لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا(MENA) والتي من بينها الجزائر واعتمد في قياس درجة الاستقلالية على معيار Cukierman. Weed and Neyapti وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن معظم دول المنطقة قد تبنت مفهوم استقلالية البنوك المركزية كسياسة يجب أن يتبعوها على الأقل من الناحية القانونية، حيث عملت العديد من الدول على تعديل تشريعاتها بما يتماشى مع هذا الاتجاه.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة العربية.

- **دراسة جداييني ميمي:**[2]

بعنوان " **انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر**" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، سنة 2005 أما إشكالية بحثها فقد كانت " **ما هو أثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في لجزائر؟**" تدور حول مدى تأثر أداء السياسة النقدية في الجزائر بالأمرين 01/01 و11/03

لقد تطرقت الباحثة إلى النظريات النقدية كإطار عام للسياسة النقدية، كما تطرقت أيضا إلى استقلالية البنوك المركزية، كما حاولت قياس درجة الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض، بالإضافة الى دراسة فعالية السياسة النقدية على استقلالية بنك الجزائر كدراسة تحليلية، وتوصلت الباحثة إلى أن استقلالية البنك المركزي قد أثبتت جدارتها بعد صدور الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.

[1] Ismail Aalouch, Politique monétaire et politique de développement dans les pays de la zone MENA, these de doctorat, université lyon, 2018.

[2] جدراني ميمي، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2005.

- **دراسة إبرير محمد:** [1]

مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة2008 تحمل عنوان:" السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية–دراسة حالة الجزائر– "، وتمحورت إشكالية بحثه حول: **ما مدى فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية السلطة النقدية؟**

تطرق الباحث في الدراسة إلى منظور المدارس الاقتصادية حول السياسة النقدية كما ذكر أيضا أهداف، أدوات السياسة النقدية وعناصر فعاليتها بالإضافة إلى أثر استقلالية السلطة النقدية على أداء السياسة النقدية، وفي الأخير قام بإسقاط الجانب النظري على حالة الجزائر.

توصل الباحث إلى أن استقلالية السلطة النقدية أمر مهم من أجل تحقيق اقتصاد ذو مصداقية إلا أنه في الجزائر تم التراجع عن درجة استقلالية السلطة النقدية ذلك حسب قانون النقد وال قرض90/ 10 والأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.

- **دراسة مريم ماطي:**[2]

تحت عنوان" **استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2008–2009.

توصلت من خلال دراستها إلى عدم فعالية الاستقلالية في الدول النامية، لأن التضخم في هذه الدول يعود لأسباب هيكلية وليس نقدية، وتوصلت إلى أن دور الاستقلالية يتأكد في معالجة التضخم بالنماذج الواقعية.

- **دراسة معمري ليلى:** [3]

بعنوان " **دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل أداء السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم** " حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2013 من خلال الاشكالية التالية: **ما مدى استقلالية بنك الجزائر في محاربة التضخم من خلال تفعيل السياسة النقدية؟**

حيث تناولت الباحثة الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم، كما أشارت إلى البنوك المركزية المستقلة وأسقطت دراستها على حالة الجزائر من خلال تطرقها لتطور بنك الجزائر عبر التشريعات المصرفية، وتطور السياسة النقدية والتضخم خلال 1990–2010 واعتمدت على دراسة قياسية حيث توصلت إلى نتائج هامة من بينها ضرورة دعم الاستقلالية القانونية وتطبيق التشريعات في الواقع لضمان الأثر الايجابي لاستقلالية البنك المركزي على معدلات التضخم.

---

[1] ابرير محمد، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية، دراسة حالة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2008.

[2] مريم ماطي، استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2008–2009.

[3] معمري ليلى، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل أداء السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2013.

- **دراسة الاسعد بن بردي واخرون:**[1]

كانت الدراسة تحت عنوان " **أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية** " دراسة حالة الجزائر 2015/1991، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي 2017–2018. لمعالجة الاشكالية التالية: **ما أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من 1991–2015؟**

ركزت الدراسة على إبراز مفهوم استقلالية البنك المركزي وقياس درجتها وتوضيح العلاقة الموجودة بين التضخم والبنك المركزي كما سعت الى تقييم الاستقلالية وتبيان أثرها على السياسة النقدية في تحقيق استقرار الاسعار. وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنك وأذونات الخزينة.

- **دراسة سهام خالفي وقراق صفية:**[2]

بعنوان " **فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الاهداف النهائية للسياسة النقدية** " دراسة حالة الجزائر 1990–2017، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند او الحاج، البويرة 2018–2019 سعت لمعالجة الاشكالية التالية: " **ما مدى فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الاهداف النهائية للسياسة النقدية للفترة 1990–2017** "؟

قامت الدراسة بتحديد معايير قياس درجة الاستقلالية بالنسبة للبنوك المركزية مع الاشارة إلى حالة الجزائر خاصة في ظل الاصلاحات النقدية الأخيرة، توصلت الدراسة إلى أن الاستقلالية مطلب ضروري خاصة مع تطور وظائف البنك المركزي.

تقييم الدراسات:

من خلال تقييم الدراسات السابقة والدراسة الحالية نجد تشابه في موضوع الدراسة الذي يشمل استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية، كما نجد أوجه اختلاف المتمثلة في فترة وعينة الدراسة والنتائج المتوصل إليها، وطريقة معالجتها للموضوع (استخدام منهج تحليلي، وصفي ،تاريخي...)، ورغم كل الاختلاف في الدراسات إلا أن معظمها تشير الى وجود أثر باستقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية سواء كان ذلك الأثر إيجابي أو سلبي على تنفيذ وأداء السياسة النقدية في ظل الاستقلالية.

أما من ناحية الدراسة الحالية كان الهدف الأساسي هو مدى فعالية استقلالية البنك المركزي على أدوات السياسة النقدية(إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري، سياسة السوق المفتوحة) وأهداف السياسة النقدية(النمو

[1] الاسعد بن بردي واخرون، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، دراسة حالة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017-2018.

[2] سهام خالفي، قراق صفية، " فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الاهداف النهائية للسياسة النقدية، دراسة حالة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند او الحاج، البويرة، الجزائر، 2018-2019.

الاقتصادي، التشغيل الكامل، استقرار الاسعار، توازن ميزان المدفوعات) في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990–2022.

خلاصة الفصل:

كانت ولا تزال استقلالية البنك المركزي ضرورة حتمية لابد منها من وجهة نظر العديد من الاقتصاديين، على الرغم من وجود معارضين لهذا الاتجاه ينادون بتحكم السلطات النقدية للبنك المركزي مقدمين لذلك حجج مدعمة لاتجاههم.

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي، سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان، وباعتبار السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي المسؤول الوحيد عن تصميم وقيادة السياسة النقدية وتنفيذها من خلال مجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف نقدية معينة، لابد من منحه الاستقلالية التامة والحرية في اختيار سياسته النقدية وهذا من شأنه زيادة مصداقية أداء السياسة النقدية وتوجيهها الاصح لتحقيق هدفها الرئيسي الممثل في المحافظة على استقرار الاسعار، وذلك بأن السياسة النقدية تمتلك فعالية أكثر في تحقيق هذا الهدف مقارنة بباقي الأهداف الاقتصادية الكلية، ولكن تحكم السلطة الحكومية في إدارة السياسة النقدية يفرض عليها وجهات أخرى مما تفقد فعاليتها.

انطلاقا مما سبق لجأت الكثير من الدول إلى اصدار تشريعات ونصوص قانونية تمنح بموجبها استقلالية بنوكها المركزية، والحرية في إدارة السياسة النقدية بما يضمن فعاليتها وسيرورة أدائها إلا أن هذا لا ينفي وجود الكثير من التجارب من بينها الجزائر التي تستحق الدراسة وهذا ما سيتم معالجته في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لانعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر 1990-2022

مقدمة الفصل:

ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي نظاما مصرفيا هشا يعاني العديد من المشاكل من استنزاف للثروات من جهة، ومن جهة أخرى نقص الإطارات والخبرات في الميدان البنكي، وباعتبار القطاع المصرفي من أهم القطاعات الضرورية للنهوض بالاقتصاد الوطني، قامت الجزائر بتكريس العمل لبناء جهاز بنكي يتماشى مع الأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة.

وتماشيا مع الانتقال من النظام الاشتراكي المخطط الى نظام السوق، عملت الجزائر منذ الاستقلال على الحصول على قطاع مصرفي متطور وبنك مركزي فعال يتميز بالاستقلالية في أداء وتنفيذ السياسة النقدية، حيث بذلت مجهودات كبيرة للوصول لذلك من خلال اصدار اصلاحات عميقة في الجهاز المصرفي، تمثلت في اصدار قانون النقد والقرض 90-10.

يعتبر قانون النقد والقرض رقم 90-10 نص تشريعي يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي في الجزائر، كما أن قول قانون النقد والقرض يعني استقلالية بنك الجزائر.

شكل قانون النقد والقرض رقم 90-10 منعرجا حساسا في الإصلاحات الاقتصادية، تبعته عدة تعديلات في المنظومة المصرفية بما يتماشى مع النظام الاقتصادي الجديد، حيث تم بموجب هذا القانون تحديد صلاحيات ومهام بنك الجزائر في تنفيذ سياسته من خلال تطبيق أدوات السياسة النقدية (المباشرة وغير المباشرة) وكذا قام القانون بتسطير أهداف بنك الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مر قانون النقد والقرض على مجموعة من التغييرات وذلك من خلال اصدار الجزائر لتعديلات واصلاحات على طول الفترة (1990-2022)، التي عملت على تنظيم عمل بنك الجزائر والقطاع المصرفي، وقد أثرت هذه التعديلات والأوامر المتعلقة بالنقد والقرض على درجة استقلالية بنك الجزائر ومدى صلاحياته في تطبيق سياسته النقدية، وعليه أدت هذه الإصلاحات إلى المساس بأداء أدوات السياسة النقدية مما يترتب عليه تأثر الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وهذا ما سيشار إليه في الفصل الثاني من خلال عرض قانون النقد والقرض 90-10 وأهم التعديلات التي طرأت عليه، وكذا قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق هذا القانون، كما تم دراسة أداء السياسة النقدية في إطار استقلالية بنك الجزائر ومدى تأثير هذه الأخيرة على تحقيق أهداف السياسة النقدية.

المبحث الأول: الإصلاحات المصرفية واستقلالية بنك الجزائر خلال الفترة (1990–2022).

شهد الجهاز المصرفي الجزائري عدة إصلاحات أدت إلى إحداث تطور كبير وذلك نتيجة للمجهودات التي قامت بها الدولة الجزائرية في إطار التحول من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90.

المطلب الاول: تطور التعديلات والاتجاه نحو الاستقلالية لبنك الجزائر خلال الفترة (1990–2022).

عرف القطاع البنكي مجموعة من التحولات والتعديلات وذلك قبل وبعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 هذا ما أدى إلى تحقيق استقلالية أوسع لبنك الجزائر من أجل التسيير الحسن للسياسة النقدية.

الفرع الأول: بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90.

ورثت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال نظاما مصرفيا قائم على أساس الاقتصاد الحر الليبرالي، هذا ما دفع الجزائر المستقلة إلى اتخاذ بعض الإجراءات بهدف إضفاء طابع السيادة الوطنية في الميدان المالي والمصرفي، من خلال تأميم النظام البنكي الأجنبي، وتأسيس نظام بنكي وطني تابع لدولة الجزائر يعمل على تمويل الاقتصاد الوطني ويحقق التنمية.

عرف النظام المصرفي الجزائر تطورات عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. مرحلة إقامة جهاز مصرفي وطني: عملت الجزائر منذ الاستقلال على إقامة نظام مصرفي قوي يشرف على تمويل الاقتصاد الوطني، حيث بدأت بتأميم المصارف الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، وكذا تأسيس جهاز مصرفي يتولى رئاسته البنك المركزي الجزائري الذي توكل له مجموعة من المهام بهدف توحيد السياسة النقدية للبلد، وقد تم في هذه الفترة إنشاء مجموعة من البنوك تمثلت فيما يلي:

- **البنك المركزي الجزائري:** تم تأسيس البنك المركزي الجزائري بمقتضى قانون 62–144 بتاريخ 13ديسمبر 1963 من قبل المجلس التأسيسي [1] ويعرف على أنه " مؤسسة عمومية تتمتع الشخصية المدنية والاستقلال المالي، تحتل المركز الأول ضمن الشبكة المصرفية الجزائرية "، فهو يتربع على قمة النظام المصرفي على عكس البنوك التجارية (بنك البنوك) هدفه الأساسي يتمثل في خدمة الاقتصاد العام، فهو المسؤول عن إصدار النقود وتدميرها وتحديد معدل إعادة الخصم، وعليه هو المشرف الوحيد على السياسة النقدية والسياسة الإقراضية.

تأســـس البنك المركزي الجزائري برأس مال حدد بحوالي 40 مليون فرنك جديدة مملوك للدولة وتصنف الاحتياطات ضمن الفوائد المتراكمة، أدت هذه الاخيرة في 10 ابريل 1964 إلى إنشاء الدينار الجزائري الذي يســـاوي 1 فرنك فرنســـي، وذلك للحد من هروب رؤوس الاموال. لم يكن البنك المركزي

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010 ص189.

الجزائري على أرض الواقع يلعبه دوره بالكامل بحيث لم يمتلك سلطة فعلية تسمح له بتكريس هذه المهام في الميدان، فالبنوك التجارية كنت خاضعة لوزارة المالية، كما أن الخزينة لم تخضع الى سلطته، بل كانت سببا مباشرا في التوسع النقدي وعنصرا هاما في رسم السياسة الاقراضية وتنفيذها.[1]

- **الصندوق الجزائري للتنمية (C A D):** تأسس الصندوق الجزائري للتنمية بمقتضى الامر رقم 165-63 الصادر بتاريخ 7ماي1963 تم تغيير اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية في 1972، يتكون هيكله من فعاليات أربع مؤسسات للائتمان متوسط الأجل ومؤسسة واحدة للائتمان طويل الأجل ورثها عن الاستعمار وهذه المؤسسات هي: القرض العقاري، القرض الوطني، صندوق الودائع والائتمان، صندوق صفقات الدولة ، صندوق تجهيز وتنمية الجزائر، ولقد كانت مهمته تنحصر على تعبئة الادخار متوسط وطويل الأجل منح القروض متوسطة وطويلة الأجل من أجل تمويل عمليات التراكم وتنفيذ المخططات التنموية.[2]
- **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) :** انشئ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10أوت 1964 بموجب الامر رقم 64-227 [3]وكل له مهمة جمع مدخرات العائلات والأفراد، أما بالنسبة للقرض فكان الصندوق مكلف بتمويل عمليات البناء الجماعات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية وفي إطار هذه العمليات تخول له إمكانية شراء سندات التجهيز الصادرة عن الخزينة العمومية.

في سنة 1971 وبقرار من وزارة المالية تم تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى البنك الوطني للسكن.

- **البنك الوطني الجزائري(B N A) :** تم تأسيس البنك الوطني الجزائري بموجب الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13جوان 1966 و ذلك لدعم عملية التحول الاشتراكي في القطاع الزراعي ليكون محل البنوك الأجنبية [4](القرض العقاري للجزائر وتونس، بنك باريس، هولندا القرض الصناعي والتجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في افريقيا).
- **القرض الشعبي الجزائري (C P A):** تأسس القرض الشعبي الجزائري وهو ثاني بنك جزائري حسب الأمر رقم 75-67 بتاريخ 14ماي 1967، تم انشاؤه لانقاض القرض الشعبي للجزائر ووهران، قسنطينة وعنابة والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، بعدها اندمجت فيه بنوك أجنبية تمثلت في: المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك البنك المختلط الجزائر- مصر وشركة مرسيليا للقرض.

وباعتباره بنك تجاري، وكلت له مهمة جمع الودائع، كما يقوم بمنح قروض متوسطة الآجل قروض القطاع الحرفي، القطاع السياحي والفندقة، وكذا قطاع الصيد والمهن الحرة.

---

[1] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 67.

[2] شاكر القزوني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992، ص157.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص173.

[4] شاكر القزوني، مرجع سبق ذكره، ص156.

•**البنك الجزائري الخارجي (B E A):** هو ثالث بنك أنشأ بالجزائر بموجب الأمر 67-204 في 01 أكتوبر 1967 تم تأسيسه لانقاض خمسة بنوك أجنبية القرض الليوني والشركة العامة بنك باركليز قرض الشمال والبنك الصناعي للجزائر والمتوسط.

يمارس البنك الجزائري الخارجي دور البنوك التجارية من خلال جمع الودائع ومنح القروض للاستيراد والتكفل بعمليات تمويل التجارة الخارجية وكذلك تأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم.

2. الإصلاحات المالية والمصرفية لعام 1971: تجسدت الإصلاحات في الإصلاح المالي سنة 1971 التي تزامنت مع انطلاق أول مخطط رباعي (1970-1973)، الخاصة بالجانب التنظيمي للوساطة المالية، وإعادة النظر في طرق التمويل وفي هذا السياق يتم عرض أهم طرق التمويل المتبعة خلال هذه الفترة:

- قروض بنكية متوسطة الآجل تتم بواسطة اصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- تمويل القروض الخارجية من قبل الخزينة والبنوك.
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية.
- منح البنوك قروض الاستثمار للمؤسسات العمومية مضمونة من طرف الدولة تلتزم بموجبها الخزينة بكفالة هذه المؤسسات.
- القروض الاستغلالية تقوم بمنحها البنوك التجارية للمؤسسات بعد منح هذه الأخيرة مخطط سنوي تقديري للتمويل.

تم التراجع على هذه الإصلاحات سنة 1978، بإلغاء تمويل المؤسسات عن طريق القروض البنكية متوسطة الآجل، حيث أصبحت الخزينة محل البنوك في تمويل الاستثمارات من خلال منح قروض طويلة الآجل، مما أدى إلى تراجع دور البنوك في عملية التنمية وضعف قدرتها في تعبئة الادخار.[1]

3. مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية: في بداية الثمانينات مس القطاع المصرفي إصلاحات تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984) مع تغيير النظام المركزي إلى النظام اللامركزي. شهدت هذه المرحلة هيكلة بعض المؤسسات كالبنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري وهذا ما أدى إلى إنشاء مصرفين هما:

● **بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B A D R):** الذي أسس تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بتاريخ 03مارس 1982 بموجب المرسوم رقم 82-206، وهو بنك تجاري تنموي يعمل على جمع الودائع الجارية ولأجل، بالمقابل يمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل لدعم القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية، وكذا أنشطة الصناعات الغذائية.

[1] – الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 181-182.

4. بنك التنمية المحلية (BDL): هو آخر بنك تجاري تم تأسيسه بالجزائر انشئ هذا البنك بمقتضى المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30افريل 1985، يقوم بجمع الودائع ومنح القروض لفائدة الجماعات المحلية والهيئات العامة.

5. مرحلة الإصلاحات المصرفية: إن الانتقال من النظام الاقتصادي المركزي نحو النظام اللامركزي أدى إلى شروع الحكومة الجزائرية في إقامة نظام مصرفي جديد اتباعا للمحيط الاقتصادي الدولي من خلال تبني قوى السوق وآليات الضبط الاقتصادي من خلال الاعتماد على مقاييس الربحية والمردودية والأمان في تسيير المصارف العمومية خاصة فيما يتعلق بمنح القروض تمثلت اصلاحات هذه المرحلة كالتالي:[1]

- **الإصلاح النقدي لسنة 1986:** سعت دولة الجزائر إلى اصدار قانون بنكي جديد بموجب مرسوم رقم 86-12 بتاريخ 19أوت 1986 متعلق بنظام البنوك والقرض وأهم ما جاء بهذا القانون ما يلي:

-إعادة وظائف البنك المركزي التقليدية ودوره كبنك البنوك.

-تقليص دور الخزينة في تمويل الاستثمارات واشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

-اعادة دور المصارف ومؤسسات التمويل في تعبئة الادخار وتوزيع القروض حسب ما جاء في المخطط الوطني للقرض.

-حسب القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات المصارف التجارية مما أدى إلى إقامة نظام مصرفي على مستويين.

- **قانون استقلالية البنوك لسنة 1988:** بالرغم مما نص عليه قانون 1986 إلا أن ذلك لم يساهم في إنعاش دور النظام المصرفي فجاء قانون 06-88 المتعلق بالمؤسسات الاقتصادية العمومية كأداة دعم لسابقه، حيث أصبحت البنوك أكثر استقلالية في إدارة مواردها المالية، وتسعى لتحقيق الربح والمردودية.

وقد أعطى مضمون قانون 1988 الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، حيث لها رأس مال خاص موزع على مختلف صناديق المساهمة التي تأسست بموجب القانون 88/03 المتعلق بإنشاء صناديق المساهمة. ناهيك عن أنه هذا القانون سعى للتوافق مع المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد بحيث يسمح للبنوك كمؤسسات بالانسجام مع القانون 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 183-184.

الفرع الثاني: بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض 90-10.

سارعت الدولة الجزائرية إلى بناء نظام مصرفي وطني قائم على نظام اقتصاد السوق، وذلك بعد تخليها عن النظام الموجه من خلال قيامها ببعض اجراءات الإصلاح الاقتصادي، ولعل من أبرز هذه الإصلاحات قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 ابريل 1990.

التعريف بقانون النقد والقرض رقم 90-10:

تماشيا مع سياسة اقتصاد السوق، ولتفادي قصور الإصلاحات المتخذة في المرحلة السابقة، سعت السلطات إلى بناء قانون بنكي جزائري في سياق التشريع البنكي المعمول به في مختلف دول العالم من خلال القيام بتغيير جذري على مستوى القواعد والإجراءات المتبعة في المؤسسات البنكية، وهذا ما جسدته السلطات المعنية من خلال اصدارها للقانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

يعتبر قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14أفريل 1990 آلية تنظيمية تتحكم في إدارة وتشغيل بنك الجزائر، والهيئة التي يجب أن يكون عليها مختلف المؤسسات المصرفية [1]، كما يعكس نصه التشريعي مختلف الإجراءات والإصلاحات الأساسية المتعلقة بتنظيم النظام البنكي وأداؤه تبعا لأحكام قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل والمتمم لسنة 1988، وعليه يمكن تلخيص مضمون القانون كالتالي:

- **استقلالية بنك الجزائر[2]:** في إطار قانون رقم 90-10 أصبح البنك المركزي يحمل اسم "بنك الجزائر " وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تعود ملكية رأسماله للدولة، وأصبح يتبع قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجر، كما تمثلت مهامه فيما يلي:
  - تنظيم التداول النقدي ومراقبة عمليات منح القروض.
  - تسيير المديونية الخارجية ومراقبة تنظيم سوق الصرف.
  - احتكار عملية إصدار النقود.
  - منح القروض للبنوك لأجل أقصاه سنة.
  - تحديد تسبيقات البنك للخزينة العمومية بنسبة % 10.
  - جمع العمليات المتعلقة بإعادة الخصم.

- **مجلس النقد والقرض:** بموجب قانون النقد والقرض رقم 90-10 تم إنشاء المجلس ليؤدي وظيفتين هما: وظيفة إدارة بنك الجزائر، وظيفة السلطة النقدية للبلد.

[1] الموقع الرسمي لبنك الجزائر www.bankofalgeria.dz

[2] المادة رقم 11 من القانون رقم90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14افريل 1990، الجريدة الرسمية رقم18، ص3.

- **اللجنة المصرفية:** نص قانون النقد والقرض رقم 90-10 بإنشاء لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ومعاقبة المخالفات المرتكبة من طرفهم.[1]

1. مبادئ قانون النقد والقرض رقم 90-10:

يقوم النص التشريعي للقانون رقم 90-10 على مجموعة من المبادئ التي تعكس الأفكار والقواعد والإتباعيات التي يكون عليها الجهاز المصرفي، اتباعا للأفكار التي يتضمنها قانون 86-12، ومبادئ قانون 88-06، بالإضافة إلى أفكار جديدة تحدد الصورة التي يكون عليها طاقم الجهاز البنكي في المستقبل وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي: [2]

- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** يعني فصل الدائرة النقدية عن الدائرة الحقيقية أن القرارات النقدية لم تعد تتبع على أساس كمي حقيقي من قبل هيئة التخطيط، وبالتالي أصبحت قرارات البنك المركزي تتخذ على أساس الأهداف النقدية، وعلى أساس هذا الإجراء تم تحديد الأهداف التالية والعمل على تحقيقها:

- استرجاع البنك المركزي مكانته في قمة النظام النقدي واعتباره المسؤول الوحيد على تسيير السياسة النقدية.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها.
- استعادة الدينار الجزائري لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا.
- ايجاد مرونة نسبية في تحديد اسعار الفائدة من قبل البنوك وجعله يلعب دور مهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقروض.

- **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:** يقصد بفصل الدائرة النقدية عن دائرة ميزانية الدولة استعادة البنوك وظيفتها التقليدية في منح القروض بعد سيطرة الخزينة في تمويل الاستثمارات في المرحلة السابقة، وبالتالي فصل الخزينة عن تمويل الاقتصاد وقد سمح هذا القرار بتحقيق الأهداف التالية:[3]

- تهيئة المحيط الملائم لممارسة البنك المركزي الجزائري وظيفته في تسيير السياسة النقدية.
- استقلالية البنك المركزي عن الخزينة.
- الحد من الاثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.
- تسديد الديون المتراكمة السابقة للخزينة اتجاه بنك الجزائر مما أدى الى تقليصها.

- **الفصـــــل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:** قام قانون النقد والقرض بإبعاد الخزينة عن منح القروض، فأصبح دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من قبل الدولة، واستعاد الجهاز البنكي دوره في منح القروض، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الاهداف التالية:

- تراجع دور الخزينة في تمويل الاقتصاد.

---

[1] المادة رقم 143 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 ابريل 1990، الجريدة الرسمية رقم18، ص7.

[2] الطاير لطرش، مرجع سبق ذكره، ص196.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص197.

- استعادة البنوك والمصارف وظيفتها التقليدية في منح القروض.
- توزيع القروض أصبح يرتكز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع لا على قواعد ادارية.

- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** لقد كانت السلطة النقدية مشتتة في مستويات عديدة حيث كانت وزارة المالية تلعب دور السلطة النقدية، وكذا الخزينة شغلت هذا الدور لتمويل عجزها، أما البنك المركزي فلعب هذا الدور انطلاقا من احتكارها لإصدار النقود، وعلى هذا الأساس جاء قانون النقد والقرض رقم 90-10 بإلغاء ذلك وإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة تتمثل في مجلس النقد والقرض.
- **وضع نظام بنكي ذو مستويين:** يقصد بإنشاء نظام بنكي ذو مستويين التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وبموجب قانون رقم 90-10 أصبح البنك المركزي يراقب نشاط البنوك وعملياتها والتأثير على سياسة الإقراض وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، كما أصبح يشغل مكانة الملجأ الأخير للإقراض.

2. أهداف قانون النقد والقرض 90-10:

تضمن القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض أنماط جديدة للنظام البنكي تماشيا مع التطورات العالمية، كما جاء لتبيان الأهمية والدور الذي تلعبه البنوك في دفع عجلة التنمية، ولعل من بين أهم أهدافه ما يلي:

- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية داخل المنظومة الكلية للسياسة الاقتصادية من أجل تحقيق أهدافها.
- وضع حد نهائي لكل تدخل اداري في القطاع المالي والمصرفي.
- تطهير الوضعية المالية للمؤسسات العمومية.
- إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني.
- تنظيم الائتمان للمحافظة على أموال البنوك والتحفيز على الاستثمارات الأجنبية.

من خلال ما سبق يمكن القول إن قانون النقد والقرض قد وضع وبشكل تام المنظومة البنكية والنظام النقدي في مسار الانتقال من الاقتصاد المسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق.

الفرع الثالث: قانون النقد والقرض وأهم التعديلات التي طرأت عليه.

نتيجة وجود عدد من النقائص في التطبيق العملي لقانون النقد والقرض 90-10، قامت السلطات الجزائرية، بإجراء عدد من التعديلات على القانون، وفيما يلي أهم هذه التعديلات:

1. الأمر رقم 01-01 المعدل والمتمم لأحكام قانون النقد والقرض 90-10:

يعتبر الأمر رقم 01-01 أول تعديل لقانون النقد والقرض رقم90-10 تم إصداره بتاريخ 27فيفري2001[1]، حيث جاء ليعدل ويتمم الجانب الإداري من تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون.

أصدر الامر رقم 01-01 لتحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق الانسجام بين محافظ بنك الجزائر والسلطة النقدية.
- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض لتحقيق الاستقلالية النقدية.
- يكمن الهدف من استقلالية بنك الجزائر في إتاحة التعامل في المحفظة المالية.

أما فيما يخص مضمون التعديل فكان كالتالي:

- تتولى مهمة إدارة بنك الجزائر إلى مجلس الادارة.
- من حيث التركيبة: مجلس الإدارة وثلاثة شخصيات تتمتع بالكفاءة الاقتصادية والنقدية يتم تعيينه من طرف رئيس الجمهورية.
- توسيع مجلس النقد والقرض باعتباره السلطة النقدية إلى ثلاث شخصيات تعين بحكم كفاءتها في المجالس.

الأمر التعديلي لسنة 2002: تم اصدار الأمر رقم 02-03 بتاريخ 28اكتوبر2002 المتعلق بالرقابة على البنوك والمؤسسات المالية داخليا، وكان هذا الأمر يهدف إلى تحديد مستوى الرقابة الداخلية على البنوك والمؤسسات المالية وقد تضمن ما يلي:

- مراقبة العمليات والاجراءات الداخلية.
- نظام قياس مخاطر الصرف مخاطر اسعار الفائدة ومخاطر النظام.
- نظام المعلومات والوثائق.
- التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات.

2. الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض:

بعد حدوث الأزمات التي شهدتها بعض البنوك الخاصة (بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري) التي أدت إلى ضعف الجهاز المصرفي وتراجع آليات الرقابة، والتحكم من قبل البنك المركزي باعتباره المسؤول عن السلطة النقدية، قامت السلطات الجزائرية بإصدار الأمر رقم 03-10 المتعلق بالنقد والقرض بتاريخ 26اوت2033، ويعتبر الأمر رقم 03-11 بمثابة قانون جديد يلغي من خلال مادته 142 قانون النقد والقرض 90-10، تضمن هذا الأمر 143 مادة في ثمانية كتب رئيسية (النقد، هيكل بنك

[1] الامر رقم01-01 المؤرخ في 27فيفري2001 المعدل والمتمم لقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

الجزائر وتنظيمه، صلاحيات بنك الجزائر وعملياته، مجلس النقد والقرض، التنظيم المصرفي، مراقبة البنوك والمؤسسات المالية الصرف وحركات رؤوس الاموال، العقوبات الجزائية).[1]

سعى هذا الأمر لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

– الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض لتوسيع صلاحيات بنك الجزائر وتمكينه بممارسة مهامه بشكل أفضل.

– تقوية التشاور بين بنك الجزائر والسلطة التنفيذية فيما يخص الجانب المالي من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين البنك ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية.

– تهيئة الظروف وتوفير حماية أحسن للبنوك وللمدخرات الجمهور من خلال تدعيم الشروط المتعلقة بترخيص اعتماد البنوك وتقارير العقوبات على المخالفين لقواعد العمل المصرفي.

وقد تم بموجب هذا الأمر إضافة بعض التعديلات تمثلت فيما يلي:

- **الأمر L' Ordonnance رقم 03–11:** الصادر في 26 أوت 2003م، والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، وقوة تدخل الدولة في المنظومة البنكية، حيث أنه أضاف شخصان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من رئاسة الجمهورية تابعيين لوزارة المالية.

- إنشاء لجنة مشتركة تضم بنك الجزائر ووزارة المالية تتشكل من عضوين يعينهما المحافظ والوزير المكلف بالمالية، قصد الاشراف على تنفيذ استراتيجية الاستدانة الخارجية، سياسة الارصدة والمديونية الخارجية.

- يمنع تقديم القروض لفائدة المساهمين والمسيرين وأعضاء مجلس الإدارة المخول لهم سلطة التوقيع وحتى على أزواجهم وأقاربهم من الدرجة الاولى[2].

- إحداث هيئة مراقبة لبنك الجزائر تتمتع بالخبرة في المجال المالي والمحاسبي يتم تعيينها بموجب مرسوم رئاسي.

- تتمتع اللجنة المصرفية بالاستقلالية العالية في مجال صلاحياتها وتتشكل من ستة أعضاء (المحافظ رئيسا، ثلاثة أعضاء يختارون بحكم الكفاءة في المجال المالي والمحاسبي، قاضيان منتدبان من المحكمة العليا).

- توسيع صلاحيات اللجنة المصرفية لمواجهة الانحرافات التي تمس الجهاز البنكي الجزائري والتي تؤدي إلى الأزمات الحقيقية وذلك من خلال تعزيز معايير اعتماد البنوك وتشديد العقوبات التأديبية والمالية والجزائية.[3]

[1] الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2003، ص 10.

[2] المادة 104 من الامر 03–11 المتمم والمعدل للقانون رقم 90–10 المتعلق بالنقد والقرض.

[3] المادتان 130–131 من الامر 03–11 المتمم والمعدل للقانون رقم 90–10 المتعلق بالنقد والقرض.

الأمر التعديلي لسنة 2004: تم اصداره بمارس 2004 متضمن ما يلي:

- **القانون Règlement رقم 04-01** الصادر في 04 مارس 2004م، خاص بتبيان الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية الناشطة داخل الجزائر.

- **القانون Règlement رقم 04-02** الصادر في 04 مارس 2004م، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0 % و15 % كحد أقصى.

- **القانون Règlement رقم 04-03** الصادر في 04 مارس 2004م، خاص بنظام ضمان الودائع البنكية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة.

- مساهمة تسمى "شركة ضمان الودائع البنكية"، تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية، تقدر بمعدل سنوي % 1 من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

الأمر التعديلي لسنة 2008: تتمثل فيما يلي:

النظام رقم 08-01: تم اصدار الأمر رقم 08-01 بتاريخ 20 جانفي 2008 يتعلق بالترتيبات الوقائية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها، التي أصدرتها كل من البنوك والخزينة العمومية وكذا المصالح المالية لبريد الجزائر.

النظام رقم 08-04: الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2008 يخص الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر، وحدد بمقدار 10 مليار دينار جزائري لفائدة البنوك، و3 مليار و500 دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية.

الأمر التعديلي لسنة 2009:

النظام رقم 09-01: المؤرف في 17 فيفري 2009 يتعلق حسابات العملة الصعبة الخاصة بأصحاب الجنسية الاجنبية المقيمين والغير مقيمين، والاشخاص غير المقيمين.

النظام رقم 09-02: المؤرخ في 26 ماي 2009 متضمن عمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها.

النظام رقم09-03: الصادر في 26ماي2009 قام النظام بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالشروط المطبقة على العمليات المصرفية.

النظام رقم09-04: الصادر في24جويلية2009 تضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

النظام رقم 09-05: المؤرخ في 18أ كتوبر 2009 الخاص بإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

3. الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض:

لقد جاء الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الصـــادر بتاريخ 26أوت 2010، للتأكيد على مسؤولية بنك الجزائر لضمان سلامة وأمن النظام المصرفي، وهذا ما جاء في نص المادة 02 من الامر 10-04 من خلال تقوية الإطار القانوني للمحافظة على الاســتقرار المالي [1]، وقد تم بموجبه تبيان الهدف الأول لبنك الجزائر متعلق بالمحافظة على استقرار الاسعار بعدما كان في السابق هدفه الأول هو تحقيق النمو الاقتصادي.

مس هذا التعديل قوانين فرعية لسبع كتب متضمنة قانون النقد والقرض (عموميات، هياكل بنك الجزائر وتنظيمه، صلاحيات بنك الجزائر وعملياته، مجلس النقد والقرض، التنظيم المصرفي، مراقبة البنوك والمؤسسات المالية، العقوبات الجزائية) .

ركز هذا التعديل على العناصر التالية:

- أهمية النظام النقدي العام في أداء الاقتصاد الوطني وفي المحافظة على التوازنات الداخلية.
- تنظيم حرية النفاذ الى الانشطة البنكية.
- التعزيز الضروري للرقابة البنكية.

أما فيما يخص مبادئ الامر رقم 10-04 تمثلت فيما يلي:

- توسيع صلاحيات بنك الجزائر.
- تعزيز امن وسلامة النظام المصرفي.
- توفير وسائل الدفع.
- مركزية المخاطر.
- تطبيق القانون المتعلق بالاستثمار الأجنبي على البنوك والمؤسسات المالية.

الأمر التعديلي لسنة 2011:

التنظيم رقم 11-04: قام بنك الجزائر بإصدار التنظيم رقم 11-04 بتاريخ 24 ماي 2011 المتعلق بقياس وتسيير خطر السيولة، أوجب فيه على البنوك وضع نسبة سيولة مساوية لنسبة % 100على الأقل في الأجل القصير، كما يجب عليها أن تضع مؤشرات قياس ومراقبة السيولة، واعتبرها ضمن مؤشرات الحيطة والحذر.

التنظيم رقم 11-08: الصادر بتاريخ 28نوفمبر 2011 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، جاء ليؤكد ما نص عليه التنظيم رقم 11-04، كما وضح ان مخاطر سعر الفائدة جزء من مخاطر السوق، وان الاحداث الخارجية جزء من مخاطر التشغيل، وكيفية قياس هذا النوع من المخاطر.

[1] الامر رقم 10-04 المؤرخ في 26اوت2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم11 ،2010، ص 12-13.

الأمر التعديلي لسنة 2013:

التنظيم رقم 01/13: المؤرخ في 06 أبريل 2013 جاء لتحديد القواعد العامة المتعلقة بالشروط المصرفية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية وقد تضمن ما يلي:

-اقتراح البنوك والمؤسسات المالية لمنتجات ادخار وقروض جديدة على زبائنها شرط اخضاعها إلى ترخيص مسبق من بنك الجزائر.

-يتعين على البنوك تقديم الخدمات المصرفية القاعدية مجانا.

الأمر التعديلي لسنة 2014:

التنظيم رقم 01/14: المؤرخ في 16 أبريل 2014، حدد نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية التي تضمنتها مقررات لجنة بازل 03، خاصة فيما يخص تطبيق معيار كفاءة رأسمال البنوك، كما الزم البنوك والمؤسسات المالية بالتصريح كل ثلاثة أشهر.

4. الأمر رقم 17-10 المتعلق بالنقد والقرض:

بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية، شهدت الجزائر تراجع في إيراداتها لتمويل الموازنة العامة والتي تعتمد أساسا على المحروقات. لجأت الجزائر إلى سياسة التسيير الكمي، والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي، من أجل تمويل الموازنة العامة للجزائر. حيث تم اصدار الأمر رقم 17-10 المؤرخ في 11اكتوبر 2017 المتضمن المادة 45 وهي مادة وحيدة التي تنص على قيام بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء السندات المالية مباشرة من الخزينة لتغطية احتياجات التمويل وتمويل الدين العمومي الداخلي والصندوق الوطني للاستثمار.[1]

يهدف الأمر رقم 17-10 إلى تحديد آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية المالية والميزانية الرامية إلى استعادة توازنات خزينة الدولة، وتوازن ميزان المدفوعات لمدة خمس سنوات ابتداء من أول جانفي 2018. ولقد ركزت ألية التسيير الكمي من خلال الأمر رقم 17-10 على النفقات العمومية وتحسين عمليات الجباية قصد تحقيق التوازنات الكبرى.

التعديلات الجديدة على قانون النقد والقرض بعد 2017:

التنظيم رقم 18-02: تم إصدار التنظيم رقم 02-18 بتاريخ 4 نوفمبر2018 الخاص بالنظام القانوني الصادر عن بنك الجزائر، أشار الأمر إلى العمليات المصرفية التي تصنف ضمن الصيرفة الإسلامية المتمثلة في عمليات تلقي الأموال وتوظيفها، وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد.

[1] الامر رقم 17-10 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، 2017، ص4.

التنظيم رقم 18-18: المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر حيث تم تحديد رأسمال البنوك عند تأسيسها بمبلغ قدره 20 مليار دينار جزائري ورأسمال يساوي 6 مليار و500 مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية.[1]

التنظيم رقم 20-02: الصادر بتاريخ 15مارس2020 الذي يعدل الأمر رقم 02-18 المتعلق بتنظيم عمليات الصيرفة الإسلامية، وقد نص التنظيم على ترسيخ مبادئ وأعمال الصيرفة التشاركية وكذا التأكيد على نظام ضمان الودائع، حيث تم تحديد صيغ الصيرفة التشاركية (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة واستصناع)، وكذلك إنشاء شباك للصيرفة الإسلامية ونوافذ مالية إسلامية.

التنظيم رقم 20-08: المؤرخ في 7 ديسمبر 2020 المعدل للأمر رقم 03-18 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، حيث قام بتعديل الفقرة الأولى من المادة 4 (تلزم البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالامتثال لأحكام النظام رقم 08-20 في اجل أقصاه 30 جوان 2021).[2]

الهيكلة الحالية للنظام المصرفي الجزائري:

كان لصدور قانون النقد والقرض دورا هاما في إعادة تشكيل وهيكلة النظام المصرفي الجزائري حيث أصبح يتشكل من ثلاث قطاعات أساسية، وهي: البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل.[3]

- **بنك الجزائر:** يمثل قمة الهيكل المصرفي في الجزائر.
- **البنوك التجارية:** وهي تتشكل من:
- **البنوك التجارية العامة:** البنك الخارجي الجزائري BEA، البنك الوطني الجزائري BNA، بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR، بنك التنمية المحلية BDL، القرض الشعبي الجزائري CPA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.

البنوك الخاصة: بنك البركة الجزائري، المؤسسة المصرفية العربية الجزائرية ABC، نيتكسيس الجزائر، سويستي جنرال الجزائر، سيتي بنك الجزائر، بنك العرب الجزائري، بنك باريبا BNP PARIBAS EL DJAZAIR، بنك تريست الجزائر TBA، بنك الخليج الجزائر، بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر، فرنس بنك الجزائر مجموعة القرض الفلاحي والاستثمار بنك الجزائر بنك السلام الجزائر،HSBC الجزائر.

- **المؤسسات المالية:** تتمثل في المؤسسات المالية العامة (صندوق التعاون الفلاحي، شركة الاستثمار المالي والمشاركةSOFINANCE، شركة إعادة التمويل الرهن العقاري، شركة العرب للتأجيرALC، المغرب

[1] الامر رقم02-18 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، 2018، ص 22-23.

[2] الامر رقم 08-20 المتعلق بقانونالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 81، 2020، ص 26.

[3] الموقع الرسمي لبنك الجزائر 2021.

للتأجير الجزائرMLA، الشركة الوطنية للتأجيرSNL، ايجار الجزائرILA، الجزائر ايجارEDI، صندوق الاستثمار الوطني).

- **مكاتب التمثيل:** تتكون من (البنك العربي البريطاني التجاري، اتحاد البنوك العربية والفرنسية القرض الصناعي والتجاري، البنك الخارجي سايدي الاسباني، MONTE DEI PASCHI DI SIENA– ESPAGNE CAIXABANK).

المطلب الثاني: استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض والأوامر المعدلة له خلال الفترة (1990–2022).

يعتبر القانون رقم90–10 خطوة تغير مسار الجهاز المصرفي الجزائري في سياق التشريع الساري في الدول الاخرى وبموجب هذا القانون ومختلف التعديلات التي طرأت عليه خلال الفترة الممتدة 1990–2022 شهد بنك الجزائر تغير واضح على مستوى الصلاحيات وعرف مستويات مختلفة من حيث درجة الاستقلالية عن السلطة التنفيذية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية.

الفرع الأول: استقلالية بنك الجزائر حسب قانون رقم 90–10 المتعلق بالنقد والقرض.

يعتبر القانون رقم 90–10 المتعلق بالنقد والقرض أهم مرحلة للإصلاحات التي طرأت على الجهاز المصرفي في الجزائر بحيث تم من خلال منح درجة استقلالية معتبرة للبنك المركزي على غرار الوضعية السابقة التي كان فيها حيث كان يخضع لسلطة الخزينة العمومية كما تم بموجب هذا القانون تحديد معالم السياسة النقدية بعدما كانت غير واضحة في السابق وعليه يعتبر قانون النقد والقرض رقم 90–10 انطلاقة مشجعة لمصار الإصلاحات المصرفية.

تحدد درجة استقلالية بنك الجزائر من خلال مجموعة المهام والأهداف التي يقوم بها، كما يعمل مجلس النقد والقرض على تحديد المعايير وضمان تنفيذها. لقياس درجة استقلالية بنك الجزائر تم الاعتماد على نموذج مقياس Cukierman Webb and Neyapti (CWN)الذي وضع جدول لأهم متغيرات الخواص التشريعية للبنك المركزي المشتقة من قانونه في أربع مجاميع وتتكون المجاميع من ستة عشر متغير تشريعي مختلف يعطي كل واحد منها درجة ترتيبية بين الصفر والواحد فالصفر يعبر عن أدنى مستوى للاستقلالية والواحد يمثل أعلى مستوى للاستقلالية وهذه المعايير هي:

المحافظ: أعطيت وزن نسبي يقدر ب 0.2 مقسم على أربعة أقسام تتراوح قيمتها بين (1–0) وهي:

- **جهة تعيين المحافظ:** يعين من قبل رئيس الجمهورية وذلك حسب المادة 20 من قانون النقد والقرض 90–10 ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00.
- **مدة خدمته:** تمتد فترة الوظيفة لمدة 6 سنوات حسب ما نصت عليه المادة 22 من القانون رقم 90–10 وعليه درجة الترتيب تساوي 0.75.

- **شروط إقالته:** حسب المادة 22 من نفس القانون يقال المحافظ في حالة العجز الصحي أو الخطأ الفادح معناه لأسباب لا تتعلق بالسياسة ومنه درجة ترتيبه 0.83.
- **تقلد المحافظ لمناصب أخرى:** حسب المادة 23 من القانون 90-10 لا يسمح للمحافظ بشغل مناصب أخرى ومنه درجة ترتيبه تساوي 1.00.

وعليه تتراوح درجة استقلالية المحافظ حسب قانون النقد والقرض رقم 90-10 كالتالي:

0.129= 0.2*(1*0.25+0.83*0.25+0.75*0.25+0.00*0.25)

صياغة السياسة النقدية: الوزن النسبي لها 0.15 ينقسم الى ثلاث فقرات تتراوح قيمتها بين (1-0) ممثلة في:

من يصوغ السياسة النقدية: حسب المادة 56 من القانون رقم 90-10 فإن البنك المركزي يوصي الحكومة فقط ومنه درجة ترتيبه تساوي 0.33.

- **صاحب الكلمة الاخيرة في حل التعارض:** حسب المادة 46 من نفس القانون فإن الكلمة الأخيرة في حل التنازع في القرارات تعود للمصرف ومنه درجة ترتيبه تساوي 1.00.
- **دور البنك المركزي في اعداد الموازنة العامة:** لم يتم النص عليه في القانون وبالتالي درجة ترتيبه تساوي 0.00.

ومنه درجة استقلالية صياغة السياسة النقدية حسب قانون النقد والقرض 90-10 هي:

0.0665= 0.15* (0*0.33+1.00*0.33+0.33*0.33)

أهداف البنك المركزي: يتكون من قسم واحد يتراوح بين (1-0) وزنه النسبي 0.15

حسب المادة رقم 55 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض فإن الأهداف التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها هي أهداف تخص الاستقرار النقدي واستقرار قيمة العملة وبالتالي فإن درجة ترتيبه تساوي 0.40 وعليه فإن درجة استقلالية الأهداف تكون:

0.06=0.15*0.40

الحدود على قابلية اقراض البنك المركزي للحكومة: تتكون من ثمانية مؤشر وله وزن نسبي قيمته 0.5 وهي:

- **التسليف:** وزنه النسبي 0.15 وحسب ما جاء في المادة 78 من القانون رقم90-10 فإن الإقراض غير التوريقي مسموح في حدود مرنة وعليه نسبة ترتيبه 0.33.
- **إقراض توريقي:** الوزن النسبي0.10 وهو مسموح في حدود مرنة حسب ما جاء في المادة 76 و77 من قانون النقد والقرض 90-10 ونسبة ترتيبه تساوي 0.67.
- **شروط الإقراض:** وزنه النسبي 0.10 وتكون الشروط محل اتفاق البنك المركزي مع السلطة التنفيذية حسب المادة 78 من قانون النقد والقرض90-10 ودرجة ترتيبه تساوي 0.33.

- **المقترضون المحتملون من البنك المركزي:** وزنه النسبي 0.05.

منح البنك المركزي قروض للبنوك والمؤسسات المالية بموجب المادة 73 و74 من قانون النقد والقرض90-10 ودرجة ترتيبه تساوي 0.33.

- **حدود اقراض البنك المركزي:** الوزن النسبي له 0.025.

منح البنك المركزي مكشوفات بالحساب الجاري لمدة 240يوم على اساس% 10 كحد أقصى من إيرادات السنة السابقة وعليه نسبة ترتيبه تساوي 0.33.

استحقاق القرض: الوزن النسبي 0.025 وحسب ما نصت عليه المادة 74 و78 فإن البنك المركزي يمنح للبنوك والمؤسسات المالية قروض لمدة سنة على الأكثر وكشوفات الخزينة لمدة لا تتجاوز 240 يوم ومنه درجة ترتيبه تساوي 0.67.

- **أسعار الفائدة على القروض:** الوزن النسبي 0.025.

غير منصوص عليها في قانون النقد والقرض 90-10 وبتالي نسبة ترتيبه تساوي 0.025.

- **الإقراض في السوق الأولية:** وزنه النسبي 0.025.

حسب ما جاء في المادة 76 من قانون النقد والقرض 90-10 ممنوع بيع أو شراء البنك المركزي للأوراق المالية من السوق الاولية وعليه درجة ترتيبه تساوي 1.00.

وعليه يمكن قياس درجة استقلالية هذا المعيار كالتالي:

$$(0.33*0.10)+(0.33*0.05)+(0.33*0.025)+(0.025)+(1*0.025)+ (0.67*0.025)$$

$$0.2222 = (0.33*0.15)+ (0.67*0.10)+$$

حسب قانون النقد والقرض رقم 90-10 تكون نسبة ودرجة الاستقلالية الكلية لبنك الجزائر كالتالي:

درجة الاستقلالية الكلية لبنك الجزائر= درجة استقلالية المحافظ + درجة استقلالية السياسة النقدية + درجة استقلالية الأهداف + درجة استقلالية حدود الاقراض.

$$0.4777 = 0.129+ 0.0665 +0.06+ 0.2222$$

درجة استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض 90-10: 0.4777

من خلال النتائج المتوصل اليها يمكن إجمال القول في:

لقد اعطى قانون النقد والقرض رقم 90-10 درجة استقلالية واسعة لبنك الجزائر بنسبة 0.4777 أي حوالي % 47.77 وهذا ما يعكس صلاحيات البنك فيما يخص تنفيذ وتسيير الشؤون المتعلقة بالسياسة النقدية.

الفرع الثاني: استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

تم تعديل القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض من خلال إصدار الأمر رقم 01-01 بتاريخ 27 فيفري 2001 تضم مجموعة تعديلات وإصلاحات التي أدت إلى تغير درجة استقلالية بنك الجزائر.

باستعمال نفس المقياس السابق **CWN** يكون حساب درجة الاستقلالية كالتالي:

المحافظ: وزنه النسبي يقدر ب 0.2 مقسم على أربعة أقسام:

-جهة تعيين المحافظ: يعين بمرسوم رئاسي من قبل رئيس الجمهورية من قانون النقد ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00.

-مدة خدمته: الغيت عهدة المحافظ حسب ما نصت عليه المادة 13 من القانون رقم 01-01 وعليه درجة الترتيب تساوي 0.00.

-شروط إقالته: حسب المادة 13 من نفس القانون تم إلغاء شروط إقالة المحافظ ومنه درجة ترتيبه0.00.

-تقلد المحافظ لمناصب أخرى: حسب المادة رقم 3 لا يسمح للمحافظ ونوابه بشغل مناصب أخرى ومنه درجة ترتيبه تساوي 1.00.

وبذلك تكون درجة استقلالية المحافظ: (0.00*0.00+0.00*0.25+0.00*0.25+1.00*0.25*0.25)

0.20* = 0.05

صياغة السياسة النقدية: الوزن النسبي لها 0.15 ينقسم إلى ثلاث فقرات هي:

-من يصوغ السياسة النقدية: حسب المادة 56 من الأمر رقم 01-01 فإن الحكومة تستشير البنك المركزي في مشاريع قانون متعلقة بالأمور المالية والنقدية ومنه درجة ترتيبه تساوي 0.33.

- صاحب الكلمة الأخيرة في حل التعارض: حسب المادة 46 من نفس القانون فإن الكلمة الأخيرة في حل التنازع في القرارات تعود للمصرف ومنه درجة ترتيبه تساوي 1.00.

-دور البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة: لم يتم النص عليه في القانون وبالتالي درجة ترتيبه تساوي 0.00، ومنه درجة استقلالية صياغة السياسة النقدية حسب الامر 01-01 هي:

0.0665= 0.15* (0*0.33+1.00*0.33+0.33*0.33)

أهداف البنك المركزي: وزنه النسبي 0.15.

إن الأهداف التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها هي أهداف تخص تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد وتحقيق نمو على مستوى الاقتصاد الوطني وبالتالي فإن درجة ترتيبه تساوي 0.40 وعليه فإن درجة استقلالية الأهداف تكون:

0.06=0.15*0.40

الحدود على قابلية اقراض البنك المركزي للحكومة: تكون من خلال:

-**التسليف:** وزنه النسبي 0.15 وحسب ما جاء في المادة 78 من القانون90-10 فان الإقراض غير التوريقي مسموح في حدود مرنة وعليه نسبة ترتيبه 0.33.

-**إقراض توريقي:** الوزن النسبي0.10 وهو مسموح في حدود مرنة حسب ما جاء في المادة 76 و77 من قانون النقد والقرض 90-10 ونسبة ترتيبه تساوي 0.67.

-**شروط الاقراض:** وزنه النسبي 0.10 وتكون الشروط محل اتفاق البنك المركزي مع السلطة التنفيذية حسب المادة 78 من قانون النقد والقرض90-10 ودرجة ترتيبه تساوي 0.33.

-**المقترضون المحتملون من البنك المركزي:** وزنه النسبي 0.05.

منح البنك المركزي قروض للبنوك والمؤسسات المالية بموجب المادة 73 و74 من قانون النقد والقرض90-10 ودرجة ترتيبه تساوي 0.33.

- **حدود اقراض البنك المركزي:** الوزن النسبي له 0.025.

منح البنك المركزي مكشوفات بالحساب الجاري لمدة 240 يوم على أساس% 10 كحد أقصى من إيرادات السنة السابقة وعليه نسبة ترتيبه تساوي 0.33.

-**استحقاق القرض:** الوزن النسبي 0.025 وحسب ما نصت عليه المادة 74 و78 فإن البنك المركزي يمنح للبنوك والمؤسسات المالية قروض لمدة سنة على الأكثر وكشوفات الخزينة لمدة لا تتجاوز 240 يوم ومنه درجة ترتيبه تساوي 0.67.

-**أسعار الفائدة على القروض:** الوزن النسبي 0.025.

غير منصوص عليها وبالتالي نسبة ترتيبه تساوي 0.025.

-**الإقراض في السوق الاولية:** وزنه النسبي 0.025.

حسب ما جاء في المادة 76 من قانون النقد والقرض 90-10 ممنوع على البنك المركزي القيام بعمليات لصالح الخزينة والجماعات المصدرة للسندات وعليه درجة ترتيبه تساوي 1.00، وعليه يمكن قياس درجة استقلالية هذا المعيار حسب الأمر 01-01 كالتالي:

(0.05*0.10)+(0.33*0.05)+(0.33*0.025)+(0.67*0.025)+(0.025)+(1.00*0.025)

+(0.33*0.15)+(0.67*0.10)+ = 0.2222

درجة الاستقلالية الكلية = درجة استقلالية المحافظ + درجة استقلالية السياسة النقدية + درجة استقلالية الأهداف + درجة استقلالية حدود الاقراض

0.3987 =0.05+0.0665+0.06+0.2222

درجة استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر01-01 المعدل والمتمم لقانون 90-10: 0.3987

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن القول إن درجة استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر رقم01-01 المتمم للقانون رقم90-10 المتعلق بالنقد والقرض تقدر ب 0.3987 أي ما يعادل 39.87% وبالمقارنة مع

نسبة استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض 90-10 فنلاحظ أن درجة الاستقلالية انخفضت وهذا راجع لإلغاء المادة رقم 22 من قانون النقد والقرض 90-10 الخاصة بتحديد فترة المحافظ ونوابه.

الفرع الثالث: استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

بعد المرحلة الصعبة التي شهدها القطاع المصرفي خاصة بعد افلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري الجزائري جاء الأمر رقم 03-11 الصادر بتاريخ 26أوت2003 يحمل مجموعة من الإصلاحات مدعما بها قانون النقد والقرض 90-10 مع إلغاء بعض المواد فيه وتعديل البعض الاخر.

يمكن قياس درجة استقلالية بنك الجزائر حسب الامر 03-11 بنفس المؤشر والمعيار السابق CWN كالآتي:

المحافظ: وزنه النسبي يقدر ب 0.2 مقسم على أربعة أقسام:

-جهة تعيين المحافظ: يعين بمرسوم رئاسي من قبل رئيس الجمهورية حسب المادة 13 من الامر 03-11 المتعلق بقانون النقد ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00.

-مدة خدمته: لم يحدد الأمر رقم 03-11 وعليه درجة الترتيب تساوي 0.00.

-شروط اقالته: حسب المادة 15 من الامر 03-11 يقال المحافظ في حالة العجز الصحي والخطأ الفادح ومنه درجة ترتيبه 0.83.

-تقلد المحافظ لمناصب أخرى: حسب المادة رقم 15 من الامر 03-11 لا يمكن للمحافظ ونوابه بشغل مناصب أخرى ومنه درجة ترتيبه تساوي 1.00.

وبذلك تكون درجة استقلالية المحافظ: (0.25*0.25+0.25*0.00+0.25*0.00+1.00*0.83)*0.20 = 0.0915

صياغة السياسة النقدية: الوزن النسبي لها 0.15 ينقسم الى ثلاث فقرات هي:

-من يصوغ السياسة النقدية: حسب المادة 62 من الأمر رقم 03-11 فإن مجلس النقد والقرض هو الذي يقوم بتحديد السياسة النقدية ومتابعة تنفيذها ومنه درجة ترتيبه تساوي1.00.

-صاحب الكلمة الأخيرة في حل التعارض: حسب المادة 63 من نفس الأمر 03-11 فإن الكلمة الأخيرة في حل التنازع في القرارات تعود لمجلس النقد والقرض ومنه درجة ترتيبه تساوي 1.00.

-دور البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة: لا يوجد أي دور لبنك الجزائر في إعداد الموازنة العامة وبالتالي درجة ترتيبه تساوي 0.00.

ومنه درجة استقلالية صياغة السياسة النقدية حسب الامر 01-01 هي:

(0.00*0.33+1.00*0.33+1.00*0.33) *0.15 =0.10

أهداف البنك المركزي: وزنه النسبي 0.15.

بموجب الأمر رقم 03-11 تمثلت أهداف بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد وتحقيق النمو الاقتصادي. وبالتالي فإن درجة ترتيبه تساوي 0.60.

وعليه فإن درجة استقلالية الأهداف تكون:

0.09=0.15* 0.60

الحدود على قابلية اقراض البنك المركزي للحكومة: تكون من خلال:

- **التسليف:** وزنه النسبي 0.15 وحسب ما جاء في المادة 46 من الأمر03-11 فإن الإقراض غير التوريقي مسموح في حدود مرنة وعليه نسبة ترتيبه 0.33.
- **اقراض توريقي:** الوزن النسبي0.10 وهو مسموح في حدود مرنة حسب ما جاء في المادة 46 من الأمر 03-11 ونسبة ترتيبه تساوي 0.33.
- **شروط الإقراض:** وزنه النسبي 0.10 وتكون الشروط محل اتفاق البنك المركزي مع السلطة التنفيذية بعد الاستماع إلى مجلس النقد والقرض حسب المادة 46 ودرجة ترتيبه تساوي 0.33.
- **المقترضون المحتملون من البنك المركزي:** وزنه النسبي 0.05.

منح البنك كشوفات للخزينة العمومية بموجب المادة 46 ودرجة ترتيبه تساوي 0.33.

- **حدود اقراض البنك المركزي:** الوزن النسبي له 0.025.

حسب المادة 46 فإن حدود الإقراض مرتبطة بالإيرادات العامة في حدود % 10 كحد أقصى من إيرادات السنة السابقة وعليه نسبة ترتيبه تساوي 0.33.

- **استحقاق القرض:** الوزن النسبي 0.025 وحسب ما نصت عليه المادة 74 و78 فإن البنك المركزي يمنح للبنوك والمؤسسات المالية قروض لمدة سنة على الأكثر وكشوفات الخزينة لمدة لا تتجاوز 240 يوم ومنه درجة ترتيبه تساوي 0.67.
- **أسعار الفائدة على القروض:** الوزن النسبي 0.025.

حسب المادة رقم 49 فان اسعار الفائدة يجب الا تتجاوز% 1 وبالتالي نسبة ترتيبه تساوي 0.5.

- **الإقراض في السوق الاولية:** وزنه النسبي 0.025.

حسب ما جاء في المادة 45 من الامر 03-11 ممنوع على البنك المركزي القيام بعمليات لصالح الخزينة والجماعات المصدرة للسندات وعليه درجة ترتيبه تساوي 1.00.

وعليه يمكن قياس درجة استقلالية هذا المعيار حسب الأمر 01-01 كالتالي:

(1.00*0.025)+(0.5*0.025)+(0.67*0.025)+(0.33*0.025)+(0.05*0.33)+

(0.33*0.10)+(0.33*0.10)+(0.33*0.15) = 0.1945

من خلال ما سبق تكون درجة الاستقلالية الكلية لبنك الجزائر كالتالي:

درجة الاستقلالية الكلية = درجة استقلالية المحافظ + درجة استقلالية السياسة النقدية + درجة استقلالية الأهداف + درجة استقلالية حدود الاقراض

0.4760 = 0.0915+0.1945+0.09

درجة استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر رقم 03-11: 0.4760

نستنتج من هذه النتائج ان درجة استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 03-10تساوي 0.4760 أي معناه % 47.60 وهذا يعني أن الأمر 03-11 أعطى للبنك نسبة استقلالية أكبر مما جاء في الأمر 01-01 المعدل لقانون النقد والقرض 90-10.

ولكن بالمقارنة بين الأمر 03-10 مع قانون النقد والقرض 90-10 فإن هذا الأخير أعطى لبنك الجزائر درجة أكبر من الاستقلالية.

تم تعديل الأمر 03-11 من خلال إصدار السلطات للأمر 10-04 بتاريخ 24افريل 2010 لكنه لم يحمل في طياته أية تعديلات فيما يخص استقلالية بنك الجزائر وعليه حافظ بنك الجزائر على نفس درجة الاستقلالية إلى غاية تعديل القانون للمرة الثانية بإصدار الأمر 17-10.

الفرع الرابع: استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 17-10.

الأمر رقم 17-10 هو اخر تعديل يجرى للأمر 11-03 من قبل السلطات الجزائرية صدر هذا الأمر بعد أزمة أسعار المحروقات التي شهدتها الدولة الجزائرية بتاريخ 11اكتوبر2017.

أثر هذا الأمر على شدة درجة استقلالية بنك الجزائر على النحو التالي:

تم قياس درجة استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 17-10 بنفس المعيار السابق CWN

المحافظ: وزنه النسبي يقدر ب 0.2 موزع على:

جهة تعيين المحافظ: يعين بمرسوم رئاسي من قبل رئيس الجمهورية حسب المادة 13 من الامر 03-11 المتعلق بقانون النقد ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00.

-مدة خدمته: لم يحدد الامر رقم 17-10 وبقيت غير مذكورة وعليه درجة الترتيب تساوي 0.00.

-شروط إقالته: لم تتغير الشروط وبقيت حسب ما نصت عليه المادة 15 من الامر03-11 يقال المحافظ في حالة العجز الصحي والخطأ الفادح ومنه درجة ترتيبه 0.83.

-تقلد المحافظ لمناصب أخرى: لم تغير وبقيت ما جاء في حسب المادة رقم 15 من الامر 03-11 لا يمكن للمحافظ ونوابه بشغل مناصب أخرى ومنه درجة ترتيبه تساوي 1.00.

وبذلك تكون درجة استقلالية المحافظ: (1.00*0.83+0.25*0.00+0.25*0.00+0.25*0.25)

0.0915 = 0.20*

صياغة السياسة النقدية: الوزن النسبي لها 0.15 ينقسم إلى ثلاث فقرات هي:

-**من يصوغ السياسة النقدية:** حسب المادة 62 من الأمر رقم 03-11 فإن مجلس النقد والقرض هو الذي يقوم بتحديد السياسة النقدية ومتابعة تنفيذها ومنه درجة ترتيبه تساوي1.00.

-**صاحب الكلمة الاخيرة في حل التعارض:** حسب المادة 63 من نفس الأمر03-11 فإن الكلمة الاخيرة في حل التنازع في القرارات تعود لمجلس النقد والقرض ومنه درجة ترتيبه تساوي 1.00.

-**دور البنك المركزي في اعداد الموازنة العامة:** لا يوجد أي دور لمساهمة بنك الجزائر في إعداد الموازنة العامة وبالتالي درجة ترتيبه تساوي 0.00.

ومنه درجة استقلالية صياغة السياسة النقدية حسب الامر17-10 هي:

0.10= 0.15* (0.00*0.33+1.00*0.33+1.00*0.33)

أهداف البنك المركزي: وزنه النسبي 0.15.

بموجب الأمر رقم 03-11 تمثلت أهداف بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد وتحقيق النمو الاقتصادي. وبالتالي فان درجة ترتيبه تساوي 0.60.

وعليه فإن درجة استقلالية الأهداف تكون:

0.60 *0.15=0.09

الحدود على قابلية اقراض البنك المركزي للحكومة: تكون من خلال:

-**التسليف:** وزنه النسبي 0.15 وحسب ما جاء في المادة 46 من الامر 03-11 فإن الإقراض غير التوريقي مسموح في حدود مرنة وعليه نسبة ترتيبه 0.33.

-**اقراض توريقي:** الوزن النسبي0.10 ويسمح بالتسليف الورقي دون حدود حسب ما جاء في المادة 45 مكررو نسبة ترتيبه تساوي 0.00.

-**شروط الإقراض:** وزنه النسبي 0.10 وتكون الشروط محل اتفاق البنك المركزي مع السلطة التنفيذية بعد الاستماع إلى مجلس النقد والقرض حسب المادة 46 ودرجة ترتيبه تساوي 0.33.

-**المقترضون المحتملون من البنك المركزي:** وزنه النسبي 0.05.

منح بنك الجزائر للقروض لفائدة البنوك والخزينة العمومية بموجب المادة 46 ودرجة ترتيبه تساوي 0.33.

- **حدود اقراض البنك المركزي:** الوزن النسبي له 0.025.

حسب المادة 46 فان حدود الإقراض مرتبطة بالإيرادات العامة في حدود % 10 كحد أقصى من إيرادات السنة السابقة وعليه نسبة ترتيبه تساوي 0.33.

-**استحقاق القرض:** الوزن النسبي 0.025

وحسب ما نصت عليه المادة 43 من الامر03-11 فإن البنك المركزي يمنح للبنوك والمؤسسات المالية قروض لمدة سنة على الأكثر وكشوفات الخزينة لمدة لا تتجاوز 240 يوم ومنه درجة ترتيبه تساوي 0.67.

-**أسعار الفائدة على القروض:** الوزن النسبي 0.025.

أسعار الفائدة يجب ألا تتجاوز 1% وبالتالي نسبة ترتيبه تساوي 0.5%.

-الإقراض في السوق الاولية: وزنه النسبي 0.025.

حسب ما جاء في المادة 45 من الأمر 03-11 ممنوع على البنك المركزي القيام بعمليات لصالح الخزينة والجماعات المصدرة للسندات معناه لا يجوز للبنك بيع أو شراء الأوراق المالية في السوق الأولية وعليه درجة ترتيبه تساوي 1.00.

وعليه يمكن قياس درجة استقلالية هذا المعيار حسب الأمر 01-01 كالتالي:

(0.67*0.025)+(0.33*0.025)+(0.33*0.05)+(0.33*0.10)+(0.00*0.10)+(0.33*0.15)

+(0.50*0.025)+(1.00*0.025) = 0.1615

من خلال ما سبق تكون درجة الاستقلالية الكلية لبنك الجزائر كالتالي:

درجة الاستقلالية الكلية = درجة استقلالية المحافظ + درجة استقلالية السياسة النقدية + درجة استقلالية الأهداف + درجة استقلالية حدود الاقراض

0.443 = 0.0915+0.1+0.09+0.1615

درجة استقلالية بنك الجزائر حسب الامر رقم 17-10: 0.443

انطلاقا من النتائج نلاحظ تسجيل درجة استقلالية لبنك الجزائر بمقدار 0.443 معناه بنسبة 44.3% وهذا يفسر بانخفاض في درجة استقلالية بنك الجزائر حسب الامر 17-10.

مقارنة بالأمر 03-11 ويرجع ذلك بإضافة المادة 45 مكرر التي تسمح للخزينة العمومية بالاقتراض من بنك الجزائر بدون وضع حدود.

من خلال ما سبق من النتائج المتعلقة بقياس درجة استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض ومختلق التعديلات التي طرأت عليه نستنتج أن القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض هو الذي أعطى نسبة كبيرة ودرجة استقلالية عالية لبنك الجزائر بمقدار% 47.77 ثم يليه في المرتبة الثانية الأمر رقم 03-11 الذي أعطى بنك الجزائر نسبة استقلالية تقدر% 47.60 ثم الأمر رقم 17-10 بدرجة استقلالية تساوي % 44.30 وفي المرتبة الأخيرة الأمر رقم 01-01 بنسبة % 39.87.

يمكن تلخيص ذلك في الجدول كالتالي:

الجدول رقم (03): درجة استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض ومختلف التعديلات التي طرأت عليه

درجة الاستقلالية / المتغيرات	حسب قانون رقم 90-10	حسب الامر 01-01	حسب الامر 03-11	حسب الامر 10-17
المحافظ	0.129	0.05	0.0915	0.0915
صياغة السياسة النقدية	0.0665	0.0665	0.1	0.1
الاهداف	0.06	0.06	0.09	0.09
فرض حدود على الاقراض	0.2222	0.2222	0.1945	0.1615
درجة الاستقلالية الكلية	0.4777	0.3987	0.4760	0.4430

المصدر: من إعداد الطلبة انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من خلال قياس درجة استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض وأهم تعديلاته.

وبمقارنة درجة استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض مع درجة استقلالية البنوك المركزية لدول العالم حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (04): درجة استقلالية البنوك المركزية لمجموعة من دول العالم

الدولة	المانيا	استراليا	اليونان	الولايات المتحدة	الصين	بريطانيا	فرنسا	الجزائر
درجة الاستقلالية	0.66	0.58	0.51	0.51	0.29	0.31	0.28	0.47

المصدر: عجلان صباح، استقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي -حالة الجزائر-2007 - 1997، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر،2007-2008، ص49.

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك الجزائر يحتل المركز الرابع بعد ألمانيا وأستراليا والولايات المتحدة والتي تعتبر أكثر البنوك المركزية من حيث الاستقلالية في العالم، ما يعني أن قانون النقد والقرض سمح لبنك الجزائر باحتلال مرتبة مهمة من ناحية درجة الاستقلالية مقارنة بالدول المتبقية.

المبحث الثاني: أثر استقلالية بنك الجزائر على أداء السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2022).

شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة إصلاحات تزامنا مع اصدار قانون النقد والقرض رقم 90-10 سنة 1990 واستقلالية بنك الجزائر، كما عرفت بعض التعديلات أثر الإصلاحات التي أجريت على قانون النقد والقرض منذ بداية 2001 إلى غاية يومنا هذا من خلال اصدار الأمر رقم 01-01 والأمر

03-11، إلى غاية اصدار الأمر 17-10، هذا ما أدى إلى التأثير على سيرورة تنفيذ السياسة النقدية وتطبيق أدواتها قصد الوصول إلى أهدافها المسطرة.

المطلب الأول: أثر استقلالية بنك الجزائر على أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2022).

سعى بنك الجزائر إلى الحرص على تطبيق سياسته النقدية وتنفيذ أدواتها بأحسن شكل من خلال الاستناد على قوانين واطر منظمة لبناء نظام مالي ومصرفي سليم، يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والزيادة على مستوى معدلات النمو الاقتصادي، وكذا المحافظة على التوازنات الداخلية والخارجية.

الفرع الأول: أثر استقلالية بنك الجزائر على العرض النقدي خلال الفترة (1990-2022).

تولي السلطة النقدية الجزائرية أهمية كبيرة للعرض النقدي وتنظيم إصداره بما يتوافق مع أهداف السياسة الاقتصادية، هذا ما وقع على عاتق بنك الجزائر التحكم في عرض النقود وبقائها في مستوى مقبول.

شهد الإصدار النقدي ارتفاعا صاعدا بسبب اتباع الجزائر وتطبيق جهازها المصرفي لسياسة توسعية في إطار البرامج التنموية المسطرة خلال فترة التوجه الرأسمالي، وهذا بعد ما كان المعروض النقدي في ظل التوجه الاشتراكي يخضع لسياسة انكماشية.

- **تطور الكتلة النقدية:**

تعرف الكتلة النقدية على أنها كمية النقود المتداولة في أي اقتصاد، وفي الجزائر تعرف الكتلة النقدية ب (M2) وتتكون من المتاحات النقدية (M1) بالإضافة إلى أشباه النقود التي تشمل الودائع لأجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية.[1]

-الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M1): وهي الأموال المتاحة النقدية تشمل العملة في التداول خارج النظام المصرفي (النقود الورقية) والودائع الجارية لدى النظام المصرفي والودائع في الحسابات الجارية البريدية سواء كانت بالدينار أو بالعملة الأجنبية (النقود الكتابية).

-أشباه النقود: تمثل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية والودائع الخاصة المسيرة من قبل المؤسسات القرض والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين.[2]

[1] عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية –حالة الجزائر–، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص347-349.

[2] صلاح الدين سعودي وكزاررمضان، انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، الجزائر، ديسمبر 2020، ص454.

بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 سنة 1990، شهدت الكتلة النقدية العديد من التغيرات من خلال التغير على مستوى حجم مكوناتها من النقود القانونية والودائع وأشباه النقود، كما عرفت هذه المرحلة تغيرات على مستوى مقابلات الكتلة النقدية باعتبارها مصدر التغير في حجم الكتلة النقدية.

الجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية بعد قانون النقد والقرض 90-10:

الجدول رقم (05): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

السنوات	النقود الورقية	النقود الكتابية	المتاحات النقدية M1	أشباه النقود	M2
1990	134,942	135,141	270,083	72,923	343,006
1991	157,2	167,793	324,993	90,276	415,269
1992	184,851	184,86	369,711	146,183	515,894
1993	184,851	235,594	446,904	180,522	627,426
1994	211,311	252,847	475,833	247,68	723,513
1995	222,986	269,339	519,106	280,455	799,561
1996	249,767	298,217	589,101	325,958	915,059
1997	290,884	333,953	671,574	409,948	1081,522
1998	337,621	435,952	826,372	766,09	1592,462
1999	390,42	465,187	905,187	884,167	1789,354
2000	484,527	563,658	1048,185	974,351	2022,536
2001	577,15	661,36	1238,51	235,006	1473,516
2002	644,688	751,653	1416,341	1485,191	2901,532
2003	781,339	849,04	1630,379	1724,043	3354,422
2004	874,347	1286,233	2160,58	1577,456	3438,036
2005	920,964	1500,475	2421,439	1736,164	4157,603
2006	1081,358	2086,28	3167,638	1766,105	4933,743
2007	1284,493	2949,08	4233,573	1761,035	5994,603
2008	1539,975	3424,954	4964,929	1991,04	6955,969
2009	1829,348	3114,81	4944,158	2228,893	5173,051
2010	2098,629	3657,83	5756,459	2524,281	8280,74
2011	2571,481	4570,218	7141,699	2787,489	9929,188
2012	2952,3	4729,1	7681,4	3333,6	11015
2013	3204,0	5045,8	8249,8	3691,7	11941,5
2014	3658,9	5944,10	9603	4083,7	13686,7
2015	4108,10	5153,10	9261,2	4443,3	13704,5

13816,3	4409,3	9407	4909,80	4497,20	**2016**
14974,5	4708,5	10266	5549,10	4716,90	**2017**
16637	5232,60	11404,4	6477,60	4926,80	**2018**
16506,6	5531,40	10975,2	5537,60	5437,60	**2019**
17320,7	5718	11602,7	5568,2	6034,5	**2020**
20053	6712	13590	6821,14	6768,86	**2021**
22359	7472	14886	7379,23	7506,77	**2022**

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على النشرات الإحصائية والتقارير السنوية لبنك الجزائر.

من خلال تحليل الجدول يتضح:

-النقود القانونية: هي إحدى المكونات الاساسية للكتلة النقدية بالجزائر، يقوم بنك الجزائر بإصدارها وهي ممثلة في النقود الورقية والقطع النقدية.

تعتبر النقود الورقية أكثر مكونات الكتلة النقدية من حيث السيولة، بحيث شكلت حيز كبير من الكتلة النقدية خلال السنوات الأولى من الاستقلالية، وذلك لبروز الجهاز المصرفي الجزائري وتطور مداخيل الأفراد التي تعتبر مصدر تلك الودائع.

أما فيما يخص الحجم فقد شهدت النقود نمو مستمرا، إذ يقدر متوسط نمو النقود القانونية خلال الفترة (1990–2000) بحوالي % 15.9، بينما سجلت نسبة % 17.35 من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014، هذا ما يعني أن النقود القانونية تشكل نسبة هامة من حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد، حيث أنها شهدت أقل نسبة بمقدار 22.2% سنة 2005 وبمبلغ قدره 921 مليار دينار جزائري، كما سجلت نسبة % 20.27 بمبلغ قدره 1284.493 مليار دينار جزائري خلال سنة 2007، أما فيما يخص أعلى نسبة للنقود القانونية كمكون أساسي للكتلة النقدية فكانت سنة 1990 بنسبة % 39.34 وبمبلغ 134.94 مليار دينار جزائري، ثم تبدأ بالانخفاض تدريجيا ابتداءا من سنة 1991 بعد اصدار قانون النقد والقرض رقم 90–10 بحيث لم تسجل بعد ذلك أكثر من % 30 من الكتلة النقدية، وقد كانت أعلى نسبة لها بعد ذلك سنة 2012 بمقدار 27.8% تزامنا مع انطلاق تطبيق البرنامج التكميلي لتوطيد النمو الاقتصادي (2011–2014).

ثم تراجعت وتيرة نمو تداول النقد الورقي بشكل طفيف في سنة 2018 بنسبة % 4.5 مقابل 4.9% سنة 2017 مما جعل حصة النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية تتقلص للسنة الثانية على التوالي لتعود إلى الارتفاع بعد ذلك في سنة 2019 بنسبة 10% وتستمر إلى غاية 2022 حيث سجلت مبلغ قدره 7506.77 مليار دينار جزائري.

-ودائع تحت الطلب (النقود الكتابية): تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة مقارنة مع الودائع لأجل، وذلك لسرعة تداولها وتحولها إلى النقود القانونية لتشكل المستوى الأول من

الكتلة النقدية (M1) وتتشكل هذه الودائع من الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة.

شهدت النقود الكتابية ارتفاعا مستمرا منذ سنوات الأولى من الاستقلال إلى يومنا هذا فقد كانت نسبة الودائع تمثل نسبة % 39.34 سنه 1990، لترتفع بعد ذلك في سنة 1991 بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 إلى نسبة 40.5% من حجم الكتلة النقدية (M2) ثم تنخفض هذه النسبة من الكتلة النقدية نتيجة للإصلاحات النقدية والمصرفية التي طرأت على قانون النقد والقرض، حيث سجلت نسبه الودائع تحت الطلب نسبة % 30 من مجموع الكتلة النقدية سنة 2002 بمقدار751.6 مليار دينار جزائري ثم ترتفع قيمتها بعد ذلك إلى 2096.4 مليار دينار جزائري سنة 2006 وسنة 2007 بمقدار 2949.1 مليار دينار جزائري بنفس النسبة 49.19% للسنتين. فقد شكلت أعلى نسبة نمو% 51.5 سنة 2004 و2007 أما أدنى نسبة نمو فقد شهدتها سنة 1990 بمقدار % 5.4 وذلك بسبب الوضع الاقتصادي والوضع الأمني الغير مستقر في تلك الفترة، وأقل نسبة لها بعد ذلك سنة 2009 حيث كان معدل نمو الودائع تحت الطلب سالب وبنسبة 8.96%-، حيث انخفضت سنة 2008 من 3424.9 مليار دينار جزائري إلى 3114.8 مليار دينار جزائري سنة 2009 ذلك راجع للتأثر بالأزمة الأوروبية وانتشار الذعر المصرفي بين الأفراد الاقتصاديين.

أما بالنسبة للفترة (2010-2011) فقد شهدت نسبة نمو % 17.42و 24.94% على التوالي وذلك نتيجة لدفع مجموعة من مخلفات الأجور والمنح للطبقات العمالية.

أما سنتي2012 و2013 وحتى النصف من سنة 2014 شهدت نوعا من الاستقرار في معدل التغير بين % 4 و% 7 و24.94 على التوالي، هذا ما يوحي بتحسن مستوى الفوائد المالية لدى الأفراد نتيجة التحسنات التي عرفتها منظومة الأجور في السنوات الأخيرة، وكذلك زيادة عدد الأشخاص الذين فتحوا حسابات على مستوى مؤسسات البريد أو البنوك الوطنية.

أما خلال الفترة (2019-2020) بدأت بالانخفاض نتيجة للظروف السياسية، وكذلك تخوف الأفراد من إيداع أموالهم في البنوك بسبب أزمة السيولة لدى البنوك ومكاتب البريد، وتفضيلهم للسيولة بدل من النقود الكتابية لتعود للارتفاع سنتي 2021 و2022 بعد انخفاض حدة الأزمة.

- **الودائع لأجل (أشباه النقود)**: تحتل المرتبة الثانية في تركيب العرض النقدي، وهي عبارة عن أموال مجمدة لفترة معينة تعطي مقابله فائدة، وتتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل البنوك، والودائع على أساس صندوق التوفير والاحتياط.

بلغت نسبة هذه الودائع 21.7% سنة1991، ثم نسبة % 37.25 سنة 2002 لتصل إلى نسبة % 30.08 سنة 2012. أما أعلى نسبة نمو حققتها فكانت متفاوتة من فترة إلى اخرى حسب الأوضاع الاقتصادية، فنجد أعلى نسبة نمو 61.9 سنة 1992، ثم وصلت إلى

نسبة % 86.7 سنة 1998، ويرجع هذا إلى انخفاض نسبة احتفاظ الأفراد بالسيولة النقدية في بعض الفترات وفي سنة 1999 انخفض معدل نمو الودائع إلى % 15.4 بمقدار 118 مليار دينار جزائري ليصل إلى 10.2% سنة 2000، بعد ذلك بدأ معدل نمو الودائع لأجل بالارتفاع بنسبة 26.3% في سنة 2001 وسنة 2002 بنسبة % 20.3 وكان ذلك نتيجة لإيداع الأفراد والمؤسسات أموالهم في بنك الخليفة، الذي كان أنشط البنوك في هذه الفترة حيث سجلت أسعار فائدة على الودائع التي يمنحها بنك الخليفة بنسبة % 17 وبعد أزمة بنك الخليفة واعلان إفلاسه سجل معدل نمو سالب للودائع لأجل، حيث بلغت 0.3% سنة 2007 وذلك راجع للسحوبات المتتالية على الودائع مع قلتها نتيجة الذعر الذي أصاب الأفراد في تلك الحادثة غير أن تدخل الدولة لإعادة الثقة في الجهاز المصرفي وعودة نمو الودائع لأجل أدى إلى تحقيق نسبة19.45% سنة2012، تزامن ذلك مع ارتفاع نفقات برنامج الاستثمارات العمومية(2010-2014) لتسجيل ارتفاع أشباه النقود مرة أخرى إلى 5235.6 مليار دينار جزائري سنة 2018 وفي سنة 2019 بمقدار 5533 مليار دينار جزائري، وذلك راجع لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)، وقد سجلت هذه الودائع ارتفاعا نوعا ما إلى غاية سبتمبر 2020 بمبلغ قدره 5718 مليار دينار جزائري نتيجة لارتفاع الودائع تحت الطلب الخاصة بقطاع المحروقات ثم تتزايد في الارتفاع إلى غاية سنة 2021 بمقدار 6712 مليار دينار جزائري بنسبة % 13 ثم بمبلغ 7472 مليار دينار جزائري سنة 2022.

الشكل رقم (03): منحنى بياني يوضح تطور المعروض النقدي M1 وM2 في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

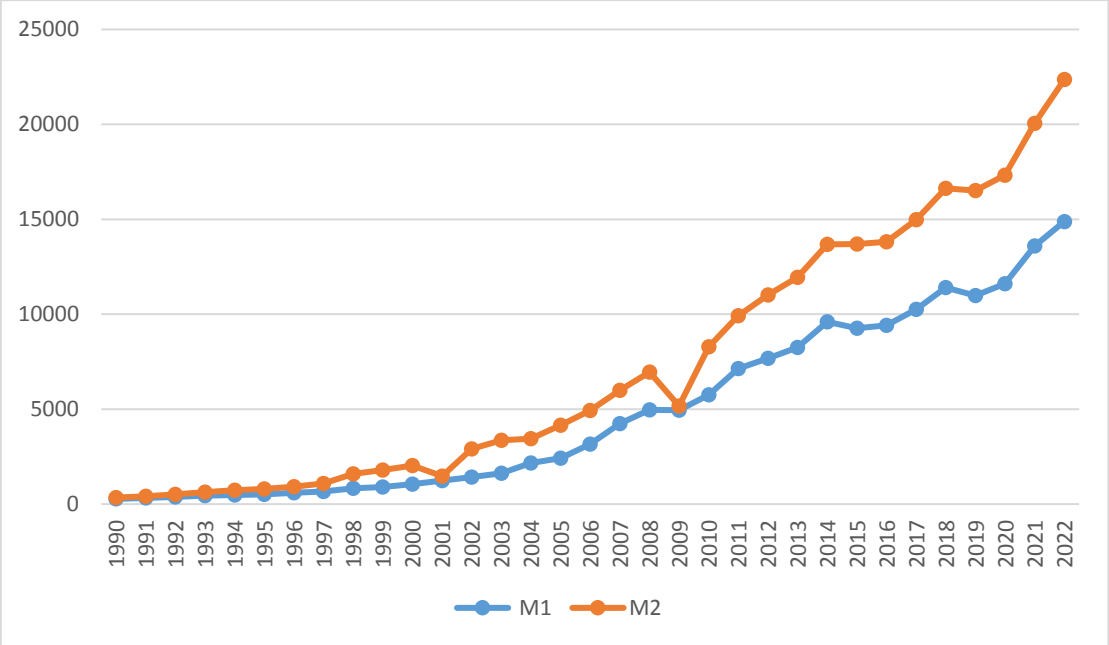

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

- **تطور مقابلات الكتلة النقدية:** ان التغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية مرتبطة بالتغيرات التي تحدث في مقابلات الكتلة النقدية (غطاء الإصدار النقدي).

تتكون مقابلات الكتلة النقدية من الموجودات الخارجية الصـــافية لبنك الجزائر من ذهب وعملات أجنبية، وذلك نتيجة للمبادلات التجارية أو التحويلات والهبات والمكون الثاني متمثل في القروض المقدمة للاقتصـــاد الوطني، التي تقوم البنوك بتقديمها للأعوان الاقتصـــاديين، وأخيرا القروض المقدمة للحكومة وتشمل ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والاكتتاب في سندات الخزينة والتسبيقات التي يمنحها البنك المركزي للخزينة.[1]

الجدول رقم (06): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2022–1990).

السنوات	قروض للاقتصاد الوطني	الاصول الخارجية الصافية	قروض مقدمة للحكومة
1990	247,0	6,5	167
1991	325,85	24,28	158,97
1992	412,31	22,64	226,93
1993	220,25	19,91	527,83
1994	305,84	60,4	468,53
1995	565,64	26,3	401,58
1996	776,84	133,9	280,54
1997	741,28	350,3	423,65
1998	906,18	280,7	723,18
1999	1150,73	174,5	847,9
2000	1779,8	775,9	677,5
2001	1078,4	1310,8	569,7
2002	1266,8	1755,7	578,6
2003	1380,2	2342,6	423,4
2004	1535	3119,2	20,6–
2005	1779,8	4179,7	933,2–
2006	1905,4	5515,05	1304,1–
2007	2205,2	7415,5	2193,1–
2008	2615,5	10246,9	3627,3–
2009	3086,5	10885,7	3488,9–

[1] رسول حميد، محاضرات في الاقتصاد النقدي، أسواق رأس المال، جامعة بويرة، الجزائر،2018، ص179.

3392,9-	11996,5	3286,1	**2010**
3406,6-	13922,41	3726,51	**2011**
3216,4-	14940	4287,6	**2012**
3235,4-	15225,16	5154,25	**2013**
1992,4-	15734,5	5314	**2014**
567,5	15375,4	7277,2	**2015**
2682,2	12596	7909,9	**2016**
4691,9	1127,4	8880	**2017**
6325,7	9485,6	9976,3	**2018**
7019,9	7598,7	10857,8	**2019**
8611,3	6706,5	11804,6	**2020**
12908	6559	9794	**2021**
12293	8321	10313	**2022**

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر

الشكل رقم (04): منحنى بياني يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

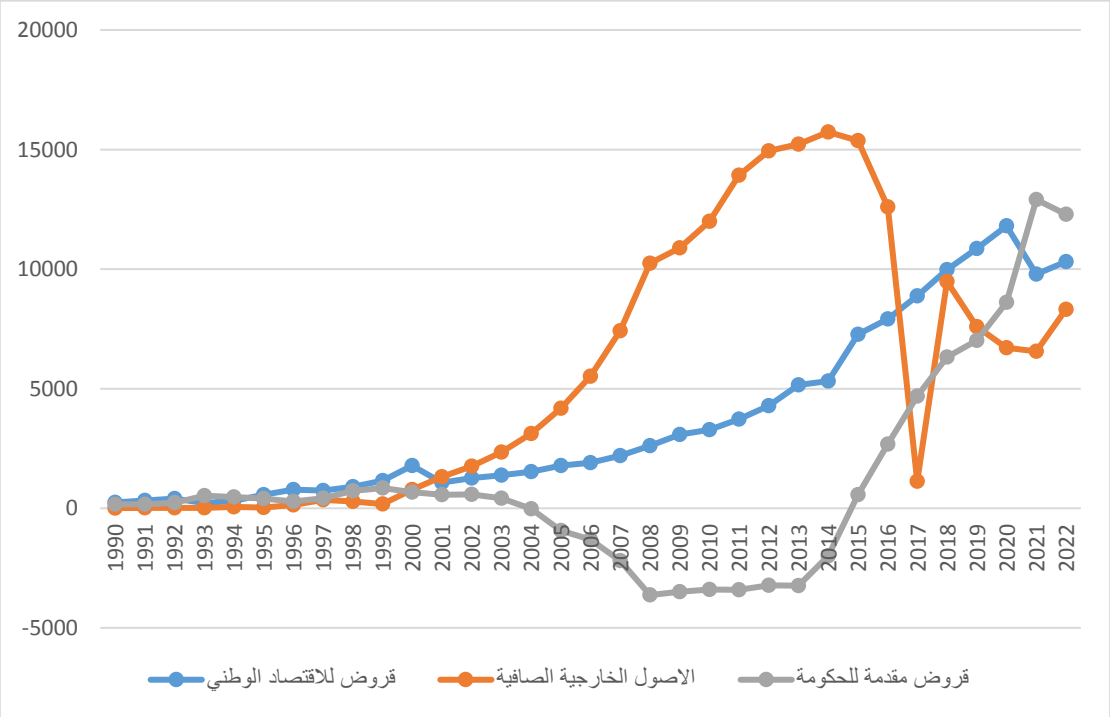

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

- **الأصول الخارجية الصافية:** تتشكل الأصول الخارجية من مجموعة وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي متمثلة في الذهب وعملات أجنبية، يتمثل مصدر هذه الأصول في الصادرات من السلع والخدمات والمداخيل الصافية لرؤوس الاموال، وكذلك تحويلات الأشخاص إلى الداخل. يرتبط تطور هذه

الأصول في الاقتصاد الوطني بالصادرة من البترول وعليه كلما ارتفعت أسعار النفط كلما كانت الأصول الخارجية مرتفعة والعكس صحيح.

بما أن الجزائر تعتمد بشـــكل كبير على إيراداتها البترولية التي تمثل 99%، فإن حجم الأصـــول الخارجية متعلق بأسـعار النفط. ففي سـنة 1986 تزامنا مع السـقوط الحر لأسـعار البترول تدهورت قيمة الأصـول الخارجية، وفي سنة 1990 سـجلت الأصـول الخارجية 6.535 مليار دينار جزائري وهذا بسـبب انهيار أسـعار البترول، وابتداء من سـنة 1991 عادت لترتفع شـيء فشـيء لتبلغ في نهاية هذه السـنة 24.248 مليار دينار جزائري، ثم انخفضـت في سـنة 1992 وسـنة 1993 تزامنا مع تطبيق اتفاقيات مع الصـــندوق الدولي، وكذا الإصـــلاحات التي بدأت الســـلطات النقدية بتطبيقها، ثم ارتفعت خلال الفترة 1994–1997، حيث قدرت الموجودات بمبلغ 350.309 مليار دينـار جزائري وهذا راجع إلى ارتفـاع أسـعار البترول وكذلك تخفيض قيمة العملة الوطنية، لتصـبح بذلك الأصـول الخارجية أهم مصـدر للنمو النقدي.

ارتفعت هذه الأصول الخارجية من 776 مليار دينار جزائري سنة 2000 الى 1755.7 مليار دينار جزائري سنة 2002، حتى بلغت في سنة 2005 إلى مبلغ قدره 4179.39 مليار دينار جزائري وواصلت ارتفاعها لتصل إلى 11997 مليار دينار جزائري سنة 2010، وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول وأصبحت تعتبر من أهم مقابلات الكتلة النقدية، وقد ساهم هذا التطور على مستوى الموجودات إلى تسجيل فوائد نقدية كبيرة. شهد صافي الموجودات الخارجية الذي سجل 15225.16 مليار دينار جزائري سنة 2013 مقابل 14939.97 مليار دينار جزائري سنة 2012 ارتفاعا ضعيفا مقارنة بالسنة السابقة وذلك ارتباطا بالوضعية الخارجية، وعليه فقد احتل هذا المجمع مكانة معتبرة في الوضعية النقدية الإجمالية حتى وان كان له دور ضعيف في مسار الإنشاء النقدي.

بلغت نسبه صافي الموجودات الخارجية الى 1.75% (M2) في سنة 2013 بعد انتقالها من 0.834% في نهاية 2004 إلى % 1.473 في نهاية 2008، هذا ما يؤكد أهمية وضعية الموجودات الخارجية كضمان للنقود في الاقتصاد الوطني، وقد سجل تقلصا بنسبة 15.5% سنة 2018 مقابل 10.9% في سنة 2017 وهذا يمثل تراجعا بمقدار 1741.8مليارديناز جزائري، يفسر بانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار على الرغم من التحسن المواتي لسعر صرف اليورو مقابل الدولار (العملات التي تشكل احتياطيات الصرف)، ليواصل الانخفاض إلى 6706.5 مليار دينار جزائري سنة 2020 بسبب انخفاض قيمة صرف العملة الوطنية مقابل الدولار ويسجل 6559 مليار دينار جزائري سنة 2021 ليرتفع سنة 2022 بمقدار 8321 مليار دينار جزائري.

- **القروض المقدمة إلى الاقتصاد الوطني:** هي القروض الممنوحة من قبل البنوك إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين لمواجهة احتياجاتهم وتشمل نوعين من القروض:

- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر للبنوك التجارية لتلبية احتياجاتها من السيولة النقدية في إطار عمليات الاقتراض منها وسياسة إعادة الخصم.
- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وأدوات السحب.

عرفت القروض الموجهة للاقتصاد نمو مستمرا حيث سجلت سنة 1990 حوالي 246.979 مليار دينار جزائري وواصلت الارتفاع سنة 1992 الى 335.5 مليار دج ثم عادت للانخفاض سنة 1993 إلى 220.249 مليار دينار جزائري، وهذا راجع للأوضاع الاقتصادية الحرجة في تلك الفترة، ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية خلال الفترة 1999–2002 عادت للارتفاع مرة أخرى، وذلك راجع لزيادة أهمية النشاط الاستثماري، كما ساعدت السيولة المفرطة لدى البنوك سنة 2002 من انتقال القروض إلى الاقتصاد من1266.799 مليار دينار جزائري سنة 2002 إلى 3086.545 مليار دينار جزائري سنة 2009، لتعرف بعد ذلك استقرار في معدلات النمو مستقرة خلال الفترة 2010–2011 ثم باشرت بالارتفاع لتبلغ 7277.2 سنة 2015 و 7980. 2 سنة 2016، وذلك بسبب الطلب على القروض المصرفية بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية لبعض البنوك، ثم واصلت الارتفاع الى 8880.9 مليار دينار جزائري سنة 2017 وذلك راجع لأثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، وزادت أيضا خلال سنة 2018 لتصل إلى أعلى مستوى لها 11804.6 مليار دينار جزائري في نهاية 2020 ثم تنخفض سنة 2021 لتصل إلى 9794 مليار دينار جزائري ثم تعود لترتفع الى 10313 مليار دينار جزائري سنة 2022.

- **القروض المقدمة للحكومة:** وهي تسبيقات يمنحها بنك الجزائر للخزينة العمومية والاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية والأشخاص، وودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية.

شهدت هذه القروض تذبذبا تماشيا مع منهج التمويل والسياسة المالية المتبعة من فترة لأخرى فقد ارتفعت من 167.044 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 527.83 مليار دينار جزائري سنة 1993 وهذا بسبب إلى الإجراء المتعلق بتحويل الدين المصرفي على المؤسسات العمومية إلى سندات حكومية كجزء من برنامج إعادة الهيكلة، ثم سجل انخفاض شديد الى280.54 مليار دينار جزائري سنة 1996 هذا راجع لتحسن الإيرادات من الجباية البترولية، لترتفع سنة 1999 إلى غاية 847.9 مليار دينار جزائري وذلك بسبب انخفاض سعر الصرف وأسعار النفط، وكذا انخفاض الاحتياطات من العملات الصعبة، وابتداءا من سنة 2000 حتى سنة 2010 خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط حيث أصبحت الخزينة العمومية لا تلجأ إلى إعادة التمويل لدى البنك الجزائر، حيث انخفضت قيمة هذه القروض من423.4 مليار دينار جزائري في سنة 2003 إلى 3510.9 – وهذا الانخفاض الشديد يعكس لنا تطور الوضعية النقدية، ولأول مرة منذ 2005 لم تعد الدولة دائنا صافيا اتجاه النظام المصرفي في نهاية سنة 2015، حيث بلغ صافي القروض المصرفية على الدولة 567.5 مليار دينار جزائري، وذلك بسبب

تسجيل انخفاض في صندوق ضبط الموارد واستحقاقات المصارف على الدولة، ثم سجلت ارتفاعا في سنة 2017 بمقدار 4691.9 مليار دينار جزائري، بعدما كانت 2862.2 مليار دينار جزائري في سنة 2016 تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية وتواصل في الارتفاع لتسجل أعلى نسبة سنة 2022 مبلغ قدره 12293 مليار دينار جزائري.

من خلال ما سبق تبين أن القاعدة النقدية في الجزائر شهدت ارتفاعا واضحا في عرض الكتلة النقدية M2 خلال فترة الدراسة 1990–2022 ويرجع هذا إلى زيادة الأرصدة النقدية الخارجية الناتجة عن ارتفاع عائدات المحروقات إضافة إلى تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى بروز اتجاه ملائم للتطور النقدي والنظام المالي ككل، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي. كذلك فإن تطور الكتلة النقدية ترتبط بالتغيرات التي تحدث في مقابلات الكتلة النقدية ويبقى على عاتق السلطات النقدية الكثير من الجهود المترامية للإصلاح والوصول إلى الأهداف المنشودة.

- **أثر استقلالية بنك الجزائر على تطور المعروض النقدي:**

في ظل قانون النقد والقرض عند درجة استقلالية 0.4777: ساهمت درجة الاستقلالية العالية لبنك الجزائر على ضبط تطور المعروض النقدي وهذا راجع لاستقلالية أدوات السياسة النقدية. وبالرغم من ارتفاع درجة استقلالية بنك الجزائر إلا أنها لم تأثر على عملية تمويل الخزينة.

في ظل الامر 01–01 عند درجة استقلالية 0.3987: عرفت الكتلة النقدية ارتفاع ملحوظ بعد انخفاض استقلالية بنك الجزائر خلال هذه الفترة، كما أن الانخفاض في درجة الاستقلالية لم يؤثر على علاقة البنك بالخزينة بل بقي بنك الجزائر يقدم القروض للخزينة.

في ظل الامر 03–11 عند درجة استقلالية 0.4760: بارتفاع درجة الاستقلالية عادت المياه إلى مجاريها وامتنع بنك الجزائر على دفع التسبيقات للخزينة وأصبحت هذه الأخيرة تسدد ديونها لبنك الجزائر. وبالرغم من ارتفاع درجة الاستقلالية سجل ارتفاع مستمر للكتلة النقدية وهذا راجع إلى تبني سياسة مالية توسعية تسعى لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

في ظل الامر 17–10 عند درجة استقلالية 0.4430: إن انخفاض الاستقلالية أدى إلى تراجع للودائع تحت الطلب وارتفاع نسبة القروض المقدمة للحكومة.

الفرع الثاني: أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل الاحتياطي الإجباري.

- **تطور معدل الاحتياطي الإجباري:**

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري أداة فعالة لامتصاص السيولة الفائضة لدى البنوك ومعالجة نمو الكتلة النقدية في الجزائر، حيث يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى بنك الجزائر، وقد قام قانون النقد والقرض رقم 90–10 في المادة 93 بتحديد

نسبة الاحتياطي الإلزامي على الا تتعدى % 28[1]، وفي سنة 1994 أصدرت التعليمة رقم 16-94 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر، وتم تحديد معدل الاحتياطي الإلزامي في هذه التعليمة بنسبة 5.2% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمة، أما الأمر رقم 03-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض رقم 90-10 لم يقم بذكر هذه الأداة بشكل مباشر، إلا أن بنك الجزائر أعاد تقنيتها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والذي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الإجباري بنسبة 15%، بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة يتم احتسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات، والجدول الموالي يبين تطور نسبة الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة (1990-2022).

الجدول رقم (07): تطورات نسبة معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل الاحتياطي الإجباري	-	-	-	-	2,5	2,5	2,5	2,5	6,25
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل الاحتياطي الإجباري	6,25	6,25	3	4,25	6,25	6,5	6,5	6,5	6,5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل الاحتياطي الإجباري	8	8	9	9	11	12	12	12	8
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022			
معدل الاحتياطي الإجباري	4	8	12	3	2	2			

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر

[1] فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011، بحوث اقتصادية عربية، العدد61و62، جامعة تبسة،2013، ص 200.

الشكل رقم (05): منحنى بياني يوضح تطورات نسبة معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

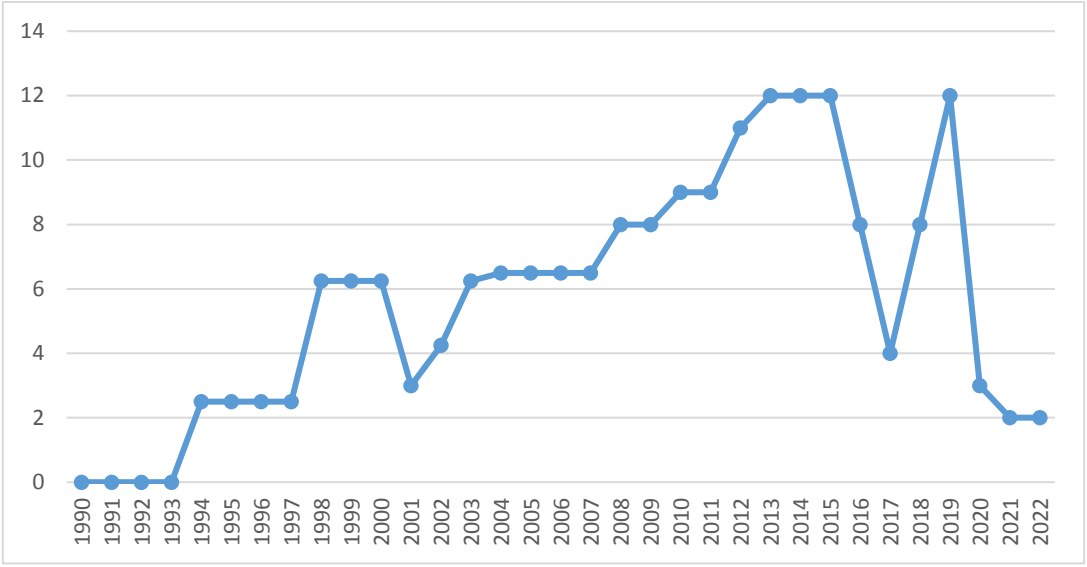

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

من خلال المعطيات نلاحظ ابتداء استعمال الاحتياطي الإجباري كان منذ 1994 حدده بنك الجزائر بنسبة 2% تبعا للتعليمة رقم 37-97 الصادرة بتاريخ 28ديسمبر 1994، فبدأت نسبة الاحتياطي الإجباري بالارتفاع إلى أن تصل إلى نسبة 6.25% سنة 2000، وفي سنة 2001 تم تخصيص نسبة 3% وذلك بعد إحساس بنك الجزائر بتمادي البنوك التجارية في منح تسهيلات، بجعلها أداة هامة للتحكم في سيول البنكية.

منذ بداية 2002 تم تسجيل ارتفاع جد محسوس حيث تم تسجيل 4.25%، وهذا راجع لتسجيل فائض في السيولة، كما ان تشديد السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة البنوك التجارية، وفي الحد من التضخم، حيث أدى تطور معدلات الاحتياطي الإجباري بعد سنة 2001 إلى التأثير في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الإجباري، إذ أدى ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري سنة 2002 مقارنة بسنة 2001 .

ثم زاد في الارتفاع وصولا إلى 6.25% سنة 2003، وفي سنة 2004 لجأ البنك من رفع النسبة إلى 6.5 % قصد تخفيف عبئ الفائض الكبير لسيولة إلى غاية 2007، وبعد اصدار التعليمة رقم 07-13 الخاصة بنظام الاحتياط الإجباري، تم رفعه إلى 8 % في سنة 2008، ثم ليعيد رفعه مجددا سنة 2010 إلى 9%، واستقر إلى غاية سنة 2011، ولتحكم أكثر اضطر البنك إلى الرفع مرة أخرى سنة 2013 إلى 12% إلى غاية 2015 ،إلا أنه منذ سنة 2016 شهدت تسجيل انخفاض حيث سجلت 8 % وهذا بعد انطلاق عمليات "السوق المفتوحة" لضخ السيولة، وكذلك الأزمة النفطية والأزمة المالية العالمية في أوت 2017 التي أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، حيث انخفضت من 8% سنة 2016 إلى

نسبة 4% خلال 2017سنة، ثم في سنة 2018 ارتفعت مرة أخرى إلى 8% خلال ارتفاع نسبة التضخم بسبب تراكم السيولة البنكية، وهذا ما سمح بتحقيق استقرار للسيولة البنكية في سنة 2019 حسب التعليمة 01-2019 المؤرخة في 14 فيفري 2019 التي تتم وتعدل التعليمة الصادرة في 2004 حيث رفع نسبة الاحتياط الى % 12، وكان ذلك ابتداء من 15فيفري 2019 غير أن سنة 2020 تم خفض معدل الاحتياط الإجباري 3%، نظرا لجائحة فيروس الكوفيد التي مست العالم بأسره، ثم لينخفض سنة 2021 إلى2% ويحافظ على نفس النسبة سنة 2022.

- **أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل الاحتياطي الإجباري:**

في ظل قانون النقد والقرض عند درجة استقلالية 0.4777: عرف معدل الاحتياطي الإجباري ثبات في هذه الفترة هذا ما يفسر عدم وجود أية علاقة بين معدل الاحتياطي الإجباري واستقلالية بنك الجزائر.

في ظل الامر 01-01 عند درجة استقلالية 0.3987: في نفس السنة التي انخفضت فيها درجة الاستقلالية تم رفع نسبة معدل الاحتياطي الإجباري حيث قامت السلطة النقدية بتفعيل هذه الأداة للسيطرة بشكل غير مباشر على المعروض النقدي الذي شهد توسعا بفضل أداة معدل إعادة الخصم وسعر الفائدة.

في ظل الامر 03-11 عند درجة استقلالية 0.4760: بالرغم من ارتفاع درجة الاستقلالية إلا أن السلطة النقدية بقيت تعتمد نفس السياسة في استخدام أداة الاحتياطي الإجباري، تفاديا إلى وقوع أزمة قد تتسبب في اختلالات نقدية من شأنها أن تمس بالاستقرار الاقتصادي.

في ظل الامر 17-10 عند درجة استقلالية 0.4430: انخفضت نسبة الاحتياطي الإجباري في نفس سنة انخفاض درجة الاستقلالية في ظل تراكم السيولة البنكية.

الفرع الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل إعادة الخصم.

- **تطور معدل إعادة الخصم:**

يقصد بإعادة الخصم لجوء البنك التجاري إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية أو عمومية، دون أن يتعدى تاريخ استحقاقهما مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها.

تعتبر وسيلة إعادة الخصم من أقدم الوسائل المستعملة من قبل البنك المركزي قصد التأثير والسيطرة على سيولة البنوك التجارية. لقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي بحيث تتم العملية وفق الصيغ التالية:

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج.

- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على ألا تتعدى المدة القصوى لذلك 06 أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا.

- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على ألا تتجاوز المدة الكلية للتجديدات 3 سنوات .لكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعينة تمويل إحدى العمليات التالية: تطوير وسائل الإنتاج أو تمويل الصادرات أو انجاز السكن.

الجدول رقم (08): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل إعادة الخصم	10.5	11.5	11.5	11.5	11.5	15	14	13	9.5
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل إعادة الخصم	8.5	6	6	5.5	4.5	4	4	4	4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل إعادة الخصم	4	4	4	4	4	4	4	4	4
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022			
معدل إعادة الخصم	4	3.5	3.5	3.25	3	3			

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر

الشكل رقم (06): منحنى بياني يوضح تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

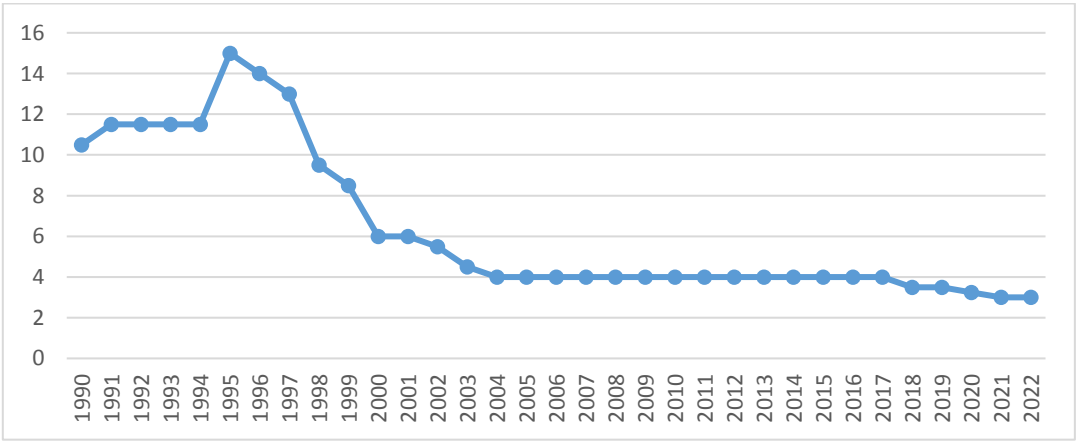

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول السابق

من خلال الجدول يتضح أنه تم تسجيل إعادة الخصم بنسبة % 10.5 سنة 1990 ثم ارتفع إلى % 11.5من سنة 1991 إلى غاية ابريل 1994، ليصل إلى الحد الأقصى له في سنة 1995 بنسبة قدرها % 15، ويرجع هذا الارتفاع المتواصل لسعر الخصم إلى سياسة البنك المركزي الصارمة للحد من الطلب على حجم الأوراق المالية، للحد من توسع الائتمان والتحكم في معدل التضخم، إلا أن ارتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار في هذه الفترة حالت دون تحقيق الغاية المطلوبة وذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية وأقل من معدل التضخم مما أفقد هذه الأداة فعاليتها، ثم انخفض في أواخر سنة 1995 إلى غاية 1996 إلى نسبة 14% نتيجة تحقق هدف التحكم في التضخم، ثم يستمر بالانخفاض إلى معدل 9.5% في سنة 1998 وهي فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، واستمر انخفاضه إلى % 6 سنة 2001 وذلك بسبب التحكم في معدل التضخم وانخفاضه وهو ما تزامن مع تسجيل أسعار فائدة إيجابية تعطي نوع من المصداقية.

استمر معدل الخصم في الانخفاض ليصبح % 4.5 سنة 2003، ثم نلاحظ استقرار معدل إعادة الخصم عند % 4 بداية من 2004 إلى غاية 2017، وهذا راجع للتحسن المالي للمصارف وتسجيل فائض سيولة لديها، وقد أدى هذا إلى الإحجام عن طلب إعادة تمويل لدى البنك المركزي، فمنذ 2001 لم تلجأ المصارف إلى إعادة التمويل وهو ما يفسر بقاء معدل إعادة الخصم ثابتا خلال الفترة الأخيرة، وبعدها انخفض إلى 3.5% سنة 2018، إلى أن يصل إلى 3.25% سنة 2020 ويثبت عند 3% سنتي2021 و2022.

- **أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل إعادة الخصم:**

في ظل قانون النقد والقرض عند درجة استقلالية 0.4777: ارتفعت نسبة معدل إعادة الخصم بارتفاع درجة الاستقلالية وعليه يمكن القول أن درجة الاستقلالية العالية هي العامل الأساسي الذي يتحكم في معدل إعادة الخصم بما يخدم أهداف السياسة النقدية.

في ظل الامر 01-01 عند درجة استقلالية 0.3987: انخفاض درجة الاستقلالية أثر على معدل إعادة الخصم بالانخفاض وهذا ما يفسر وجود علاقة طردية بين الاستقلالية ومعدل إعادة الخصم.

في ظل الامر 03-11 عند درجة استقلالية 0.4760: عاودت الاستقلالية بالارتفاع لكن معدل إعادة الخصم بقي في الانخفاض ما نفسره بتعدد أهداف السلطة النقدية نتيجة تراجع صلاحياتها.

في ظل الامر 17-10 عند درجة استقلالية 0.4430: انخفضت الاستقلالية وكذلك انخفض معدل إعادة الخصم ما يؤكد لنا تأثر معدل إعادة الخصم بالاستقلالية.

الفرع الرابع: أثر استقلالية بنك الجزائر على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

- **استرجاع السيولة:** في سياق النمو المتزايد لفائض السيولة، قام بنك الجزائر باستحداث أداة جديدة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، تتمثل في تقنية استرجاع السيولة كأسلوب لسحب فائض السيولة وامتصاصها عن طريق اعلان مناقصات القروض، التي بدأ في استعمالها في شهر ابريل 2002. تعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض بحيث يقوم بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية لحل المشكلة في الجهاز المصرفي من خلال وضع البنوك التجارية حجما من سيولتها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق، وذلك من خلال مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر، وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة في الحرية التي يمنحها بنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري.

يتدخل بنك الجزائر بآلية استرجاع السيولة بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ 2002، وقد أصبحت هذه الآلية من الأدوات الرئيسة في تنفيذ بنك الجزائر لسياسته النقدية، نظرا لما تتمتعه من مرونة منذ سنة 2001، خاصة في ظل تسجيل البنوك للفائض الكبير في السيولة.

الجدول رقم (09): تطور معدلات استرجاع السيولة من قبل بنك الجزائر خلال الفترة (2000–2022)

السنوات	المعدل على استرجاع السيولة لسبعة ايام	المعدل على استرجاع السيولة لثلاثة أشهر	المعدل على استرجاع السيولة لستة أشهر	مبلغ السيولة الممتصة (مليار دينار)
2000	–	–	–	–
2001	–	–	–	–
2002	2,75	–	–	129.7
2003	1,75	–	–	250
2004	0,75	–	–	400
2005	1,25	1,9	–	450
2006	1,25	2	–	449.7
2007	1,75	2,5	–	1101
2008	1,75	2	–	1100
2009	0,75	1,25	–	1100
2010	0,75	1,25	–	1100
2011	0,75	1,25	–	1100
2012	0,75	1,25	–	1350

1350	1,5	1,25	0,75	**2013**
1350	1,5	1,25	0,75	**2014**
1350	1,5	1,25	0,75	**2015**
1350	1,5	1,25	0,75	**2016**
-	-	-	-	**2017**
–	–	–	3,50	**2018**
–	–	–	3,50	**2019**
-	-	-	-	**2020**
–	–	–	–	**2021**
–	–	–	–	**2022**

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

الشكل رقم (07): منحنى بياني لتطور معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة خلال الفترة (2000–2022)

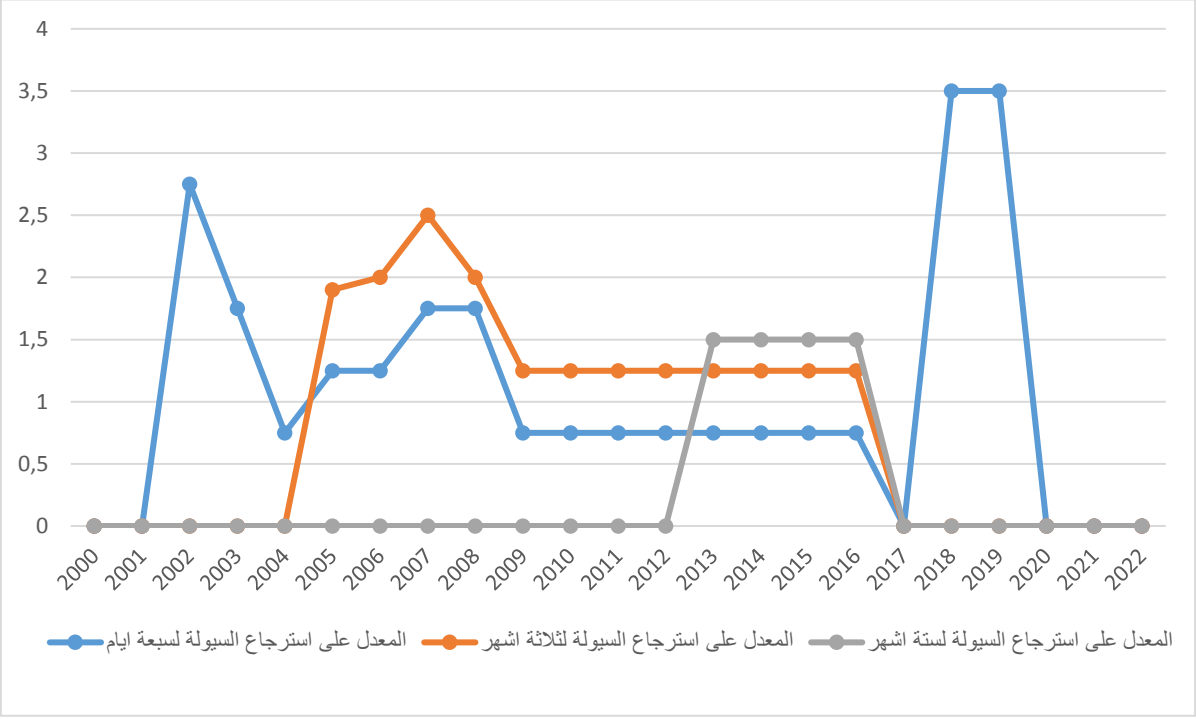

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

شرع تنفيذ هذه الأداة بمبلغ قدره 100 مليار دينار جزائري في ظل غياب لجوء البنوك إلى إعادة التمويل ليرتفع إلى 250 مليار دينار جزائري في ديسمبر2003 مقابل 129.7 مليار دينار جزائري في ديسمبر2002، لترتفع في سنة 2004 إلى 400 مليار دينار جزائري في ظل توافر السيولة لدى البنوك،

لتستمر في الارتفاع خلال سنتي 2005 و2006 حيث وصل إلى 450 مليار دينار جزائري، لتقفز إلى 1100 مليار دينار جزائري ابتداء من 2007 ومن سنة 2008 تبقى على استقرار محافظة على نفس المبلغ من السيولة 1100 دينار جزائري الى غاية سنة 2011 ، ثم تبدأ بالارتفاع التصاعدي إبتداءا من سنة 2012 إلى غاية سنة 2016 وذلك بسبب تثبيت النسبة من قبل مجلس النقد والقرض، حيث رفع بنك الجزائر عتبة المبلغ لامتصاص السيولة الى 1350 مليار دينار جزائري. أن أداة استرجاع السيولة جاءت في المقام الأول منذ استخدامها على خلاف سنة 2008 جاءت في المقام الثاني بعد التسهيلة الخاصة بالوديعة.

من خلال المعطيات نلاحظ معدلات استرجاع السيولة لسبعة أيام بدأت حيز التطبيق سنة 2002 بمعدل % 2.75، لينخفض في سنة 2004 الى 0.75%، ثم يبقى يتراوح ما بين سنة 2005 و2008 بين 1.25% و% 1.75، بعدها يستقر المعدل عند % 0.75 منذ سنة 2009 إلى غاية سنة 2016، ثم يعود في سنة 2018 و2019 بنسبة % 3.50 أما خلال الفترة 2020–2022 لم تسجل أية نسبة لعدم تسجيل أية سيولة ممتصة.

قام بنك الجزائر بإدراج أداة استرجاع السيولة لثلاثة أشهر في سنة 2005 بنسبة % 1.9، لتبقى تتراوح بين 2% و% 2.5 في الفترة 2006–2008، ثم تبقى ثابتة خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2016 بنسبة % 1.25. أما فيما يخص آلية الامتصاص لستة أشهر بدأ استعمالها سنة 2013 بنسبة % 1.5.

يمكن القول إن أداة استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض التي تم استخدامها منذ 2002 تعد وسيلة أكثر مرونة، حيث يمكن تعديلها يوم بعد يوم، علاوة على ذلك ليست المشاركة في عمليات استرجاع السيولة إجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك تسيير سيولته.

- **أثر استقلالية بنك الجزائر على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة:**

في ظل قانون النقد والقرض عند درجة استقلالية 0.4777: لم يكن لأدوات السياسة غير المباشرة أي وجود وعليه لم تتأثر بدرجة الاستقلالية خلال تلك الفترة.

في ظل الامر 01–01 عند درجة استقلالية 0.3987: بسبب انخفاض استقلالية بنك الجزائر عملت السلطات النقدية على دعم أدوات السياسة النقدية بأداة جديدة تمثلت في استرجاع السيولة لامتصاص سيولة البنوك التجارية، والتحكم في المعروض النقدي بما يخدم المحافظة على استقرار الأسعار.

في ظل الامر 03–11 عند درجة استقلالية 0.4760: بعد ارتفاع الاستقلالية قام بنك الجزائر بتكييف عمليات مناقصة جديدة لاسترداد فائض السيولة.

في ظل الامر 17–10 عند درجة استقلالية 0.4430: قام بنك الجزائر بتخفيض معدل استرجاع السيولة إلى 0 بسبب أزمة السيولة التي مست الجهاز المصرفي.

المطلب الثاني: أثر استقلالية بنك الجزائر على أهداف السياسة النقدية.

أشار قانون النقد والقرض ومختلف التعديلات اللاحقة عليه إلى مسؤوليات بنك الجزائر المتمثلة في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وقد حددت المادة رقم 55 من نفس القانون أهداف السياسة النقدية التي يسعى بنك الجزائر إلى تحقيقها: " تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد" [1].

من خلال ما نصت عليه المادة 55 فإن أهداف السياسة النقدية في الجزائر تمثلت فيما يلي:

- تحقيق النمو الاقتصادي.
- تحقيق التشغيل الكامل.
- تحقيق استقرار للأسعار.
- تحقيق الاستقرار الخارجي.

الفرع الأول: أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل النمو الاقتصادي

- **تطور معدل النمو الاقتصادي:**

من بين الأهداف التي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 من خلال المادة رقم 55 هدف تحقيق النمو، واعتبر أول هدف يسعى بنك الجزائر إلى تحقيقه، وبقي الهدف الأول كذلك بعد صدور الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض حيث أشار عليه في نص المادة رقم 35 ،إلا أنه فقد مكانته كهدف أول للسياسة النقدية بعد صدور الأمر رقم 10-04 المتمم والمعدل للأمر 03-11 لتصبح أهداف السياسة النقدية التي يسعى بنك الجزائر إلى تحقيقها كالتالي: " تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي على أن تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف على توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطن" [2] .

الجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2022):

[1] المادة 55 من القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، ص 92.

[2] المادة رقم35 من الامر رقم 10-04 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، ص05.

الجدول رقم (10): تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (1990–2022).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو	−1.4	−1.2	1.8	−2.1	−0.9	3.7	4.09	1.09	5.1	3.2
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو	3.61	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	2.2	1.4	0.8
السنوات	2020	2021	2022							
معدل النمو	1.9	1,5	3.5							

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (08): منحنى بياني يوضح تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)

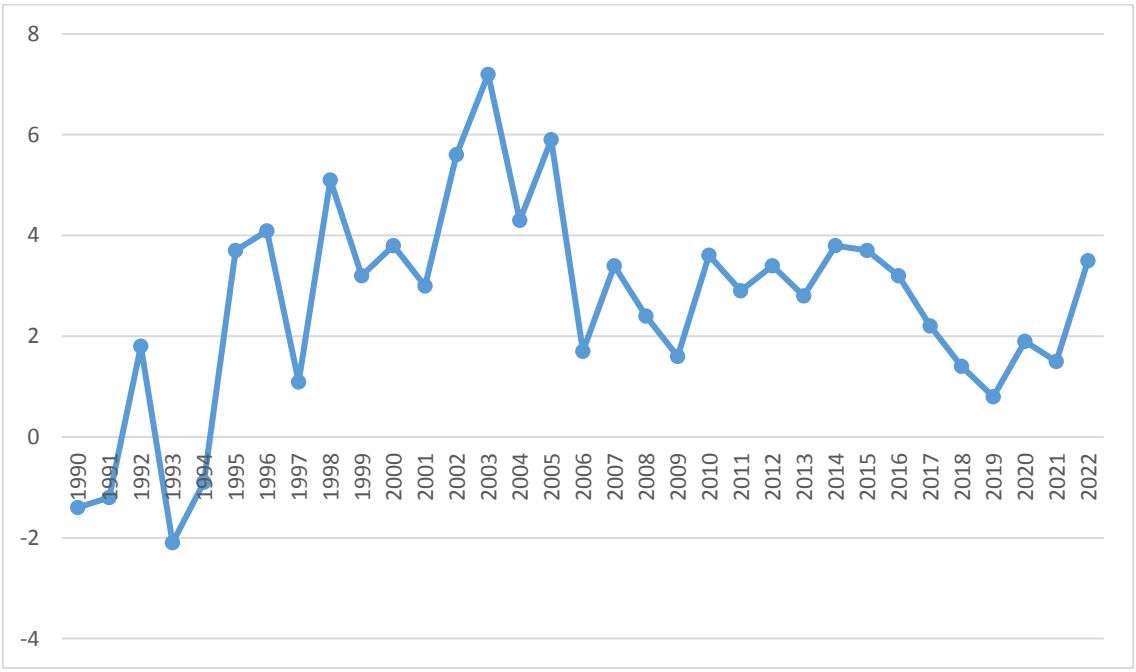

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

يتضح من الجدول أعلاه أنه قد مر معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2022) بعدة مراحل تماشيا مع مختلف البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر.

كان معدل النمو سالبا خلال الفترة 1990–1994، ليرتفع سنة 1995 إلى % 3.7 وهذا نتيجة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والإصلاحات الناتجة عنها، ثم انخفض سنة 1997 إلى % 1.09، ثم ارتفع معدل النمو إلى 5.1% سنة 1998 وهذا راجع لانطلاق قطاع الصناعة والموسم الفلاحي الجيد. أما في الفترة الممتدة بين 1999 و 2003 فقد سجل نمو منتظم للاقتصاد و هذا تزامنا مع تطبيق الحكومة لبرنامج الانعاش الاقتصادي الذي كان يهدف الى تحقيق معدل نمو لا يقل عن 5%، حيث ارتفع معدل النمو من 3.2% سنة 1999 إلى 7.2% سنة 2003، لتكون أعلى نسبة سجلها معدل النمو في طول فترة (1990–2021) وهذا بفضل نتائج القطاع الفلاحي الذي سجل نموا قدره% 17 سنة 2003، وقطاع المحروقات الذي يعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي حيث مثل نسبة % 8.8 من حجم الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2004 مقابل 9.4% لقطاع الفلاحة و6.3% لقطاع الصناعة، ثم بدأ معدل النمو في الانخفاض في سنة 2004 و2005 تزامنا مع اصدار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي واستمر في الانخفاض ليصل الى 1.7% سنة 2006 وهذا بسبب انخفاض نمو القطاعات خارج المحروقات حيث سجلت نسبة نمو% 48.7 لسنة 2006 مقابل 59% سنة 2005.

عاد معدل النمو للارتفاع في فترة 2007–2008 بسبب نمو قطاع الأشغال العمومية بمقدار% 9.8 وكذا الخدمات المسوقة بنسبة 7.8% سنة 2008، ثم لينخفض إلى 1.6% سنة 2009، تزامنا مع الأزمة الاقتصادية العالمية وتراجع قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار البترول إلى نسبة 31.2% لسنة 2009،ثم يرتفع في 2010 تزامنا مع فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الى نسبة 3.61% وهذا راجع لارتفاع معدل نمو قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية، وينخفض إلى % 2.9 سنة 2011، ويعود للارتفاع سنة 2012 إلى 3.4% لينخفض سنة 2013 إلى 2.8%، ليرتفع مرة أخرى في فترة 2014–2015 راجع إلى انتعاش قطاع المحروقات بالإضافة إلى نمو قطاع الخدمات المسوقة، أما الفترة (2015–2019) تزامنا مع إكمال البرامج السابقة حيث أعطت الأولوية للمنتوج الوطني قصد التخلص من تبعية المحروقات، فقد شهدت انخفاض على مستوى معدل النمو لتسجل نسبة 0.8% سنة 2019 وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وترتفع سنة 2020 الى% 1.9 و% 1.5 سنة 2021 و سنة 2022 بنسبة3.5%.

انتهجت الجزائر خلال المرحلة 2000–2022 سياسة مالية توسعية من خلال البرامج المالية الكبرى من أجل تشجيع الاستثمارات وإقامة صناعات وبالرغم من استقلالية بنك الجزائر الكبيرة في هذه الفترة إلا أن معدل النمو بقي ضعيف وهذا راجع لارتباطه بعوامل خارجية متمثلة في انحصاره على قطاع المحروقات بحيث كان معدل النمو في الجزائر يتأثر بتغيرات أسعار البترول العالمية، بالإضافة إلى

الظروف الطبيعية التي كانت تؤثر في الإنتاج الفلاحي، وخلال هذه المرحلة استخدم بنك الجزائر سياسة نقدية انكماشية كانت تهدف إلى امتصاص فائض السيولة الهيكلية التي كان يعاني منها الجهاز البنكي منذ 2002.

- **أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل النمو الاقتصادي:**

من خلال النتائج المتوصل إليها نرى بأن النمو سجل ارتفاعات ضعيفة نوعا ما خلال فترة الاستقلالية ما يترجم تسجيل علاقة طردية بين الاستقلالية والنمو ولو كانت قليلة. وهذا بسبب أن النمو الاقتصادي تأثر بعوامل خارجية تنحصر على أسعار النفط وعليه فإن النمو الاقتصادي لم يتأثر بدرجة كبيرة من استقلالية السلطة النقدية خلال قانون النقد والقرض 90-10 وكل التعديلات التي طرأت عليه (الامر 01-01 والأمر 03-11 والأمر 17-10).

الفرع الثاني: أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل البطالة.

- **تطور معدل البطالة:**

يعتبر هدف التشغيل ثاني أهداف السياسة النقدية في الجزائر، حيث نص قانون النقد والقرض رقم 90-10 على هدف التشغيل والقضاء على البطالة من خلال مادته 56.

يرتبط التشغيل بهدف النمو الاقتصادي، وهذا الارتباط يعني بأن عدم تحقيق معدلات نمو سنوية مرتفعة يؤدي إلى عدم تحقيق التشغيل الكامل مما يترتب عليه انعدام امتصاص البطالة وهو الواقع في الاقتصاد الجزائري، وما يهمنا هو تطور معدلات البطالة بعد تفعيل دور السلطات النقدية من خلال قانون النقد والقرض في مجال السياسة النقدية.

إن سياسة التشغيل في الجزائر تغيرت في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، فقد أصبحت تبنى على أرباح إنتاجية العمل المحققة والمردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية عكس ما كانت عليه في التسيير الإداري للاقتصاد وحق المواطن في الشغل كهدف اجتماعي تضمنه الدولة وما تولد عن ذلك من بطالة مقنعة لا تضيف شيئا للإنتاج [1]. إن مشكلة البطالة في الجزائر ظهرت منذ أزمة النفط 1986 التي أدت إلى تراجع الاستثمارات العمومية مما أدى إلى انخفاض مناصب الشغل، بعدها مرت الدولة الجزائرية بفترة التسعينات حيث عرف الاقتصاد الوطني احتلالا كبيرا في التوازنات الداخلية والخارجية وضغط المديونية على الخصوص، بالإضافة إلى عمليات إعادة هيكلة القطاع الصناعي وما تبعه من تسريح كبير للعمال[2].

[1] بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004-2005، ص 266.

[2] بن طالبي فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013، ص 271.

من خلال الجدول الموالي سيتم عرض تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة التي بدأت تعمل فيها السياسة النقدية كأداة للتأثير في النشاط الاقتصادي (2022–1990):

الجدول رقم (11): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2022–1990)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة	21.7	20.3	21.4	23.2	24.4	27.9	28.7	25.4	28
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	29.2	29.5	27.3	25.7	23.7	17.6	15.4	12.3	13.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2	11.9
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022			
معدل البطالة	11.7	11.7	11.4	12.6	12.7	12.7			

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (09): منحنى يمثل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

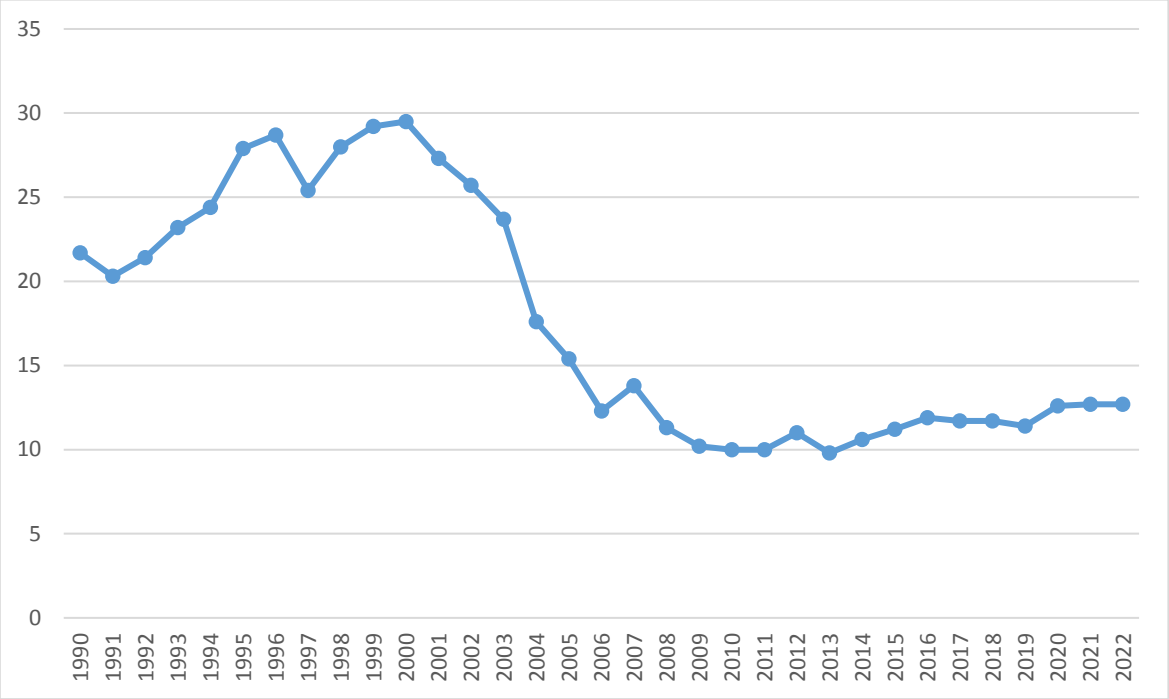

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

شهد الاقتصاد الوطني في الجزائر معدلات بطالة كبيرة مست جميع الفئات الاجتماعية بما فيها الشباب و أصحاب الشهادات العلمية ،حيث ارتفعت نسبة البطالة من 21.7% سنة 1990 إلى 24.4% سنة 1994، وكان السبب في هذا الارتفاع يعود بالدرجة الأولى للأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال فترة التسعينات بسبب انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية المطبقة والمتفق عليها مع صندوق النقد الدولي في إطار التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى الرأسمالي وخصخصة المؤسسات، ما نتج عنه تسريح للعمال وغلق المؤسسات العمومية. ثم استقرت معدلات البطالة بنسبة ما بين 27% و 28% خلال الفترة ما بين 1995 و 1999، لتبلغ أقصى حد سنة 2000 بنسبة 29.5% ، ولكن بدأت معدلات البطالة بالانخفاض لتبلغ 23.7% سنة 2003 و17.6% سنة 2004 ، لتصل إلى معدل12.3% سنة 2006 ، ويعود انخفاض البطالة في هذه الفترة الى برنامج الانعاش الاقتصادي الذي أجرته الحكومة من خلال زيادة حجم المشاريع الاستثمارية وهذا ما يؤكده زيادة الانفاق العام خلال هذه المرحلة، بالإضافة إلى إحداث آليات جديدة للتقليل من حجم البطالة وكالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حيث خصص مبلغ 9000مليار دينار جزائري خلال الفترة 2001-2004 لإنشاء حوالي 22000 منصب شغل، وعن طريق استحداث جهاز عقود ما قبل التشغيل من طرف الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب ومكافحة بطالة الشباب الحائزين على شهادة التعليم العالي، وخرجي معاهد التكوين الوطنية والباحثين عن منصب عمل لأول

مرة. أما الفترة 2006–2009 انخفضت البطالة حيث تزامنت هذه الفترة مع إطلاق الجزائر لبرنامج دعم النمو الاقتصادي، حيث خصص له مبلغ مالي ب قدر 4.203.00 مليار دينار جزائري، كما ساهم التحسن في أسعار النفط إلى زيادة حجم الانفاق وتمويل برنامج دعم النمو، كما ساعدت الصيغة الجديدة لإدماج حاملي الشهادات التي ظهرت سنة 2008 في التقليل من حجم البطالة. وأما الفترة الممتدة من 2010–2014 تزامنا مع إطلاق الجزائر للبرنامج التكميلي لدعم النمو حيث خصص له غلاف مالي بقدر 21.21400 مليار دينار جزائري قد بلغت نسبة البطالة 10% سنة 2010 وسنة 2011 ثم انخفضت إلى أدنى نسبة % 9.8 سنة 2013 لتعود للارتفاع إلى 10.6% سنة 2014، وهذا بسبب ارتفاع نسبة البطالة لدى خرجي الجامعات والمعاهد العليا. بالرغم من تمتع بنك الجزائر باستقلالية كبيرة في ظل قانون النقد والقرض 90–10 والامر 03–11، إلا أن بنك الجزائر من خلال السياسة النقدية المطبقة خلال المرحلة 2000–2014 لم يكن لها أي دور في تخفيض البطالة، لأن بنك الجزائر كان يهدف خلال هذه الفترة إلى امتصاص الفائض من السيولة عن طريق تطبيق سياسة نقدية انكماشية تتمثل في رفع معدل الاحتياطي الإجباري واستحداث أدوات جديدة أخرى من أجل امتصاص فائض السيولة.

عرفت المرحلة من سنة 2015 – 2022 ارتفاعا في معدل البطالة حيث بلغت نسبة البطالة سنة 2015 إلى % 11.2 وارتفعت لتصل إلى 11.9% سنة 2016 والسبب في ذلك الانخفاض الذي شهدته أسعار البترول مما أثر على خفض الموارد المالية للدولة الأمر الذي أدى بالدولة إلى إتباع سياسات تقشفية من خلال تخفيض حجم الانفاق العام، تقليص الاستثمار العمومي وتجميد التوظيف من أجل المحافظة على الموارد المالية، إلى أن تصل سنة 2021 وسنة 2022 الى % 12.7.

بالرغم من استقلالية بنك الجزائر في تنفيذ ورسم السياسة النقدية إلا أن هذه الأخيرة لم تتمكن من تحقيق هدف التشغيل خلال الفترة (2022–1990).

- **أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل البطالة:**

بالرغم من ارتفاع درجة الاستقلالية في ظل قانون النقد والقرض، إلا أن الجزائر سجلت معدلات بطالة مرتفعة، ما يترجم لوجود علاقة عكسية بين مؤشر الاستقلالية والبطالة. هذا ما يفسر أن بنك الجزائر رغم استقلاليته لم يتمكن من تحقيق معدلات بطالة منخفضة وعليه لم يحقق هدف التشغيل.

الفرع الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل التضخم.

- **تطور معدل التضخم:**

إن استقرار أسعار أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، وأن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة.

يعتبر التضخم من أهم التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني الجزائري ولهذا قام قانون النقد والقرض 90-10 في المادة 55 بتحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، لتشمل هدف استقرار الأسعار، وهذا الهدف أكدت عليه المادة 35 من الامر 03-11، "إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاض على استقرار الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك ويبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية الذي حدده بنك الجزائر هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم التي يقيسها مؤشر أسعار الاستهلاك". ثم أصدر الامر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 الذي عدل المادة 35 ليصبح الهدف الأول لبنك الجزائر هو المحافظة على استقرار الأسعار.

الجدول التالي يشرح تطورات وتيرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022):

الجدول رقم (12): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	16,6	25,8	31,6	20,5	29	29,7	18,7	5,7	4,9
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	2,6	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	4,9	5,7	3,9	4,5	8,9	3,2	2,9	4,8	6,4
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022			
معدل التضخم	5,6	4,3	2	3,6	7,2	9,3			

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقارير والنشرات الإحصائية لبنك الجزائر وإحصائيات البنك الدولي.

الشكل رقم (10): منحنى بياني يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

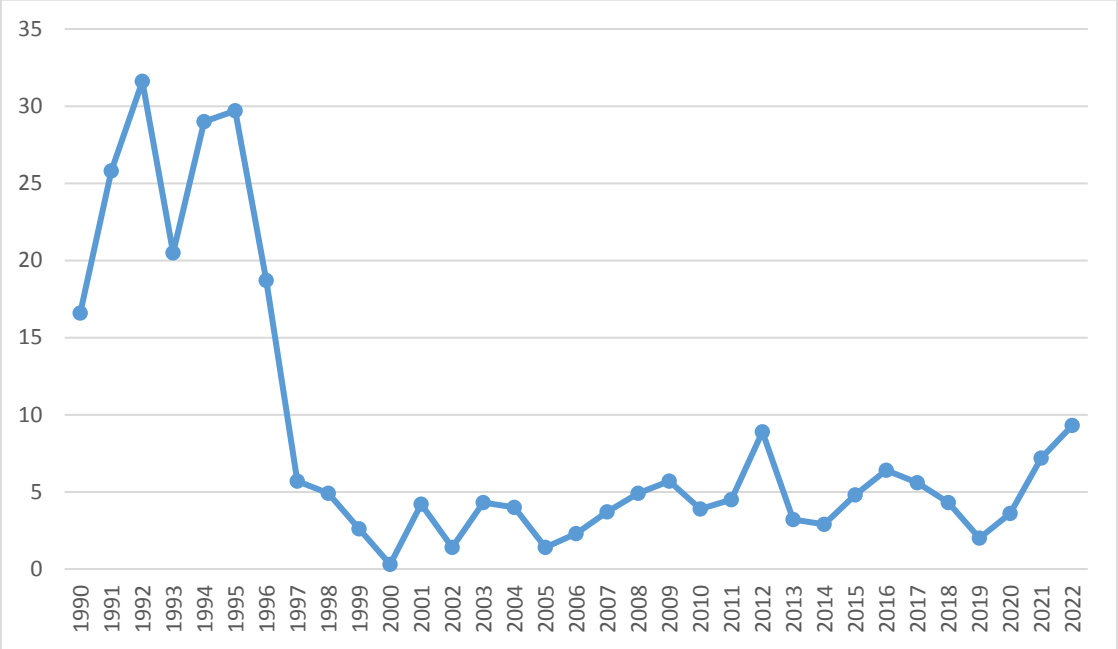

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال ما سبق نلاحظ أن التضخم كان في ارتفاع مطرد منذ 1990حيث عمل بنك الجزائر على محاولة تخفيض تسارع التضخم في ظل التطهير المالي إلى أن وصل لأقصى حد له 31.6% سنة 1992 في ظل ارتفاع الأجور ومواصلة تحرير أنظمة أسعار السلع والخدمات، ليستقر عند حدود% 29 سنتي 1994 و 1995 من خلال تخفيض بنك الجزائر سعر الصرف لتحسين المنافسة، ثم ليتراجع إلى 18.7% سنة 1996، وهذا راجع لقيام الدولة الجزائرية بتحرير الأسعار بعد صدور قانون تحرير الأسعار سنة 1989 مما أدى إلى زيادة المستوى العام للأسعار، كما أن لجوء الحكومة إلى تغطية العجز في الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي، أدى إلى زيادة العرض النقدي بالإضافة إلى لجوء السلطات إلى تخفيض سعر الصرف مما انعكس في صورة ارتفاع معدل التضخم وأسعار السلع المستوردة وتكلفة خدمة الديون الخارجية، أما خلال المرحلة الممتدة من 1996- 2000 عرفت انخفاض في معدل التضخم بحيث تراجع من 18.7% سنة 1996 إلى 5.7% سنة 1997 إلى 4.9% سنة 1998 وسنة 1999 بنسبة 2.6% حتى إلى أدنى معدل له بقدر 0.3% سنة 2000، يمكن تفسير هذا الانخفاض إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، حيث عملت الحكومة على تقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة من خلال تخفيض النفقات، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية من خلال اتخاذ اساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط وسنة 2001 عاد معدل التضخم للارتفاع مجددا ليبلغ 4.2% وهذا بسبب ارتفاع نمو الكتلة النقدية M2 بنسبة% 22.3 وبرنامج الإنعاش الاقتصادي، أما الفترة 2002- 2009 عرف معدل البطالة تذبذ بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ % 1.4 بسبب تراجع معدل نمو الكتلة

النقديةM2 سنة 2002 ليرتفع إلى 5.7% سنة 2009، وهذا بسبب التوسع في السياسة المالية وتزامنا مع برنامج دعم النمو الاقتصادي، وقد انخفض معدل التضخم سنة 2010 إلى 3.9% وهذا راجع لاحتواء بنك الجزائر الوضع وامتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال استحداث أدوات جديدة (أداة استرجاع السيولة و تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة)، ثم ليرتفع سنة 2011 إلى 4.5% ثم ليبلغ 8.9% سنة 2012 وهذا الارتفاع يفسر بالتزايد الكبير في حجم النفقات العامة الموجهة لبرامج دعم النمو، وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج، والاستيراد والزيادة في الأجور لفائدة موظفي الإدارة العمومية، مما ترتب عليه زيادة الطلب على السلع، وهذا ما أدى إلى ارتفاع في الأسعار لبعض المنتجات. ثم عاد معدل التضخم إلى الانخفاض سنة 2013 حيث بلغ % 3.2 وهذا راجع لاستحداث بنك الجزائر لأداة استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل فائدة % 1.5 التي ساهمت في تقليص أثر فائض السيولة على التضخم، واستمر في الانخفاض خلال سنة 2014 بنسبة % 2.9 محققا الهدف المسطر من قبل مجلس النقد والقرض (الا يتجاوز التضخم 4%).

عاد معدل التضخم للارتفاع خلال الفترة 2015-2016 بسبب النقائص الموجودة لضبط الأسواق والوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، وابتداءا من سنة 2018 الى سنة 2020 عاد معدل التضخم للانخفاض حيث سجل نسب أقل من نسبة التضخم المستهدف (4%)، وهذا راجع إلى انخفاض بعض أسعار المنتجات الغذائية (المنتجات الفلاحية الطازجة) ليعود إلى الارتفاع سنة 2021 بنسبة7.2% و 9.3% سنة 2022 بسبب أزمة الكوفيد التي مست العالم.

- **أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل التضخم:**

في ظل قانون النقد والقرض عند درجة استقلالية 0.4777: عرفت الفترة في البداية ارتفاع لمستويات التضخم ولكن بعد 1996 شهدت تراجع لمعدلات التضخم نتيجة للتأثر بدرجة الاستقلالية العالية لبنك الجزائر الذي عمل على احتواء معدلات التضخم المرتفعة من خلال إتباع سياسة نقدية صارمة مجسدا كل مبادئ الاستقلالية الفعلية.

في ظل الامر 01-01 عند درجة استقلالية 0.3987: انخفاض درجة الاستقلالية أدى إلى التقليل من صلاحيات بنك الجزائر هذا ما دفع معدلات التضخم نحو الارتفاع. هذا يعني وجود علاقة عكسية بين انخفاض الاستقلالية وارتفاع في التضخم.

في ظل الامر 03-11 عند درجة استقلالية 0.4760: الارتفاع الملحوظ لنسبة الاستقلالية أدى إلى تراجع معدلات التضخم وأصبحت مستقرة نوعا ما.

في ظل الامر 17-10 عند درجة استقلالية 0.4430: انخفاض الاستقلالية صاحبه ارتفاع نوعا ما لمعدلات التضخم.

الفرع الرابع: أثر استقلالية بنك الجزائر على توازن ميزان المدفوعات.

- **تطور ميزان المدفوعات:**

يعتبر هدف التوازن الخارجي من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية التي يسعى بنك الجزائر إلى تحقيق استقرار على مستواها، حيث نص قانون النقد والقرض رقم 90-10 في مادته 55 على ضرورة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وهذا أيضا ما أكد عليه الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض في المادة رقم 19.

يرتبط التوازن الخارجي بتحسن وضعية ميزان المدفوعات من جهة حيث نجد أن ميزان المدفوعات في الجزائر يتعلق بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات، هذا ما يجعل وضعيته رهن أسعار النفط في السوق العالمية، ومن جهة أخرى يرتبط التوازن الخارجي بتحسن استقرار الصرف الذي يقع عائق تحقيقه على بنك الجزائر.

الجدول رقم (13): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2022-1990).

السنوات	سعر الصرف (دينار جزائري مقابل دولار امريكي)	ميزان المدفوعات
1990	8,95	24,4
1991	18,47	52,9
1992	21,83	67
1993	23,34	30,2
1994	35,09	4,3-
1995	47,69	6,2-
1996	54,75	1,12
1997	57,72	1,16
1998	58,73	1,74-
1999	66,64	23,8-
2000	75,28	5,57
2001	77,27	6,19
2002	79,68	3,65
2003	77,37	7,59
2004	72,06	9,25
2005	73,36	16,94
2006	72,64	17,73
2007	69,36	29,55
2008	64,56	36,99
2009	72,64	3,86
2010	74,40	15,32

20,14	72,85	**2011**
12,05	77,55	**2012**
0,13	79,38	**2013**
5,88-	80,56	**2014**
27,53-	100,46	**2015**
26,03-	109,46	**2016**
21,762-	110,96	**2017**
15,82-	116,61	**2018**
16,92-	119,36	**2019**
16,36-	126,82	**2020**
1,66-	138,83	**2021**
11,57	145,26	**2022**

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على النشرات الاحصائية لبنك الجزائر 1992-2020 والتقارير السنوية 2006، 2008، 2010، 2015، 2020.

الشكل رقم (11): منحنى بياني يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

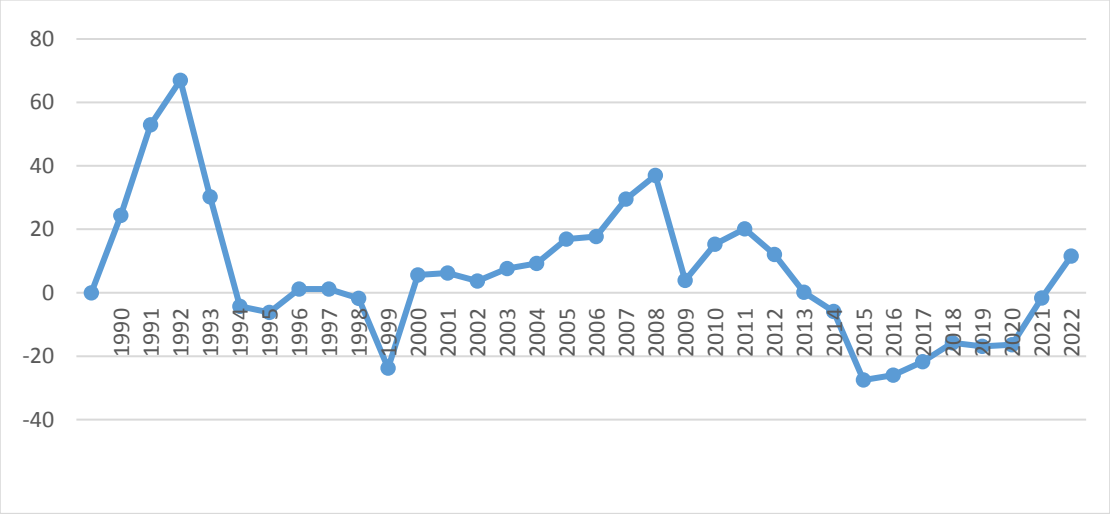

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول السابق.

شهد ميزان المدفوعات خلال المرحلة (1990-1993) رصيدا موجبا وذلك بسبب تحسن أسعار النفط في تلك الفترة حيث بلغت اقصى حد بقدر 4.24 مليار دولار للبرميل الواحد سنة 1990، اما المرحلة (1994-1995) عرف ميزان المدفوعات رصيد سالب 4300- مليون دولار سنة 1994 و 6200 مليون دولار سنة1995، وذلك نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات الجزائرية من جهة، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط، ومن جهة أخرى قد سجل ارتفاع في قيمة الواردات لتصل الى 9.2 مليار دولار سنة 1994، أما خلال المرحلة (1996-1997) أصبح رصيد ميزان المدفوعات

مرتفعا وذلك نظرا لتحسن سعر النفط خلال هذه الفترة ، حيث ارتفع رصيد ميزان المدفوعات إلى 1120 و1160 مليار دولار سنة 1994، إلا أن المرحلة (1999–1998) سجلت رصيد سالب حيث انخفض رصيد ميزان المدفوعات إلى 1740– مليون دولار سنة 1998 و2380– مليون دولار سنة 1999 وذلك تزامنا مع الأزمة العالمية سنة 1998 التي أدت إلى تدهور أسعار البترول وانخفض إلى مستوى 12 دولار للبرميل، وابتداءا من 2000 الى غاية 2008 تم تحقيق فائض مستمر في ميزان المدفوعات، وهذا نتيجة للثورة التي شهدتها سوق النفط بتزايد أسعار البترول، حيث وصل الفائض المسجل في المدفوعات سنة 2008 إلى 36990 مليون دولار، إلا أنه سنة 2009 تراجع بشكل كبير حيث بلغ 3860 مليون دولار ،ثم ارتفع الى 20140 مليون دولار سنة 2011، وسنة 2013 انخفض رصيد ميزان المدفوعات بشكل كبير حيث بلغ 130 مليون ليسجل مرة أخرى رصيدا سالبا سنة 2014 بقدر 588– مليون دولار، وأكبر عجز له بمقدار 2753– مليون دولار سنة 2015، وذلك راجع لأزمة 2014 التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول وعليه انخفاض قيمة الصادرات، واستمر بتسجيل العجز الى غاية سنة 2021 ليرتفع سنة 2022 بقدر 1157 مليون دولار.

أما بالنسبة لأداة سعر الصرف التي تستخدمها السياسة النقدية قصد التأثير على ميزان المدفوعات من خلال رفعه أو خفضه فنلاحظ أنه عرف تزايدا مستمرا خلال المرحلة (1990–1999) حيث كانت قيمته 8.95 سنة 1990، وسنة 1991 كانت قيمته 18.47، إلى أن وصل سنة 1996 بقيمة 54.75، ثم 66.64 سنة 1999، بعدها يشهد سعر الصرف قيم مستقرة نوعا ما خلال المرحلة (2013–2000)، حيث كان السعر بقيمة 75.28 دينار في سنة 2000، ونلاحظ سنة 2002 ارتفع نوعا ما بقيمة 79.68، وهذا بسبب التخفيض لقيمة العملة الذي اتخذه بنك الجزائر قصد تقليص الفارق في سعر الصرف الموازي مع سعر الصرف الإسمي، ثم انخفض سعر الصرف نوعا ما مما يترتب عليه تحسن في قيمة الدينار خلال الفترة (2007–2004)، وهذا نتيجة لزيادة العرض على العملات الأجنبية بسبب ارتفاع احتياطات الصرف نظرا لانتعاش أسعار النفط، واستمر في حدود هذه القيمة إلى غاية سنة 2013 مقابل 79.38، ليرتفع سنة 2014 بقيمة 80.56 وذلك راجع للتخفيض الذي اتخذه بنك الجزائر لقيمة العملة قصد الحد من الواردات، ثم سجل سعر الصرف ارتفاعا متصاعدا في المرحلة (2022–2015).

- **أثر استقلالية بنك الجزائر على توازن ميزان المدفوعات:**

يمكن القول بأنه توجد علاقة عكسية بين درجة الاستقلالية وميزان المدفوعات عبر قانون النقد والقرض 90–10والتعديلات التي طرأت عليه (الأمر01–01 و الأمر03–11 والأمر 17–10) وهذا راجع إلى أن ميزان المدفوعات هو سجل العمليات مع القطاع الخارجي، وعليه تتحكم في معدله عدة عوامل

خارج الاقتصاد الوطني المحلي كسياسة سعر الصرف وقوة العملة خارجيا وكذا حجم العلاقات التجارية ودرجة الحرية لحركة رؤوس الأموال كما نجد تأثره بمعدلات التضخم، وخصوصا تأثره بقطاع المحروقات وأسعار البترول في السوق العالمية، وعليه يمكن القول بأن تأثير درجة استقلالية بنك الجزائر ضعيفة نوعا ما على ميزان المدفوعات حتى تكاد تنعدم.

خلاصة الفصل:

في إطار التحول من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، اضطرت الجزائر إلى تبني إجراء اصلاح جديد تمثل في قانون النقد والقرض 90-10، الذي يعتبر نقلة جذرية للنظام المصرفي الجزائري، حيث استرجع فيه بنك الجزائر صلاحياته كسلطة نقدية لاتخاذ القرارات المتعلقة بأداء وتنفيذ السياسة النقدية، بحيث لا يمكن الحديث عن استقلالية بنك الجزائر إلا بهذا القانون.

تعتبر الإصـــلاحات المتعددة لقانون النقد والقرض 90-10 المتمثلة في الأمر 01-01 والأمر 03-11 والأمر رقم 17-10 التي عملت على التحكم في مستويات الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر ضمانا لاســتقلالية البنك المركزي الجزائري عن تأثير الســلطة التنفيذية بحيث أعاد هذه الإصـــلاحات الاعتبار للسياسة النقدية من خلال تطبيق أدواتها لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق أهدافها.

أدت استقلالية بنك الجزائر إلى التنويع في استخدام أدوات السياسة النقدية حسب ما تتطلبه الأوضاع الاقتصادية وخاصة الوضعية النقدية في البلاد، حيث استخدم بنك الجزائر أدوات عديدة كمعدل الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم، أدوات استرجاع السيولة والودائع المغلة للفائدة.

وفي محاولة لمعرفة استقلالية بنك الجزائر وأثرها على أهداف السياسة النقدية وفي معالجة الاختلالات الاقتصادية نجد أن استقلالية بنك الجزائر لم يكن له دور كبير في التخفيف من حدة التضخم ولا رفع مستويات النمو الاقتصادي والحد من البطالة، أو حتى التحسين في وضعية ميزان المدفوعات، وهذا استنادا إلى المؤشرات الاقتصادية والسياسات المنتهجة، كما هو الحال بالنسبة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات حيث لم يرتبط بالاستقلالية نظرا لارتباطه بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

شهدت الاستقلالية تذبذبا نتيجة للتعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض لكنها لم تكن في مجملها تعمل على تفعيل الاستقلالية بل تراجعها في بعض الأحيان ولم تصاحب فترات ارتفاع درجة الاستقلالية تطور ملحوظ لأداء السياسة النقدية، مما يوضح عدم بلوغ أهداف السياسة النقدية رغم وجود درجات للاستقلالية.

خاتمة عامة

خاتمة:

يعتبر البنك المركزي جزء لا يتجزأ من السيادة الاقتصادية، فهو مؤسسة نقدية مملوكة للسلطة الحكومية، يتربع على قمة النظام المصرفي، ويتولى عملية تحديد وتنفيذ السياسة النقدية بما يتناسب مع الأهداف الاقتصادية.

بالرغم من اختلاف البنوك المركزية في العالم من حيث الشـــكل والوظائف من دولة إلى أخرى، إلا أنها تشـترك في بعض المميزات والخصـائص التي تجعل منها المشـرف الوحيد والقائد المكلف بالسـوق النقدية، حيث يستخدم فيها مجموعة من الأدوات المباشرة والغير مباشرة من أجل الوصـول إلى الأهداف المسطرة.

تبعا للتطورات الحديثة لوظائف البنوك المركزية في العالم، وقع على عاتق البنك المركزي استعمال الأدوات الغير مباشرة لتحقيق النمو الاقتصادي ومحاربة التضخم مما يوجه البنك المركزي نحو الاستقلالية، وهذا لرفع فعالية السياسة النقدية والتأكيد على مصداقيتها، لما يجعل من إدارة السياسة النقدية أهم وظيفة للبنك المركزي.

تعتبر الاستقلالية من أهم المواضيع المطروحة في الوقت الحالي ويقصد بها حرية البنك المركزي في أداء وتنفيذ السياسة النقدية من خلال اختيار الأدوات المناسبة من أجل تحقيق أهدافه بعيدا عن الضغوطات التي تمارسها الحكومة، ومن هنا ثارت مشكلة تبعية البنك المركزي للدولة وتنفيذ أوامرها بتوجيه السياسة النقدية بما يتوافق مع أهداف السلطة التنفيذية والتي قد تتعارض مع أهداف السياسة النقدية كهدف استقرار الأسعار وبهذا فرضت قضية استقلالية البنك المركزي نفسها كشرط لضمان إمكانية البنك المركزي برسم و تنفيذ السياسة النقدية على نحو يحقق أهدافها.

لقد اختلفت الآراء حول مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة بين مؤيد ومعارض وهذا بسبب اختلاف درجة الاستقلالية من دولة إلى أخرى، حيث يتم تحديد درجة الاستقلالية عن طريق مجموعة من المعايير كسلطة الحكومة في تعيين أعضاء البنك ومدة ولايتهم، مدى التزام البنك في تحقيق الأهداف وكذا تمويل العجز لدى الخزينة العمومية.

تعتبر السياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية للبلاد، من أجل التحكم في المعروض النقدي قصد الوصول إلى أهداف نهائية كالنمو الاقتصادي، السيطرة على التضخم وتحقيق التشغيل الكامل، إلا أن البنك المركزي لا يمكنه التحكم مباشرة في الأهداف النهائية ولذلك يلجأ الى استعمال أهداف وسيطة كسعر الفائدة وسعر الصرف، ويستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات المباشرة كالإقناع الأدبي من أجل التحكم في عرض النقود، وأدوات غير مباشرة كمعدل الاحتياطي الإجباري، سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، ومن خلال هذا يقوم البنك المركزي بتوجيه السياسة الائتمانية للدولة .

أما عن فعالية السياسة النقدية فهي تكمن في مختلف المتغيرات الاقتصادية وينتقل أثر هذه السياسة عبر قنوات مختلفة كسعر الصرف وسعر الفائدة وقناة الائتمان، ويتم اختيار القناة تماشيا مع ظروف الاقتصاد في البلد.

ولدراسة استقلالية بنك الجزائر تطرقنا إلى أهم الاصلاحات التي قامت بها الجزائر في المجال النقدي والمالي منذ الاستقلال إلى غاية صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض وهذا تماشيا مع التحول لاقتصاد السوق، حيث تميزت الفترة قبل 1990 بسيطرة الحكومة على البنك المركزي من خلال وزير المالية الذي أفقد البنك العديد من صلاحياته، ويعتبر قانون النقد والقرض 90-10 نقلة نوعية للنظام المصرفي وعنوان للاستقلالية لبنك الجزائر، يؤكد من خلاله استرجاع بنك الجزائر سلطاته وصلاحياته كسلطة نقدية مكلفة باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالنقد والقرض، ولقد منح هذا الإصلاح الاستقلالية الشخصية لبنك الجزائر تتمثل في طريقة تعيينه للأعضاء المشرفين على البنك ومدة صلاحيتهم، و تحديد الأهداف التي يتعين على بنك الجزائر تحقيقها والتي تتمثل في تحقيق معدل نمو مرتفع، تحقيق التشغيل الكامل والاستقرار في الأسعار، وكذا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ولكن ما يعاب عليه هو طريقة فهمه وتطبيقه نتيجة لسوء استخدام الصلاحيات الممنوحة في ظل نقص خبرة المسيرين وفشل هيئات المراقبة والقرار، مما جعل السلطة النقدية تغير النظر في حدود الاستقلالية من خلال اصدار الأمر 01-01 سنة 2001، وهو ما أكدت عليه الفضائح المالية للقطاع البنكي وافلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، ثم قام بنك الجزائر بإصدار الأمر 03-11 سنة 2003 ليلغي قانون النقد والقرض ويضع حدود لمعالم استقلالية بنك الجزائر من خلال التحكم في اللجان المختصة وتعزيز صلاحيات البنك من خلال الوظائف الموكلة إليه، وكإجراء أخير قام بنك الجزائر بإصدار الأمر 17-10 سنة 2017 الذي يحمل في طياته إمكانية تمويل البنك للخزينة مما أدى الى تراجع استقلالية بنك الجزائر.

أما فيما يخص مسار السياسة النقدية في الجزائر فقد أثرت درجة استقلالية بنك الجزائر على استعماله لأدوات السياسة النقدية، كأداة الاحتياطي الإجباري حيث استعملت من أجل امتصاص الفائض في السيولة منذ سنة 2000، كما قام بنك الجزائر باستخدام معدل إعادة الخصم من أجل امتصاص السيولة البنكية لكنه لم يحقق نتائجه في هذه الفترة نتيجة لفوائض البنوك وعدم لجوئها إلى بنك الجزائر من أجل إعادة خصم سنداتها، وفي ظل هذه الأوضاع لجأ بنك الجزائر إلى استحداث أدوات جديدة لاسترجاع السيولة كأداة استرجاع السيولة لسبعة أيام سنة 2002، التي ساهمت بامتصاص الفوائض، واصدر أيضا أداة الاسترجاع لمدة 3 أشهر سنة 2005 ولمدة 6 أشهر سنة 2013 ليتوقف العمل بها سنة 2015 نظرا لانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية ما نتج عنه انخفاض للفوائض لدى البنوك.

وفي ظل التطورات السابقة وبالرغم من درجة الاستقلالية الكبيرة لبنك الجزائر إلا أن هدف النمو كان مرتبط أساسا بأسعار النفط في الأسواق الدولية، كما أن فشل بنك الجزائر من السيطرة على التضخم يرجع بالأساس إلى الاستقلالية الممنوحة له في استعمال أدوات السياسة النقدية خلال هذه الفترة، والتحول الى استخدام الأدوات الغير مباشرة وهذا ما أدى إلى فشل تحقيق هدف التشغيل الكامل وكبح معدلات البطالة، أما بالنسبة إلى هدف تحقيق التوازن لميزان المدفوعات فإن الاستقلالية لو تنجح في تحقيق الفوائض لدى ميزان المدفوعات خاصة بعد انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: هناك أثر مباشر لدرجة استقلالية بنك الجزائر على أداء السياسة النقدية وأثر غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية خاصة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية من جهة، ومن جهة حسب الظروف الاقتصادية للبلد مما أدى إلى انعكاس غير مستقر لها، **فرضية صحيحة** ،توصلنا إلى أن السياسة النقدية تؤثر بشكل مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية لتحريك النشاط الاقتصادي باعتبارها تمثل الجانب المالي والائتماني وأن هدفها هو ضبط التداول النقدي لتوفير السيولة اللازمة، ومن جهة هناك أثار غير مرغوب فيها للسياسة النقدية على أهدافها وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية سواء كانت مدروسة بشكل مباشر أو غير مباشر حسب النظرية الاقتصادية.

الفرضية الثانية: تعمل السياسة النقدية على تحقيق أهداف اقتصادية خاصة بها وأهداف عامة خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية وذلك من خلال مجموعة من الأدوات المعروفة في ظل استقلالية السلطة النقدية في تحديد وتحقيق أهدافها وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، **فرضية خاطئة**، لم تستطع أدوات السياسة النقدية التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بشكل المطلوب بل حققت استقرار نسبي نظرا للسياسة الانكماشية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية مما ساهم بانخفاض معدلات التضخم بشكل مقبول، ومن جهة أخرى تحقيق بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كان اسميا (ظاهري) من خلال الاعتماد على عوامل غير مستقرة مثل اعتماد النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات على العوائد النفطية، وهذا غير كافي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

انطلاقا من الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن استقلالية البنك المركزي ضرورة حتمية خاصة مع تطور وظائفه.
- تتعلق فعالية السياسة النقدية بمدى إمكانية استخدام أدواتها الكفيلة لتحقيق الغرض الأساسي من هذا الاستخدام، وترتبط أيضا باختيار الوقت المناسب لاستخدامها في الأوضاع الاقتصادية الغير مرغوب فيها.

- يتم قياس درجة استقلالية البنك المركزي بالاعتماد على معايير أهمها: كيفية تعيين المحافظ والجهة المسؤولة عن تعيينه، فترة عهدته والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وكذا حدود منحه قروض للحكومة مما يجعل درجة الاستقلالية تختلف من دولة إلى أخرى.
- أعطى قانون النقد والقرض 90-10 أعلى درجة من الاستقلالية لبنك الجزائر مقارنة مع درجة الاستقلالية التي منحها له الأمر 01-01 والأمر 03-10 وكذا الأمر 17-10.
- يعتمد بنك الجزائر في تحقيق أهدافه على استعمال أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة بكثرة وذلك نتيجة لفعاليتها مقارنة مع الادوات المباشرة.
- عملت الاستقلالية العالية لبنك الجزائر في تحقيق معدلات نمو موجبة خلال فترة الدراسة إلا أنها مرتبطة بدرجة كبيرة لعوامل خارجية كأسعار البترول في الأسواق الدولية، أما فيما يخص التضخم والبطالة فقد ساهمت الاستقلالية لبنك الجزائر في تخفيض معدلات البطالة وكبح التضخم، أما ميزان المدفوعات فنجد أن درجة الاستقلالية لم يكن لها أثر كبير على فائض ميزان المدفوعات نظرا لارتباطه بتقلبات أسعار البترول.

توصيات الدراسة:

بناءا على النتائج المتوصل إليها، يمكن إدراج بعض التوصيات التالية:

تقليص أهداف بنك الجزائر في هدف وحيد يتمثل في كبح معدلات التضخم لما له من أثار سلبية على الدولة والمجتمع، لأن التركيز على أكثر من هدف يؤدي إلى تعارض الأهداف فيما بينها.

- إصدار قوانين شاملة ومستقرة للنظام البنكي وبنك الجزائر والابتعاد عن تعديلها في كل مرة.
- تعزيز استقلالية بنك الجزائر لضمان عدم خضوعه لضغوطات الدولة من خلال إصدار قانون جديد والسهر على جدية تطبيقها على أرض الواقع.
- البحث عن طرق جديدة للتواصل بين البنك المركزي ووزارة المالية في ظل احترام حرية الآخر من خلال إنشاء لجان عمل مشتركة.
- دعم الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر بالتطبيق الفعلي للنصوص التشريعية لضمان الأثر الإيجابي للاستقلالية.
- فرض استعمال النقود الإلكترونية للتحكم في السيولة المفرطة التي تعرقل على البنك المركزي مهمة التحكم في الكتلة النقدية المتداولة.

أفاق الدراسة:

رغم المجهودات المبذولة في إعداد هذا البحث وكل النتائج المتوصل إليها، إلا أنه لا يخلو من النقائص ولا تزال هنالك جوانب تحتاج إلى بحث ودراسة، وبهذا نكون قد ساهمنا ولو بالقليل في اثراء الموضوع الذي قد يكون محل بحث مستقبلي، وتمهيدا لبحوث لا تقل أهمية عنه نذكر منها:

- انعكاس استقلالية البنك المركزي على مخاطر الائتمان المصرفي.
- استقلالية بنك الجزائر بين النظرية والتطبيق.
- فعالية أدوات السياسة النقدية الحديثة في الجزائر.
- تداعيات الخدمات المصرفية الإلكترونية على استقلالية بنك الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية:

أولا: الكتب والمجلات

- سلمان بوذياب، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة جامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة اللأولى، بيروت، لبنان، 1996.
- ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
- يسري مهدي السامرائي، زكريا مطلك الواري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1999.
- انس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
- صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، الأردن، 1983.
- ام ج دي كوك، ترجمة عبد الواحد المخزومي، الصيرفة المركزية، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1987.
- عبد الواحد السيد عطية، التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
- عبد الرحمن يسري احمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسيات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي–البنوك الالكترونية–البنوك التجارية–السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
- محمد حسين الوادي، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1998.
- اسماعيل هاشم محمد، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005.
- سيد طه بدوي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.
- عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر، 2013.
- يسرى مهدي السامرائي، زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، دار اليازوني، العملية للنشر والتوزيع، طرابلس، 2006.
- مارتا كاستيلو، مارك سوينبورن، استقلالية البنك المركزي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 1، المجلد 29، مارس 1992.
- عمر عبد الحليم سليمان، استقلالية البنك المركزي وادارة السياسة النقدية، جامعة حلوان، مصر، 2003.
- علي حافظ منصوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية، 1998.
- محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، اثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

- كمال امين الوصال ومحمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر 2004.
- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2008.
- محمد ادريس، السياسة النقدية، سلسلة كتابية تعريفية، العدد 17، الامارات، 2021.
- العلواني عديلة، المسير في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية، الجزائر 2014.
- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، 1985.
- سهبل مطر ذيب شوش، النقود والبنوك، دار الطباعة والنشر،1995–1996.
- أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، مصر، 2006.
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، الدار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.
- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية –حالة الجزائر–، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- صلاح الدين سعودي وكزاررمضان، انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، الجزائر، ديسمبر2020.
- عبد المنعم السيد علي، نضال سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص131.
- خلف محمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الاشارة الى التجربة العراقية في ضوء قانون النقد والقرض العراقي رقم54 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة العراق، المجلد 7، العدد 23، العراق، 2011.
- بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر مؤسسة الرقابة الاولى بين قانون النقد والقرض 90/10 والامر 03/11، كلية العلوم الاقتصادية– التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، غرداية، الجزائر، 2012.
- ليلى معمري، سمير يحياوي، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 02، 2017.
- حيدوش سعدية وسنوسي علي، قياس درجة استقلالية بنك الجزائر لنموذج CWN، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 1.
- فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000–2011 ،بحوث اقتصادية عربية، العدد61و62، جامعة تبسة ،2013.

ثانيا: المحاضرات

- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2، 2006.
- د/سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية.
- رسول حميد، محاضرات في الاقتصاد النقدي، أسواق رأسالمال، جامعة بويرة، الجزائر،2018.
- شاكر القزوني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992.

ثالثا: المذكرات

- جبار بشرى، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012–2013.
- دواخي محمد الأمين، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر 1990–2013، مذكرة لنيل شهادة الماستر، مالية وبنوك 2016–2017 جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
- آيت وازوزاينة، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016.
- موسى مبارك أحلام زوجة بوزيان، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ضل المعايير الدولية دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، الجزائر، 2005/2004.
- جدراني ميمي، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2005.
- ابرير محمد، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية، دراسة حالة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2008.
- مريم ماطي، استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2008–2009.
- معمري ليلى، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل أداء السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2013.
- الاسعد بن بردي واخرون، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، دراسة حالة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017–2018.
- سهام خالفي، قراق صفية، " فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الاهداف النهائية للسياسة النقدية، دراسة حالة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند او الحاج، البويرة، الجزائر، 2018–2019.
- بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004–2005.

- بن طالبي فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1970–2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012–*2013*.
- عجلان صباح، استقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي –حالة الجزائر–2007 – 1997، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر،2007–2008، ص49.
- عبد العزيز طيبة، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2004–2005، ص50.

رابعا: القوانين

- الامر رقم01–01 المؤرخ في 27فيفري2001 المعدل والمتمم لقانون 90–10 المتعلق بالنقد والقرض.
- الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2003.
- المادة 104 من الامر 03–11 المتمم والمعدل للقانون رقم 90–10 المتعلق بالنقد والقرض.
- المادتان 130–131 من الامر 03–11 المتمم والمعدل للقانون رقم 90–10 المتعلق بالنقد والقرض.
- الامر رقم 10–04 المؤرخ في 26اوت2010 المعدل والمتمم للامر 03–11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم11 ،2010.
- الامر رقم 17–10 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، 2017.
- الامر رقم02–18 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، 2018.
- الامر رقم 08–20 المتعلق بقانونالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 81، 2020.
- المادة 55 من القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.
- المادة 12 من الامر 11–03 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27أوت 2003.
- المادة رقم 11 من القانون رقم90–10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14افريل 1990، الجريدة الرسمية رقم18.
- المادة رقم 143 من القانون رقم 90–10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 افريل 1990، الجريدة الرسمية رقم18.
- المادة رقم35 من الامر رقم 10–04 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80.

خامسا: المواقع

- الموقع الكتروني رسمي لبنك الجزائر www.bankofalgeria.dz
- ابو بكر خوالد، اهداف ودوافع اصدار قانون النقد والقرض والمشكلات التي حاول معاجلتها، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة ، تاريخ زيارة الموقع 2023على الساعة 16:30 من الموقع http://elarning-facsceg.univ-annaba.dz.
- الموقع الكتروني رسمي للبنك الدولي.

المراجع بالغة الأجنبية

- Bade and parkin, Central bank independence and macroeconomic performancce, 1985.
- Grilli, Masciendaro and Tabellini, Political and Monetary Institutions and Public Financial Policies in The Industrial Countries, 1991.
- Alberto Alesina and Roberto Perotti, The Political Economy of Growth (a critical survey of the recent literature), 1991.
- Alesina and Sammers, Central Bank Independence and Macroeconomic Performance, 1993.
- Klomp, Jeroen and Haan, Jakob, Central Bank Independence and Financial Instability, 2009.
- Ismail Aalouch, Politique monétaire et politique de développement dans les pays de la zone MENA, these de doctorat, université lyon, 2018.

الملاحق

الملحق رقم (1): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

المصدر: الموقع الرسمي لبنك الجزائر

الملحق رقم (2): الاستقلالية القانونية للبنك المركزي وفقا لنموذج Cukierman neyapti et wedd.

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	درجة ترتيبه
01	**المحافظ**	0,20	
	I- فترة الوظيفة		
	- أطول من 08سنوات		1,00
	- من 06 الى 08سنوات		0,75
	- 5 سنوات		0,50
	- 4 سنوات		0,25
	- أقل من 4 سنوات		0,00
	II- تعيين المحافظ من قبل		
	- مجلس المصرف المركزي		1,00
	-هيئة من مجلس المصرف المركزي والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية		0,75
	- السلطة التشريعية		0,50
	- السلطة التنفيذية		0,25
	- عضو أو اثنان من مجلس الوزراء		0,00
	III- الرفض، أو الطرد		
	- غير منصوص على الطرد		1,00
	- لأسباب لا تتعلق بالسياسة		0,83
	- استنساب مجلس المصرف		0,67
	- استنساب السلطة التشريعية		0,50
	- طرد غير مشروط متاح من خلال السلطة التشريعية		0,33
	- استنساب السلطة التنفيذية		0,17
	- طرد غير مشروط من طرف السلطة التنفيذية		0,00
	IV- هل يتقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة		
	- كلا		1,00
	- بإذن من السلطة التنفيذية		0,50
	- لا يوجد تشريع يمنع ذلك		0,00
02	**صياغة السياسة النقدية**	**0,15**	
	I- من يصوغ السياسة النقدية		
	- البنك المركزي فقط		1,00
	- البنك يشارك لكن تأثيره ضئيل		0,67
	- البنك يوصي الحكومة فقط		0,33

	– ليس للبنك قول		0,00
	II– من له الكلمة الخيرة في حل التعارض		
	– البنك في حالة المشكلة مبينة في التشريع أو القانون كأهدافه		1,00
	– الحكومة إذا كان القانون لا يبين ذلك أو إذا كانت المشكلة داخل البنك المركزي		0,80
	– هيئة من مجلس البنك والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية		0,60
	– السلطة التشريعية على قضايا السياسة		0,4
	– السلطة التنفيذية على مسائل السياسة حسب الأصول المرغبة		0,2
	– السلطة التنفيذية لها أولوية غير مشروطة		0,00
	III– دور البنك المركزي في عملية اعداد الموازنة		
	– للبنك دور نشيط		1,00
	– ليس للبنك دور		0,00
03	**الأهداف**	**0,15**	
	– استقرار الأسعار الهدف الرئيسي أو الوحيد حسب القانون والبنك المركزي له الكلمة الأخيرة في حل التعارض مع الحكومة		1,00
	– استقرار الأسعار الهدف الوحيد		0,80
	– استقرار الأسعار هدف واحد، مع أهداف أخرى تتناغم واستقرار النظام المصرفي		0,60
	– استقرار الأسعار هدف واحد، مع أهداف أخرى متعارضة، مثل العمالة الكاملة		0,40
	– لا أهداف منصوص عليها في القانون		0,20
	– الأهداف المدونة لا تتضمن استقرار الأسعار		0,00
04	**فرض حدود على اقراض الحكومة**		
	I– التسليف (حدود على الإقراض غير مورق)	0,15	
	– التسليف غير مسموح به		1,00
	– التسليف مسموح بحدود صارمة		0,67
	– التسليف مسموح بحدود مرنة		0,33
	– لا يوجد حدود قانونية للإقراض		0.00
	II– اقراض توريقي	0,10	
	– غير مسموح به		1,00
	– مسموح بحدود صارمة		0,67
	– مسموح بحدود مرنة		0,33
	– لا يوجد حدود قانونية للإقراض		0,00
	III– شروط الإقراض (الاستحقاق، سعر الفائدة، الكمية)	0,10	

	– السلطة للبنك المركزي		1,00
	– معينة بقانون البنك المركزي		0,67
	– متفق عليها بين البنك المركزي والسلطة التنفيذية		0,33
	– تقرر من قبل السلطة التنفيذية فقط		0,00
	IV– المقترضون المحتملون من البنك المركزي	0,05	
	– الحكومة المركزية فقط		1,00
	– جميع مستويات الحكومة		0,67
	– جميع مستويات الحكومة والمشاريع العامة		0,33
	– القطاع العام والخاص		0,00
	V– حدود اقراض البنك المركزي معرفة في:	0,025	
	– كمية النقود		1,00
	– كنسبة من التزامات المصرف أو رأس المال		0,67
	– كنسبة من إيرادات الحكومة		0,33
	– كنسبة من نفقات الحكومة		0,00
	VI– استحقاق القروض	0,025	
	– خلال ستة أشهر		1,00
	– خلال سنة		0,67
	– أكثر من سنة		0,33

المصدر: ISMAIL ALOUCH, Politique Monétaire et financière et politique de développement dans les payes de la zone MENA, Thèse de doctorat, Université De LYOUN, 2018, p215-218.

الفهـــرس

الفهرس

شكر وتقدير III

إهداء IV

ملخص الدراسة باللغة العربية V

ملخص الدراسة بالإنجليزية VI

قائمة المحتويات VII

قائمة الجداول X

قائمة الأشكال XI

قائمة الملاحق XII

مقدمة عـامة ..... أ

الفصل الأول:الأدبيات النظرية للدراسة.

مقدمة الفصل: 2

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية. 3

المطلب الأول: الإطار مفاهيمي للبنك المركزي واستقلاليته. 3

الفرع الأول: ماهية البنك المركزي. 3

الفرع الثاني: استقلالية البنك المركزي. 13

المطلب الثاني: مدخل عام للسياسة النقدية. 17

الفرع الأول: ماهية السياسة النقدية. 17

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية. 23

المطلب الثالث: أثر استقلالية البنك المركزي على تطبيق السياسة النقدية. 27

الفرع الاول: أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية. 27

الفرع الثاني: العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية. 28

المبحث الثاني: الدراسات السابقة. 30

المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية. 30

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة العربية. 32

خلاصة الفصل: 36

الفصل الثاني:دراسة تحليلية لإنعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر1990-2022.

مقدمة الفصل:..... 38

المبحث الأول: الإصلاحات المصرفية واستقلالية بنك الجزائر خلال الفترة (2022-1990)...... 39

المطلب الاول: تطور التعديلات والإتجاه نحو الاستقلالية لبنك الجزائر خلال الفترة (2022-1990)...... 39

الفرع الاول: بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90......39

الفرع الثاني: بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض 90-10. 43

الفرع الثالث: قانون النقد والقرض وأهم التعديلات التي طرأت عليه......45

المطلب الثاني: استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض والأوامر المعدلة له خلال الفترة(2022-1990).52

الفرع الأول: استقلالية بنك الجزائر حسب قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض......52

الفرع الثاني: استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر01-01 المعدل والمتمم لقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض. 55

الفرع الثالث: استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض......57

الفرع الرابع: استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 17-10......59

المبحث الثاني: أثر استقلالية بنك الجزائر على أداء السياسة النقدية خلال الفترة (2022-1990)...... 62

المطلب الأول: أثر استقلالية بنك الجزائر على أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (2022-1990)...... 63

الفرع الأول: أثر استقلالية بنك الجزائر على العرض النقدي خلال الفترة (2022-1990)......63

الفرع الثاني: أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل الإحتياطي الإجباري......72

الفرع الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل إعادة الخصم......75

الفرع الرابع: أثر استقلالية بنك الجزائر على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة. 78

المطلب الثاني: أثر استقلالية بنك الجزائر على أهداف السياسة النقدية. 80

الفرع الأول: أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل النمو الاقتصادي.....81

الفرع الثاني: أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل البطالة......84

الفرع الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل التضخم. 87

الفرع الرابع: أثر استقلالية بنك الجزائر على توازن ميزان المدفوعات. 90

خلاصة الفصل:..... 94

خاتمة عامة 96

قائمة المراجع.....102

المـلاحـق.....108

الفهرس 113